معوقات أنضمام الاردن لمجلس التعاون الخليجي

(١٩٨٠-٢٠١٣)

اعداد

ياسمين محمد العفيشات

المشرف

الدكتور محمد خير عيادات

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الاردنية

أيار ٢٠١٤

نموذج ترخيص

أنا الطالب: ياسين محمد علي العفيشات أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

معوقات انضمام الأردن لمجلس التعاون الخليجي (1980 - 2013)

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: ياسين محمد علي العفيشات

التوقيع: [توقيع]

التاريخ: ٤/٦/٢٠١٤

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة الأطروحة معوقات انضمام الاردن لمجلس التعاون الخليجي (١٩٨٠-٢٠١٣)

وأجيزت بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٤

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيـــــــــــــــع
الدكتور محمد خير عيادات، مشرفاً أستاذ مشارك – علاقات دولية	....
الأستاذ الدكتور أمين عواد المشاقبة، عضواً أستاذ – سياسة مقارنة	....
الدكتور حسن محمد المومني، عضواً أستاذ مساعد – علاقات دولية/فض نزاعات	....
الأستاذ الدكتور مازن أحمد صدقي العقيلي، عضواً أستاذ– علوم سياسية (جامعة مؤتة)	....

الاهداء

إلى والدي الحبيب الذي تعجز الكلمات عن شكره والذي وقف الى جانبي ماديا ومعنويا وذلل لي الصعاب

والى والدتي الغالية التي شاركتني بشعورها ودعائها ومنحتني الثقة ووقفت معي وساندتني في هذه المسؤولية

والى اخوتي واخواتي وكل من ساندي من الاهل والاصدقاء

واهدي هذه الرسالة

الى كل من وقف الى جانبي وساندني في اتمام هذه الرسالة والى كل من وقف عثرة في طريقي وساعدني في اضفاء القدرة على التحدي للوصول الى ما وصلت اليه الان

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى الأستاذ الدكتور محمد خير عيادات الذي قدم لي الكثير من وقته وجهده و كان لارشاداته وتوجيهاته الأثر الكبير في دعم وتوجيه الرسالة بهذه الصورة وإخراجها بما يليق به خدمة لهذا البلد الطيب وجزيل الشكر والإمتنان إلى لجنة المناقشة لتفضلها بمناقشة الدراسة.

والشكر والتقدير لموظفي مكتبة الجامعة الأردنية بكافة فروعها لمساعدتهم في توفير ما يلزمني من الكتب والمراجع.

فهرس المحتويات

معوقات انضمام الاردن الى مجلس التعاون الخليجي

اعداد

ياسمين محمد العفيشات

المشرف

الدكتور محمد خير عيادات

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى معرفة المعوقات التي حالت دون دخول الاردن كعضو الى مجلس التعاون الخليجي , وذلك من خلال البحث في اسباب وشروط ومميزات انضمام الاردن الى مجلس التعاون والتي تم توضحيها من خلال اللقاءات التي جمعت الطرفين , بأعتبار ان هنالك عوامل مشتركة بين الطرفين , ثم التطرق الى اهم العوائق التي حالت دون دخول الاردن كعضو في مجلس التعاون , حيث اعتبر العامل الاقتصادي احد اهم الاسباب .

وتاتي اهمية الدراسة في البحث عن معوقات انضمام الاردن لمجلس التعاون الخليجي , هو لمعرفة اهم الاسباب التي دعت الاردن لتقديم طلب الانضمام للمجلس , والبحث في ايجابيات وسلبيات الانضمام , والاطلاع على اراء كل من الطرفين حول موضوع الانضمام .

وتاتي اهمية الدراسة كونها تعد من اوائل الدراسات التي بحثت في معوقات انضمام الاردن وتحليلها وبيان اهم الاسباب التي منعت الاردن من دخول مجلس التعاون والتي كان اهمها العامل الاقتصادي, كون الاردن يعاني من ازمات اقتصادية متكررة وهي التي دفعته للبحث عن شريك يحاول تخفيف من هذه الازمة .

وباستخدام المنهج التحليلي والوصفي , فقد بينت الدراسة ان العلاقات الاردنية- الخليجية قائمة على اسس تعاونية وليست تنافسية , وان هذه العلاقات ليست علاقات قائمة فقط على الدعم الاقتصادي والمادي , انما هي علاقات قائمة على الوحدة والاخوة والتعاون من اجل مواجهة التحديات الاقليمية والعربية ,وان الاردن انتهج سياسة متوازنة تجاه علاقاته مع دول المجلس ,وان العلاقات الاردنية – الخليجية علاقات عميقة ومتبادلة , ترعاها قادة دول المجلس والملك عبدالله الثاني ابن الحسين

توصلت الرسالة انه فرضت الحاجة لمواجهة التحديات الامنية الداخلية والاقليمية الناتجة على مايسمى الربيع العربي وعجز المديونية على الاردن ضرورة رفع طلب الانضمام الى مجلس التعاون الخليجي , حيث يشكل عامل التقارب الجغرافي والديني والعرقي والثقافي بين شعوب دول الخليج والاردن احد اهم العوامل التي دفعت الاردن لطلب الانضمام لمجلس التعاون الخليجي .

توصلت الدراسة ان فرصة انضمام الاردن لدول مجلس التعاون تعتبر فرصة كبيرة لتحقيق امن واستقرار دولة تعاني من عجز قياسي في ميزانيتها , وتضاعف معدلات البطالة , اضافة الى كونها محاطة بدول تعيش اضطرابات , ولكن في حال عدم الانضمام فهذا لن ولم يؤثر على هذه العلاقة القوية والمتميزة فهي ليس علاقات ولدت منذ لحظة طلب الانضمام انما هي وليدة اجيال واجيال.

(الفصل التمهيدي)

المقدمة

تقوم العلاقات الأردنية الخليجية على أسس ثابتة من الاحترام المتبادل والتفاهم والتاريخ المشترك والعقيدة الجامعة ، وكلها أسس عملت على تعزيز الصلات والروابط التي توطدت عبر الزمن بين الجانبين ، والعلاقة الأردنية بدول الخليج الست الأعضاء بمجلس التعاون موجودة ومتصلة بحكم الهوية القومية والجغرافية ، والوطن الواحد ، وبذلك تكون هذه العلاقات علاقات تعاون وتنسيق ، روابط اخاء ومودة دائمة ،ولا تتأثر بالسياسات العابرة والمتغيرات الآنية ، وان شابتها بعض الاحيان خلافات في الرأي والتوجهات السياسية في بعض القضايا العربية والاقليمية فهذا امر طبيعي ، وهاجس الجميع في ذلك هو تحقيق الاهداف العربية وخدمة قضايا الامة ومصالحها. ونتيجة للعلاقات القائمة بين الجانبين تتكررت الدعوات وتتصاعد في السنوات الثلاث الاخيرة (2010-2012) لضم الاردن لمنظومة دول مجلس التعاون الخليجي المكونة من : (السعودية ، الامارات ، الكويت ،عُمان ،قطر ،البحرين) عن طريق تعزيز العمل العربي المشترك والوحدة الحقيقية، بهدف تحقيق المصالح والمنافع المشتركة لجميع دول المنظومة الجديدة على كافة الصعد العسكرية والسياسية والاقتصادية وكذلك الثقافية .

وما أثير في السنوات الاخيرة من جدال حول انضمام الأردن لمجلس التعاون الخليجي ، لايصب في خدمة هذه العلاقات سواء على صعيد ثنائي أو على صعيد جماعي ، فمن حيث المبدأ فإن مسألة انضمام الأردن الى المجلس مسالة قديمة ، فقد كانت مطروحة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين، وقبل ان ينشأ ماعرف بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وما لبثت الفكرة ان طرحت مرة اخرى، نتيجة ما مرت به معظم الدول العربية نتيجة الثورات الشعبية والاحتجاجات ، وما كان من عبء اقتصادي وأمني على الاردن ، حيث ساهمت تلك الاحداث في إعادة تكرار طلب الأردن الانضمام الى مجلس التعاون الخليجي، محاولاً في ذلك الخروج من الأزمات الاقتصادية، وايضا بعدما أعرب قادة المجلس عن ترحيبهم بانضمام الاردن والمغرب الى المجلس خلال القمة الخليجية التشاورية التي عقدت في الرياض

في 10 ايار 2011 .

والمعروف ان القمة التشاورية لاتتخذ قرارات ولكنها تعلن عن توجهات عامة ، إذ كان منتظرا في تلك القمة اعلان انضمام الأردن الى مجلس التعاون ، وعلى الجانب الاخر فقد باشرت لجان تضم اعضاء من

الجانبين الاردني والخليجي ، اجتماعاتها ، لبحث الشروط والمتطلبات اللازمة للعضوية ، ولم يعلن استكمال اعمال هذه اللجان .

فهناك مصالح مشتركة للطرفين في الانضمام الاردني لمجلس التعاون الخليجي على مختلف الأصعدة مما سيعود بالفائدة على الجانبين وخصوصاً الاقتصادي بالنسبة للاردن والامني بالنسبة لدول الخليج ، ولكن في حال عدم الموافقة على انضمام الاردن للمجلس فهذا لايعني ان تخسر الاردن علاقاتها مع دول الخليج ،فهنالك روابط ثنائية وثيقة ولا يجب ان تتأثر بمسألة الانضمام .

وعلى اية حال فإن التعاون الاردني في الخليج هو قديم وكان اللاردن قصب السبق في تقديم يد العون لبعض دول الخليج وعلى سبيل المثال :

1 - قدم الجيش العربي الاردني في الستينات للأمارات العربية المتحدة قبل ان تستقل مجموعة من رجال الثقافة العسكريين الذين على اكتافهم قامت نهضة الامارات الثقافية .

2- قدم الجيش العربي الاردني للكويت مساعدة في عام (1960)عندما أرسلت الجامعة العربية قوة عازلة بين العراق الذي طمع بضم الكويت الى العراق .

3-قدم الاردن مساعدة لعُمان عندما تعرضت لتمرد ظفار في مطلع السبعينات بعد ان استلم السلطان قابوس الحكم .

والمهم ان ينتقل الأردن من التعاون الثنائي الى التعاون االجمعي وهذا ما تركز الدراسة عليه وستتعرض للعوائق او المعوقات .

مشكلة الدراسة وأسئلتها :

تتمحور مشكلة البحث حول معوقات انضمام الاردن لمجلس التعاون الخليجي , ومعرفة المعوقات والصعوبات التي حالت دون انضمام الاردن الى مجلس التعاون الخليجي ,حيث تدور المشكلة على أن يكون العامل الاقتصادي هو العامل الرئيسي في عدم إلتحاق الأردن بمجلس التعاون، خشية أن يكون اقتصادها عبئاً اضافياً يؤثر على أولويات الدول الأعضاء الاقتصادية .

فهل ازالة المعوقات الاقتصادية كافة ستؤدي الى انضمام الاردن الى مجلس التعاون الخليجي ؟

تساؤلات البحث :

يسعى البحث للأجابة على عدد من التساؤلات ,وهي :

1-ماهي المعضلة الاساسية التي تحول دون انضمام الاردن الى مجلس التعاون الخليجي.

2- ماهي الشروط التي تضعها دول المجلس (اقتصاديا وسياسيا وامنيا) لكي يتم انضمام الاردن الى المجلس.

3- ماهي الفوائد التي ستعود على كل من الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي فيما اذا تم الانضمام .

أهمية الدراسة :

تتضح اهمية الدراسة في النقاط التالية :

1- محاولتها سبر التحديات التي تسهم في عدم دخول الاردن الى مجلس التعاون الخليجي، وماهي الشروط التي فرضت على الأردن للدخول في المنظومة الإقليمية الخليجية

2- وتركز الدراسة على ماهية الفوائد التي سوف تحققها الاردن ودول المجلس من هذا الانضمام وذلك من خلال تحليل العلاقة بين الأردن ودول الخليج ضمن سياق الخليط الموجود في الأردن من الثقافات المختلفة، والأحداث المتسارعة على الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي.

3- دراسة كيفية الوصول الى تحقيق هدف الحكومة الاردنية والمجتمع الاردني بالانضمام الى مجلس التعاون الخليجي , وذلك بمعرفة المعوقات في الانظمة والسياسات والتشريعات التي حالت دون انضمام الاردن الى مجلس التعاون

فرضية الدراسة :

يسعى البحث لاثبات الفرضيات التالية :

1- ان الاردن بما يملكه من ابعاد جغرافية وديمغرافية واستراتيجية تجعله مؤهلا لان يكون عضوا فاعلا في مجلس التعاون لخلق واقع اقليمي اكثر قوة وامن واستقرار

2- هنالك فوائد جمة ستجنيها كلا من الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي فيما اذا تم انضمام الاردن الى المجلس

3- ان استبعاد الاردن من عضوية مجلس التعاون ناتج عن وجود بعض المتغيرات واهمها العامل الاقتصادي.

منهج الدراسة :

هناك العديد من المناهج والاساليب في حقل علم السياسة التي من الممكن استخدامها في معالجة موضوع هذه الدراسة وفرضيتها.

وعليه، ستقوم الباحثة في هذه الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي سيركز على اهمية الفهم الصحيح لتطورالعلاقات الأردنية الخليجية،على مختلف الصعد وتسلسل مصالحها وأولوياتها الاستراتيجية، والتعقيب على أثر المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية على العلاقات الأردنية مع دول مجلس التعاون الخليجي كما وستعتمد الباحثة ايضا على تحليل الدراسات والكتابات التي تحدثت عن الموضوع باستخدام المراجع الاساسية والثانوية والتركيز على المقابلات التي اجريت مع بعض المسؤولين من الاردن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : تتحدد هذه الدراسة من الناحية المكانية في الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي

الحدود الزمانية : تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من عام 2009 الى عام 2013

الاطار النظري

أثارت دعوة انضمام المغرب والاردن لمجلس التعاون الخليجي جدلا كبيرا , خاصة حول دوافعها وخلفياتها , بين تفسير يرى فيها محاولة من الانظمة الملكية للالتفاف حول حركة الاحتجاجات التي عمت اغلب الدول العربية , وتفسير يعزوها الى حرص دول الخليج على مواجهة النفوذ الايراني المتزايد في المنطقة العربية , لذلك تناولت هذه الدراسة البحث في معوقات انضمام الاردن الى مجلس التعاون الخليجي و المميزات والشروط التي ستفرض على الاردن في حال انضمامه الى مجلس التعاون ، حيث هدفت هذه الدراسة الى بيان اسباب دعوة كل من الاردن والمغرب الى الانضمام الى مجلس التعاون الخليجي والتي جاءت على خليفة التطورات والاحداث الجارية في المنطقة ومن أهمها الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في أغلب الدول العربية تطالب بالتغيير أو باجراء اصلاحات في أنظمة الحكم فيها .وفي هذا الخصوص ، فان الأنظمة الملكية، التي ينتمي إليها المغرب والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي ، ترى أن لها من المشروعية ما يمكنها من تجاوز اي اضطرابات أو توترات في بلدانها , ولعل

هذا من بين عوامل دعوة كل من المغرب والاردن للانضمام الى المجلس .توصلت الدراسة الى ان معوقات انضمام الاردن لمجلس التعاون تواجهه تحديات ومعوقات داخلية تتلخص بالظرف الاقتصادي ومعوقات خارجية تتمثل بالبعد الاقليمي .

اذ برزت العديد من الاتجاهات التي تناولت العلاقات التي جمعت الاردن بدول مجلس التعاون وفيمايلي بعضها :

يؤكد الاتجاه الاول على جانبين أساسيين في العلاقة الأردنية الخليجية ، يتعلق الجانب الاول بأسباب الاهتمام الأردني بعلاقات مع أعضاء مجلس التعاون و دخوله الى منظومة مجلس التعاون الخليجي، مؤكداً بذلك على الدور المؤمل الذي ستلعبه دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات القادمة ، وذلك نظراً لما تملكه من أوراق ستؤهلها إلى لعب دور الوسيط في حل الازمات العربية ، فضلاً عما يمكن ان تقدمه دول المجلس من مساعدات اقتصادية ستسهم في حل المعضلات الاقتصادية التي يعاني منها الاردن ، بالاضافة لما يتمتع به الاردن من موقع جغرافي مهم في منطقة الشرق الاوسط التي تتمتع بمميزات استراتيجية وجغرافية هامة .

اما الجانب الثاني فهو يتعلق بأسباب اهتمام الاردن بدخول منظومة مجلس التعاون الخليجي ، اذا تركزت تلك الاسباب على الجوانب المتعلقة بالجانب الاقتصادي للاردن ، من خلال ضرورة التقارب والتعاون مع دول مجلس التعاون لتعزيز القدرات الاقتصادية للاردن كدولة محدودة الموارد وتقع على أطول خط مواجهة فيما يتعلق بالنزاع العربي الاسرائيلي ، وعلى الصعيد السياسي ، قامت العلاقات على لغة سياسية واحدة اتسمت بها مفردات الخطاب السياسي الأردني مؤداها أن الأردن مع امته العربية والاسلامية في سعيها لحل قضاياها وبناء قوتها الذاتية بما يضمن لها الدفاع عن نفسها اذا ما حدقت امامها الاخطار والتحديات ، وأن الأردن في تحركاته السياسية والدبلوماسية ، يسعى دوما الى المحافظة على علاقاته مع دول الخليج والعمل على تطويرها ، فالأردن شريك رئيسي لدول الخليج العربي، وتحظى بمعاملة الدول الاكثر رعاية ضمن ترتيبات الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع دول المجلس ، وعليه قامت دول الخليج بمنح الاردن مساعدات مالية في الفترة الاخيرة قدرت بخمس مليارات دولار كمساعدة لتحسين البنية التحتية.

الدراسات السابقة :

1 – دراسة الفرحاوي(2011) بعنوان: **تحالف الملكيات:دوافع مجلس التعاون الخليجي لضم المغرب والأردن،** هدفت هذه الدراسة الى بيان اسباب دعوة كل من الاردن والمغرب الى الانضمام الى مجلس التعاون الخليجي والتي جاءت على خليفة التطورات والاحداث الجارية في المنطقة ومن أهمها الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في أغلب الدول العربية تطالب بالتغيير أو باجراء اصلاحات في أنظمة الحكم فيها .وفي هذا الخصوص ، فان الأنظمة الملكية، التي ينتمي إليها المغرب والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي ، ترى أن لها من المشروعية ما يمكنها من تجاوز اي اضطرابات أو توترات في بلدانها , ولعل هذا من بين عوامل دعوة كل من المغرب والاردن للانضمام الى المجلس .توصلت الدراسة الى ان معوقات انضمام الاردن لمجلس التعاون تواجهه تحديات ومعوقات داخلية تتلخص بالظرف الاقتصادي ومعوقات خارجية تتمثل بالبعد الاقليمي .

2- دراسة بعنوان **: انضمام الاردن لمجلس التعاون يزيد الاستثمارات الخليجية (يزيد الاستثمارات المالية والحقيقية)** قام بها مركز الجليل للدراسات والابحاث الفلسطينينة لعام(2011),حيث اشارت هذه الدراسة واقتصرت على الاثار الاقتصادية المتوقعة في حال انضم الاردن الى مجلس التعاون الخليجي إذ ان انضمام الاردن الى مجلس التعاون سيؤدي الى زيادة تدفق الاستثمارات مما سيؤدي الى انعاش الاقتصاد الاردني وترى ان الدخول الى السوق المشتركة سيؤدي الى تحرير حركة العمالة بين الدول الاعضاء وزيادة الطلب على العمالة الاردنية مما سيكون له الاثر على حل مشكلة البطالة والفقر .وتتلخص الدراسة لمعرفة النتائج التي ستعود على الاردن في مختلف الاصعدة في حال وافقت الامانة العامة لمجلس التعاون على طلب الاردن للانضمام .

3- دراسة بعنوان :**أسرار الانضمام الاردني الى مجلس التعاون الخليجي لعام (2011) ,**قامت بهذه الدراسة دار الجليل للابحاث والدراسات الفلسطينية , حيث اشارت هذه الدراسة الى البيان الذي أطلعه الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي مع الملك للحديث عن ماجرى في الاجتماع الاخير لقادة مجلس التعاون الذي تم فيه قبول طلب اردني قديم بالانضمام على عضوية المجلس فقد تم شرح دواعي القبول وحيثياته ودور خادم الحرمين في الضغط على باقي الشركاء الاعضاء في المجلس ,لتسريع بالاستجابة للطلب الاردني الذي تم تقديمه منذ بضع سنوات وجرى التاجيل فيه عدة مرات ، وقد لفتت المصادر أن الرأي العام الخليجي في معظم دول المجلس ليس متحمسا للانضمام الأردني للمجلس. وتتلخص هذه الدراسة حول مواقف دول مجلس التعاون واسباب رفض طلب الاردن للانضمام الى مجلس التعاون الخليجي

4- دراسة بعنوان : **انضمام الاردن لمجلس التعاون الخليجي يزيد الاستثمارات "المالية و الحقيقية "(2011), وقد نشرت هذه الدراسة في جريدة الدستور** , وقد أشارت هذه الدراسة ان انضمام الاردن لمجلس التعاون لدول الخليج سيزيد من استثمارات الخليج في المملكة الاردنية ، حيث أشارت الدراسة الى ان تحقيق الاثار الايجابية يتوقف على طبيعة مرحلة التكامل الاقتصادي التي سيتم الاتفاق عليها ، وان تطبيقها يتطلب دفع تكلفة تكيف هيكلي في الاجل القصير ، وان توزيع المكاسب لن يكون فورياً وبالتساوي بين الدول الاعضاء.

5- دراسة : لصناعة عمان حول فرص وتحديات انضمام الاردن لمجلس التعاون الخليجي ،(2011)،حيث اجرت غرفة صناعة عمان دراسة شاملة ومفصلة حول مشروع انضمام الاردن لمجلس التعاون الخليجي ،حيث اكدت ان المؤشرات الأقتصادية تشير الى ان الأردن يمكنه تلبية معايير التقارب الأقتصادي والنقدي التي وضعها مجلس التعاون الخليجي والمتمثلة في أن نسبة التضخم في الأردن تعادل حوالي 5% وهي قريبة من معيار مجلس التعاون الخليجي وسعر الفائدة في الأردن 4.25% وهو متقارب مع معيار الفائدة الخليجي والأحتياطيات من العملة الأجنبية تبلغ حوالي 8.7 مليار دولار ،**كما توقعت الدراسة ان ترتفع الاستثمارات الخليجية في الاردن عن الأرقام الحالية والتي تتجاوز اربعة مليارات دولار واقامة مشاريع مشتركة في الأردن بعد الأنضمام وخاصة مشاريع البنية التحتية وتحلية المياه والكهرباء والسكك الحديدية وازدياد السياحة الخليجية للأردن لتتجاوز نسبة 28% من عدد سياح الأردن، وتعرضت الدراسة أيضاً الى التحديات الأقتصادية المتوقع ان يواجهها الأردن عند انضمامه لمجلس التعاون الخليجي تتمثل في توقع انخفاض الأيرادات الجمركية حيث سيضطر الأردن الى تخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات الى النسبة المقررة من قبل الأتحاد الجمركي الخليجي .**

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الاول

لمحة تاريخية عن تطور العلاقات الاردنية الخليجية

المقدمة :-

يتناول هذا الجزء اهم المفاصل الاساسية في العلاقات التاريخية مابين الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي,حيث سيتم مناقشة فترات زمنية قد ارتبطت باحداث لعبت دور مهم في العلاقات الاردنية الخليجية , بدءأ بالحديث عن بداية العلاقات الاردنية بدول مجلس التعاون ، ثم الانتقال بالحديث عن اهم الاحداث التي لعبت دوراً بارزاً بدءاً من العام 1980م والذي سيشمل مناقشة لدور الحرب العراقية- الايرانية حيث ادت تلك الحرب الى نشوء تقارب عربي فشل في مرحلة احتلال العراق للكويت 1990 ،حيث نشأت في تلك المرحلة جفاء بين الدول العربية الخليجية والاردن ,كما وسيناقش هذا الجزء مرحلة الحصار الدولي العراقي وما نتج عنها من تحولات في العلاقات الدولية وما كان له الاثر في تحالفات الاردن ، كما وسيتم التطرق لمرحلة الاحتلال الامريكي للعراق وما نشأ عنه من تحولات في موقف الاردن .

وقبل الدخول في تفاصيل الدراسة لابد لنا من توضيح اهمية وعمق العلاقات الاردنية الخليجية ، حيث يرتبط الاردن بعلاقات تاريخية مميزة بدول مجلس التعاون الخليجي ، قامت على اسس من الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والتعاون الوثيق , والتنسيق المستمر بين القيادات ، حيث ان لموقع الاردن الجيوسياسي دوراً مهماً في تعزيز استقرار وأمن دول الخليج فقد شكل موقعه خط دفاع بين دول مجلس التعاون الخليجي واسرائيل،وكذلك شكل سداً منيعاً ضد الاطماع الاسرائيلية ،ناهيك عن أن الأردن ودول الخليج كلاهما يشكلان عمقاً استراتيجاً لبعضهما البعض، حيث ان للاردن أطول الحدود مع المملكة العربية السعودية،ولاننسى بان لوحدة الدين والارض واللغة والمصالح المشتركة وتشابه البنى الاجتماعية والانظمة السياسية ،دور مهم في مقومات رئيسية في هذه العلاقة الاخوية.

لذلك جاء الدور الاردني في تعزيز الامن والاستقرار في كثير من دول الخليج العربي، فقد كان لها دور في استقرار الكويت سنة 1961، والبحرين 1970 ،وكذلك عُمان 1972، ولم يتوقف عند هذا الحد انما استمر الاردن في رفد دول الخليج العربي بالكوادر البشرية المدربة وبعثات التدريب العسكرية ، والتي ساهمت في تطور القوات العسكرية والامنية لمعظم دول الخليج ، ولا ننسى ان التشابه في طبيعة الأنظمة السياسية والبنى الإجتماعية والعلاقات الأخوية بين القيادة الأردنية ومعظم قيادات دول مجلس

التعاون الخليجي ، وكون الأردن الدولة العربية التي تمتلك أطول شريط حدودي مع إسرائيل يعتبر عمقاً استراتيجياً لدول الخليج.(1)

فمنذ تسلم المغفور له الملك الحسين بن طلال مقاليد الحكم في الاردن ، كان دوما يؤكد على ان الأردن جزء لا يتجزأ من الأمة العربية ، وانطلاقاً من هذا البعد العروبي للسياسة الاردنية فقد وضعت طريقاً واضحاً للسياسة الخارجية الأردنية تستند على اقامة علاقات متوازنة مع دول الخليج العربي .

وكذلك نرى بان الاردن منذ نشأته كان دائما جنب إلى جنب بالنسبة الى دول الخليج ، ويقدم المساعدة والتعاون في جميع المجالات ومختلف الاصعدة ، وكان دائما السبّاق لتقديم العون والمساعدة ، وعلى الرغم من التحديات التي واجهها الأردن من احتلال العراق للكويت وقطع العلاقات الا ان الملك عبدالله ومنذ تسلمه سلطاته الدستورية في عام 1999م ،سعى لتعزيز وتوثيق العلاقات مع كافة دول مجلس التعاون من خلال زيارات قام بها لدول المجلس، وقد تكللت هذه الزيارات بالنجاح وعملت على تعميق العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وزيادة حجم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي.

---

(1)مشاقبة , أمين ,(2002), محررالسياسة الخارجية الاردنية ودول مجلس التعاون الخليجي, ط1,(عمان :دار ومكتبة الحامد), ص23 -24

المبحث الاول : العلاقات الاردنية الخليجية :

في هذا الجزء سيتم الحديث بشكل موجز عن بداية تشكل العلاقات الاردنية بدول مجلس التعاون الخليجي ،فهنالك ست دول خليجية ملكية ارتبطت مع الاردن بتشابه نظام الحكم والجوار وعدد من الامور الاخرى ، وسوف تقوم الباحثة بإلقاء الضوء على العلاقات الثنائية بين الاردن وهذه الدول :-

اولا- العلاقات الاردنية الاماراتية

ان العلاقات الاردنية الاماراتية كانت على الدوام تتسم بالقوة والرسوخ من قبل قيام اتحاد الإمارات العربية المتحدة وحتى يومنا هذا، و هذه العلاقات تتميزبإرتكازها على مبادئ وأسس متينة تقوم على الإحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وتعمل قيادة البلدين بشكل مستمر على تنمية هذه العلاقات وتوطيدها على مختلف الصعد السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

وكانت العلاقات الأردنية الاماراتية وعلاقة حكامها علاقات متينة تقوم على أسس من الاحترام المتبادل وحتمية الاهداف المشتركة، فعلى سبيل المثال نذكر زيارة الشيخ شخبوط آل نهيان عام 1966 الى الاردن ، كما وقام عام 1969 الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بعد توليه امارة أبو ظبي بزيارة إلى الأردن ، وقام الاردن وقبل تأسيس الاتحاد بارسال العديد من الخبراء والاستشاريين في كافة المجالات الى امارة ابو ظبي للمساهمة في بناء مؤسساتها ، وبعد تأسيس دولة الامارات العربية المتحدة عام 1971م استمرت العلاقات بين الطرفين بالتطور المتسارع ، واتصفت هذه العلاقة بالوضوح والاخوة والود (1.)

ولاينسى الأردن كذلك وقوف امارة ابو ظبي الى جانبه في حادثة فيضان معان عام 1966 الذي ادى الى اغراق المدينة وايقاع الخسائر في الارواح وتدمير البيوت، حيث تبرع حاكم امارة ابوظبي ب 200الف جنيه استرليني لمنكوبي الفيضان ، وعلى أثر هذه المكرمة أرسل الملك الحسين ببرقية الى حاكم ابو ظبي يشكره فيها على دعمه .(2)

وقد قدم الاردن لدولة الامارات ومنذ تاسيس الامارة نخبة من الخبرات الاردنية في ميادين الجيش والامن العام والتعليم والصحة ساهمت في تطور المؤسسات وتدريب الكوارد الاماراتية ، كما ساهم الأردنيين في تشكيل المحاكم والعمل فيها كقضاة ومستشارين ، وكان من أشهر الاردنيين الذين خدموا

---

(1) مشاقبة , امين , مرحع سابق,(2002) ,ص31

(2) ابو دية , سعد ,(2002), العلاقات بين الامارات والأردن , ط1,(ابو ظبي:مركز زايد للتنسيق والمتابعة), ص11

في النظام القضائي يسري دويك الذي كان له الدور الفاعل في وضع الدستور الاماراتي ، وعين كاستشاري قانوني لحاكم الشارقة ومنح الجنسية الاماراتية ، ولاننسى دور الاردنيين في الحفاظ على الامن الوطني الاماراتي من خلال العمل في مجال الشرطة ووزارة الداخلية وغيرها .(1)

اما ما يتعلق بالمجال العسكري فلقد بدأ التعاون بين البلدين منذ تاسيس الاتحاد عام 1971حيث أرسل الاردن عدد من الخبرات الاردنية في المجال العسكري لتقوم على تأسيس جيش الامارات بالتعاون مع الحكومة الاماراتية وكان الفريق عواد الخالدي من اوائل مؤسسي الجيش الاماراتي ، بالاضافة الى العديد من أفراد الشرطة الامارتية قد درسوا في كلية الشرطة الاردنية وعلى رأسهم مديرأمن امارة دبي ضاحي خلفان ،وأما مايتعلق بالجانب التعليمي كان للاردنيين خبرات واسعة في اعداد المنهاج التعليمية والخطط الدراسية وكما له دور في إنشاء الجامعات وتزويدها بعدد من الأساتذة الجامعيين ومن الأمثلة على ذلك الدور الذي قام به السيد عبدالسلام المجالي في تأسيس جامعة العين وعمل بها العديد من الاساتذة .(2)

والأردن ساند بقوة دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق من قضية الجزر الثلاث (ابوموسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى) التي احتلتها إيران، حيث يدعم مساعي دولة الإمارات لإستعادة حقوقها المشروعة في الجزرالثلاث، ويعتبر الأردن من الدول الأولى التي اعترفت بقيام اتحاد الإمارات وجرى ذلك في اليوم التالي لإعلان قيام الدولة بتاريخ 1971/12/2 .

ومايتعلق بالتعاون الاقتصادي والجمركي والتجارة الحرة بين البلدين فقد وقعت العديد من الاتفاقيات ففي عام 1995 حيث جرت مباحثات في أبو ظبي وتم التوصل الى تشكيل لجنة اقتصادية والاعداد لتعاون اقتصادي بين البلدين لتنظيم العلاقات التجارية مستقبلاً وفي عام 2000 شهد تطور في العلاقات الجمركية واقامة منطقة تجارة حرة وتم التوقيع على اتفاقية لانشاء منطقة تجارة حرة وتم توقيع اتفاقية تعاون جمركي .(3)

---

(1) مشاقبة , امين ,(2002), مرجع سابق , ص 32

(2) نفس المصدر , ص 32,34

(3) ابو دية , سعد , (2002) , مرجع سابق 68,69

ومن أبرز الاستثمارات الإماراتية الأردنية المشتركة مشروع "مرسى زايد" وبنك "الأردن دبي الإسلامي" و"الأردن دبي vكابيتال"، وإطلاق شركة "أملاك" في شراكة بين القطاعين الخاص والحكومي، وتصل قيمة المشاريع المشتركة إلى نحو 15 مليار دولار تتوزع في قطاعات السياحة والصناعة والطاقة والخدمات اللوجستية.(1)

فقد أشارت العديد من الوثائق أن العلاقات الاردنية الاماراتية كانت في سبعينات القرن الماضي على مستوى ولي العهد والوزراء ، وان جميع المواضيع التي طرحت وتم مناقشتها على مستوى الوزراء هي نفسها التي كانت تعنى باهتمام الزعيمين في البلدين ، حيث دعى الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان الامير الحسن في عام 1976م ولي عهد الاردن آن ذاك ، والتقى الامير خلال هذه الدعوة بالشيخ خليفة وبحث معه العلاقات الأردنية الاماراتية وضرورة تعزيز تلك العلاقات ، وضرورة التاكيد على اهميتها وتطورها ، وهي نفس النقاط التي ركز عليها المغفورله الملك الحسين عند لقائه الشيخ زايد في مؤتمر القمة في عمان عام 1980. (2)

اما في أواسط الثمانينات فقد كانت العلاقات بين البلدين في اوجها أي في ظل الحرب العراقية – الايرانية ، حيث جمع البلدين في تلك الحرب قاسم مشترك وهو الامن القومي العربي ، ومواجهة أي مستجدات تختص بالحرب ، و لكن عندما اجتاحت القوات العراقية الكويت في 1990م ، تجمدت هذه العلاقات وتوقفت ولم يلتقِ الزعيمان الا في عام 1996, حيث جاءت مناسبة لاعادة العلاقات عند عودة الشيخ زايد من رحلة علاج في الخارج قام حينها الملك الحسين بزيارة الامارات للتهنئة ،وعقد خلال هذه الزيارة اجتماعٌ في قصر روضة الريف بأبو ظبي .(3) وبعد تولي الملك عبدالله بن الحسين العرش الملكي شهدت العلاقات بين الطرفين تميزاً ملحوظاً ، حيث استهدف تعزيز العلاقات الوثيقة بين البلدين من خلال سلسلة من الزيارات عل مستوى الحكام وعلى مستوى الوفود، وقد زار الملك عبدالله بن الحسين دولة الامارات العربية المتحدة للمرة الاولى في 1999/4/11، واجتمع خلالها الملك عبدالله مع الشيخ زايد بقصر البحر.(4)

---

(1)) العلاقات الاردنية الاماراتية , نموذج للعمل العربي المشترك , نشرتها الجمعية الاردنية – ابوظبي
http://www.josad.com/default.php?p=ASSOCIATION&ids

(2) ابو دية , سعد ,(2002) , مرجع سابق , ص14

(3) نفس المصدر , ص 22,23

(4) نفس المصدر, ص 36,38

ثانيا – العلاقات الاردنية البحرينية

تعود العلاقات الاردنية – البحرينية في بدايتها الى ما قبل اعلان البحرين دولة مستقلة في14اب/اغسطس 1971، واخذت العلاقات الطابع الرسمي بعد الاستقلال بدءاً باقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء وافتتاح السفارة الاردنية في المنامةعام 1972م.(1)

وقد تميزت العلاقات الاردنية البحرينية على مدى تاريخها بخصوصية وتميز ربطت بين قيادتي البلدين ، و وضع أساس هذه العلاقات كل من المغفور له الملك الحسين و الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ، ثم أكمل مسيرة هذه العلاقات كل من الملك عبدالله الثاني بن الحسين و الشيخ حمد بن عيسى حيث اتخذ القائدان جميع الاجراءات لتنمية تلك العلاقات والتسريع في تطورها .

وفي ظل وقوع حرب الخليج الثانية في عام 1990م والابعاد السياسية التي افرزتها , فان انعكاس ذلك على العلاقات لم يدم طويلاً ،حيث جانب الاتصالات الثنائية الرسمية كانت الاكثر تاثيراً من غيرها، في حين بقيت أوجه التعاون الثنائي،حتى عام 1992 حين وافقت الحكومة البحرينية على تعين سفيرها في الاردن بعد سنتين من التمثيل الدبلوماسي على مستوى قائم بالاعمال ، كان ذلك بداية لتصحيح العلاقات الثنائية بين البلدين وازلة الانعكاسات التي نجمت عن البعد السياسي لحرب الخليج الثانية.(2)

هذا وقد شهدت العلاقات تطوراً بعد زيارة الملك الحسين للبحرين بعد دعوة رسمية من قبل الشيخ عيسى في عام 1996م إحتفالاً بعودة العلاقات الاردنية- البحرينية كما كانت عليه قبل حرب الخليج الثانية ، وترتب على تلك الزيارة رفع مستوى اللجنة الاقتصادية الأردنية من مستوى الوزراء الى الى رئيس الوزراء وتم عقد اجتماعها في عام 1997م حيث وضعت الأسس لعلاقات جديدة في الاجتماع الاول الذي عقد في المنامة ، وفي الاجتماع الثاني الذي عقد في عمّان عام 2000 نتج عنه توقيع 14 اتفاقية ووبروتوكول شمل جميع أوجه التعاون بين البلدين .(3)

---

(1) عربيات , شاكر ,(2002) العلاقات الاردنية البحرينية ,ص ص(37-44) في السياسة الخارجية الاردنية ودول مجلس التعاون الخليجي , تحرير امين مشاقبة ,(2002),ط1,(عمان: الجمعية الاردنية للعلوم السياسية)ص37

(2) مشاقبة , امين , مرجع سابق ,(2002) ,ص 38

(3) نفس المصدر, ص39

وأما ما يتعلق بدور البلدين على الصعيدين الاقليمي والدولي فكلا البلدين يلتزم بمبادئ واحكام ميثاق الامم المتحدة القائمة على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها، وتدعو دوماً الى تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في المنطقة التزاماً منها بعملية السلام كخيار استراتيجي .

ثالثاً- العلاقات الاردنية – العمانية

تعود العلاقات الاردنية العمانية الى بداية عصر النهضة العمانية الحديثة التي تعود لأوائل السبعينات عندما تسلم السلطان قابوس بن سعيد الحكم عام 1970,وبدأت معها العلاقات السياسية بين البلدين من خلال التمثيل الدبلوماسي في عام 1972م وتطورت تلك العلاقات بشكل متسارع نظراً لتشابه مواقف تلك الدول .(1)

فقد بدات العلاقات بين البلدين بعد زيارة قام بها السلطان قابوس الى عمّان في اب 1975م، ورد الملك الحسين رحمه الله تلك الزيارة في نفس الفترة ، وتكررت بعدها الزيارات واللقاءات ولم تكن دوما تلك الزيارات تأخذ طابع تبادل الحوار حول معظم القضايا العربية والدولية أي لم تكن على الدوام زيارات ذات طابع رسمي فقط ، بل كانت هنالك زيارات تأخذ الطابع الشخصي من أجل البحث عن سبل تطوير العلاقات وتقويتها.(2)

فقد كان الاردن من أوائل الدول التي دعمت عُمان في احداث ثورة ظفار، فقدم الملك الحسين بن طلال آن ذاك الدعم العسكري للسلطنة من خلال ارسال قواته العسكرية فقد أرسل كتيبة عسكرية أردنية بالاضافة إلى واحد وثلاثين طائرة من نوع (هوكر هنتر) ،فكان لها الأثر في حسم الموقف لمصلحة القوات الحكومية .(3)

وقد اعتمدت عُمان كدولة ناشئة ومنذ وقت مبكر على العمالة الوافدة ومن ضمنها العمالة الاردنية ، فقد كان الاردنيين سباقين في مشاركة العُمانيين في عمليات البناء ، إذ أخذت أعدادهم تزداد بصورة مستمرة بحيث بلغت في عام 2000 اكثر من 11 الف يعملون في مختلف المواقع ، وكذلك استفادت سلطنة عُمان من الخبرات الأردنية في مجال التعليم ، وعلى أثر تلك العلاقات الكبيرة والانفتاح في

---

(1) زهرة, عطا ,(2001), العلاقات الاردنية – العمانية,ص ص (89-127), في السياسة الخارجية الاردنية ودول مجلس التعاون الخليجي تحرير امين مشاقبة ,(2002) ط1,(عمان:منشورات الجمعية الاردنية للعلوم السياسية), ص110

(2) نفس المصدر, ص 110

(3) مشاقبة , امين , مرجع سابق ,(2002), ص 103

في مجال العمالة الوافدة فإن العديد من الاطباء والمستشارين عملوا في وزارة الصحة والمستشفيات .(1)
ومما لاشك فيه أن هذا الدعم الكبير من الجانب الأردني ساهم في دفع خطوات كبيرة على طريق البناء والتقدم .

وفي حرب العراق وايران وقف الاردن الى جانب العراق في حربه على العكس من عُمان التي وقفت موقف المحايد من هذه الحرب ، غير أن مواقف البلدين قد التقت في السنوات الاخيرة من الحرب حول انهائها والتوصل الى تفاهم يؤدي الى انهائها جذرياً واحلال السلام ،وأما ما يتعلق بازمة الخليج الثانية فقد ظل موقف البلدين متجانساً منذ الازمة فقد كانا على قناعة لانهاء الاحتلال العراقي للكويت من خلال حل عربي ينهي الازمة ، وقد ظهر هذا الموقف في المشاورات المستمرة بين القيادتيين .(2)

وعلى الجانب الاخر للعلاقات فلا ننسى دعم سلطنة عمان الموقف الاردني من عملية السلام فهي آمنت عمان بأهمية تحقيق السلام وأيدت جميع الجهود الأردنية في هذا المجال وباركت الاتفاقات التي تم التوصل اليها ، وعندما واجه الملك عبدالله الثاني منذ توليه مقاليد الحكم اوضاعاً داخلية صعبة بدءاً من الترهل في الجهاز الاداري والأزمة الاقتصادية التي عانى منها في العديد من المجالات ، حيث بادر السلطان قابوس تقديم الدعم المادي الى اخيه الملك عبدالله وقد عبر عن ذلك بداية من خلال البيان الذي اصدره السلطان قابوس عقب وفاة الملك الحسين ، والذي أكد خلاله أن عُمان تقف الى جانب الأردن وتعمل بكل جهد وعزم لدعمه .(3)ان العلاقة بين البلدين لم تتأثر بالازمات التي لحقت بالعلاقات الخليجية نتيجة لحروب العراق المتكررة ،ولمواقف الأردن التي فرضتها عوامل داخلية واقليمية ودولية ، ويعود ذلك الى متانة العلاقات الثنائية .

اما ما يتعلق بطبيعة العلاقات الاقتصادية فاشارت الوثائق انها بقيت حتى منتصف الثمانينات تعتمد على الجهود الفردية وقد سارع البلدين الى تقوية تلك العلاقات من خلال عقد العديد من الاتفاقيات لسير تلك العلاقات باتجاه تطويرها بين البلدين .(4)

---

(1) مشاقبة , امين (2002) مرجع سابق ,ص 106

(2)هياجنة , عدنان , , (2006), العلاقات الاردنية الخليجية الواقع والمستقبل :1980-2004, ط1(ابو ظبي:مركز الخليج للابحاث) , ص35

(3) مشاقبة , امين ,(2002) , مرجع سابق , ص108,109

(4) زهرة, عطا ,(2001), العلاقات الاردنية – العمانية,ص ص (89-127), في السياسة الخارجية الاردنية ودول مجلس التعاون الخليجي , تحرير امين مشاقبة ,(2002), مرجع سابق ,ص114

ولقد توجت الاتصالات العديدة التي جرت بين البلدين في شباط 1986, الى التوصل لاتفاق تجاري واقتصادي تضمن الاتفاق العمل على تشجيع الاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية واقامة المشاريع المشتركة بين البلدين، كما تم التوقيع كذلك على بروتوكول بين كل من غرفة تجارة وصناعة عُمان واتحاد غرف التجارة الأردنية في عام 1988وذلك بهدف تنمية التعاون الاقتصادي وتطويره.(4) ومنذ استلام الملك عبدالله الثاني الحكم أكمل ما بدئه المغفور له الملك الحسين حيث المنطلقات الفكرية التي تدور حول التماسك الوطني والترابط القومي ،والتعاون دوما في حل القضايا العربية من خلال احلال السلام ، وتنمية العلاقات في جميع المجالات منها الثقافية والعسكرية والاقتصادية .

رابعا – العلاقات الاردنية الكويتية

ان العلاقات الاردنية- الكويتية هي علاقات وثيقة ومتينة تقوم على أسس من الاحترام المتبادل، ويعود ذلك للتشابه بين البلدين من ناحية طبيعة النظام السياسي والتجربة الديمقراطية الحديثة وان كلاهما تمتع بحرية الصحافة ومجتمع مدني متميز ،فتعتبرالكويت من أهم الداعمين للأردن سياسياً واقتصادياً ،فقد ارتبطت مع الاردن بالعديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية حتى ان الاستثمارات الكويتية تعتبر الأكثر في الاردن .

بقيت العلاقة الاردنية – الكويتية تتمتع بالقوة والمتانة حتى بدأت بالجمود والتوتر وذلك نتيجة لغزو العراق للكويت، حيث اعتبرت الكويت ان الدول التي لم تدن غزو العراق للكويت بانها مؤيدة للاجتياح ، فكان من بين هذه الدول الاردن ،هذا لأن الأردن اعتبر ادانة غزو العراق للكويت محاولة لسد الطريق امام حل عربي للازمة ،فبعد الغزو العراقي شهد الشارع الأردني تحولاً سلبياً في نظرته تجاه الكويت ، وقد لعب الاعلام الأردني – العراقي الموجه دوراً كبيراً في هذا التحول كما وساعد ذلك القوى الحزبية القومية والتي اتخذت موقفاً معادياً نتيجة للوجود الامريكي في المنطقة .(1) فعند نشوب الأزمة في صيف عام 1990 سعى الملك الحسين مع الرئيس المصري حسني مبارك والسعودي الملك فهد بن عبد العزيز الى تطويق الازمة ، حيث قام الملك الحسين بزيارة بغداد لهذه الغاية ، ولما تقدمت القوات العراقية للكويت في 1990/8/2 طلب الملك الحسين من صدام حسين ان يوقف الهجوم ويسحب قواته.(2)

---

1) مشاقبة , امين (2002),ص 114

محافظة , علي , (2001), العلاقات الاردنية – الكويتية ,ص ص(200,191) في السياسة الخارجية الاردنية ودول مجلس التعاون الخليجي , عطا زهرة ,محافظة علي واخرون (2002),ط1, (عمان : الجمعية الاردنية للعلوم السياسية)ص 197

(2) نفس المصدر , ص 198

واصدرت الحكومة الاردنية في تلك الازمة بياناً رسمياً أوضحت خلاله مساعيها لمعالجة الازمة ونتائجها على الاطار العربي ، وبيان العراقيل التي تواجهها ، وتضمن البيان استنكاراً للهجمة الوحشية على العراق وحمل المسؤولية لكل مشارك فيها ، وقرر مجلس الشيوخ الامريكي آن ذاك إلغاء المساعدات التي كانت مقررة للاردن لعام 1991م.(1)

حاول الاردن ايضاح موقفه وسعى للمصالحة واستطاع ان يحقق هذه المصالحة واستأنف علاقاته مع دولة الكويت ، اذ كان الملك الحسين من اول المهنئين لامير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح بتحرير بلاده في شباط 1991, حيث ان مصلحة الكويت والاردن تقضي بتحسين العلاقات، والتخلي عن جميع المعيقات التي يمكن ان تعكر صفو هذه العلاقات ،والتوجه دوما نحو المستقبل, واستمرت الاتصالات الاردنية لفتح قنوات الاتصال مع دولة الكويت، ومنذ تسلم الملك عبدالله سلطاته الدستورية سعى الى تحسين العلاقات واعادتها الى ماكانت عليه قبل الحرب.

وقد نجح الملك عبدالله الثاني يعد توليه سلطاته الدستورية باعادة العلاقات مع دولة الكويت ، وكان ذلك من خلال زيارته الى الكويت في عام 1999م، وبعد تلك الزيارة أخذ العلاقات بين البلدين منحى جديداً وتطوراًملحوظاً بسبب المواقف المتوازنة التي اخذت تنتهجها السياسة الاردنية بعهد الملك عبدالله بن الحسين في تنمية العلاقات بين البلدين .(2)

وقبل استكمال الحديث عن العلاقات الاردنية الخليجية لابد من الاشارة الى ان خطابات الملك عبدالله الثاني كانت دليلاً وتجسيداً للأسس والمبادئ التي قامت عليها الدبلوماسية الاردنية، والتي أكد من خلالها على الثوابت الأردنية الراسخة،حيث دعا في مناسبات عديدة الى تعزيز التضامن العربي والعمل العربي المشترك ، والارتقاء بالعلاقات بين الدول العربية الى مستوى التحديات التي تواجهها الامة العربية .

حرص الملك عبد الله الثاني منذ تسلمه السلطات الدستورية العمل على الطريق القويم والسليم لتحقيق المصالح القومية العليا للامة العربية ، ومواجهة الأخطار المحدقة بها والخروج من دوامة الانقسام ، لذا حرص الملك على التنسيق مع مختلف الدول العربية وخصوصاً المملكة العربية السعودية وكذلك جمهورية مصرالعربية,وذلك لايجاد تسوية عادلة للقضايا الراهنة وتطورات الاوضاع في االمنطقة.(3)

(1) مشاقبة , امين , مرجع سابق ,(2002)ص

(2) 199(2) العيسى , شملان يوسف,(2001), العلاقات الاردنية – الكويتية ,ص ص(208,201) في السياسة الخارجية الاردنية ودول مجلس التعاون الخليجي , عطا زهرة ,محافظة علي واخرون (2002),مرجع سابق ص207

(3)) الفلاحات , سامي , (2005) , العلاقات السياسية الاردنية الخليجية من عام 1990- 2004 , رسالة ماجستير منشورة , الجامعة الاردنية , عمان , الاردن , ص 20

خامسا – العلاقات الاردنية القطرية

اما بالنسبة الى العلاقات الاردنية القطرية فقد بدأت قبل استقلال دولة قطر ، حيث كانت الايدي العاملة الاردنية تتوافد عليها مع بداية عقد الستينات ، غير ان العلاقات الدبلوماسية بين البلدين أقيمت في عام 1972م ومنذ ذلك الوقت تعززت العلاقات بينهما .(1)

ان الصلات الرسمية والزيارات الملكية كانت قبل استقلال دولة قطر حيث نشأ بين الملك الحسين بن طلال والشيخ خليفة امير قطر علاقات هامة تعدت المستوى الرسمي، فكان المغفورله الملك الحسين يزور قطر سنوياً ليبحث مع شقيقه الشيخ خليفة سبل تطوير العلاقة بين البلدين و الاطلاع على مجالات السياسة العربية والدولية والاقليمية ، و بعد استقلال قطرسنة 1971م بدات العلاقات الدبلوماسية بين قطر والأردن وتكررت الزيارات بين قادة البلدين ،وكان الأردن ومن خلال هذه الزيارات على تنسيق كامل واطلاع دائم وتعاون وثيق ومواقف مشتركة .(1)

ان العلاقات الاردنية- القطرية شهدت انطلاقات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية خاصة وان مواقف الاردن وقطر متطابقة في مجمل قضايا المنطقة الى حد ما , وان العلاقات التي تجمع البلدين تعتبر كدافع لاتخاذ خطوات عملية للتعاون فيما بينها في المستقبل .

اما مايتعلق بموقف البلدين تجاه حرب الخليج الاولى فقد كان موقفا موحدا الا وهو الوقوف الى جانب العراق ، واما ما يتعلق بموقف البلدين خلال حرب الخليج فقد بدأت قطر تفهمها للموقف الاردني خلال الحرب، وشهدت العلاقات بين البلدين تحسناً ملحوظاً بعد تولي الأمير حمد بن خليفة آل ثاني الحكم في عام 1995 ،حيث كان الملك الحسين أول المهنئين له بالحكم ، كما أوعز الاميرحمد خلال زياراته للاردن بتعزيز العلاقات بين البلدين .(2)

---

(1) عبيدات , خالد , (2001), العلاقات الاردنية – القطرية,ص ص(176-183) في السياسة الخارجية الاردنية ودول مجلس التعاون الخليجي , عطا زهرة و محافظة, علي واخرون (2002),ط1,(عمان: الجمعية الاردنية للعلوم السياسية) ص 178

(2) مشاقبة , امين , مرجع سابق,(2002) ص 179

و على صعيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين فمما لاشك فيه ان هذه العلاقات في اطارها العام لاتختلف عن العلاقات الاقتصادية العربية العربية، حيث اشارت دائرة الاحصاءات الاردنية الى ان العلاقات الاقتصادية بين الاردن وقطر قد بدأت في عام 1960 م ،الا ان تلك العلاقات تطورت تدريجاً وبشكل متسارع بعد حصول قطر على استقلالها عام 1971 ، وتطورت على اثر ذلك العلاقات الثقافية والتعليمية إذ كان الاردنيين من المساهمين في تطوير مناهج الدراسة وادارة المدارس والاشراف عليها ،كما كان لها الدور في توفير التغذية والعناية الصحية للطلبة في المدارس , حيث كانت اولى الاتفاقيات بين البلدين للتعاون الثقافي والتربوي والعلمي في شوال عام 1972م (1)

سادسا - العلاقات الاردنية – السعودية

ان العلاقة التي تجمع الاردن بالمملكة العربية السعودية ماهي الا علاقة نموذجية ثنائية وراسخة , فقد وصفت هذه العلاقة بانها اخوية بالدرجة الاولى واستراتيجية بالدرجة الثانية ، فهذه العلاقة شهدت الكثير من الروافد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي جعلتها اشد تماسكاً مع مرور السنوات،و تزداد قوة وثباتاً في أوقات الأزمات والتحديات الإقليمية والدولية .

فعندما تولى المغفور له الملك الحسين سلطاته الدستورية ، بعث له الملك عبدالعزيز برقية تهنئة بهذه المناسبة، وأشار فيها إلى العلاقة الطيبة التي كانت تربطه بوالده الملك طلال، وقد شاركت الحكومة السعودية بوفد رسمي رأسه الأمير طلال بن عبدالعزيز؛ للتهنئة بتتويج الملك حسين ، ثم قام الامير **سعود** ولي العهد السعودية آن ذاك بزيارة الأردن لتهنئة الملك حسين بتوليه الحكم، واغتنم الأمير زيارته للأردن؛ وقام بزيارة مختلف مناطق المملكة ومدنها، وقد أتاحت هذه الزيارة للملك حسين وولي عهد المملكة العربية السعودية فرصة لبحث بعض الأفكار المتعلقة بالمجالين السياسي والاقتصادي، ولا بد من ذكر ان أول زيارة قام بها الملك الحسين للسعودية كانت بعد توليه الحكم وذلك لتقوية العلاقات ما بين الدولتين ، حيث استقبل الملك الحسين بالرياض استقبالا ضخما ، واستقبله الملك عبد العزيز .(2)

---

(1) مشاقبة , امين (2002) , مرجع سابق , ص ,145, 160

(2) درادكة , فتحي محمد , العلاقة السعودية الاردنية في عهد الملك سعود بن عبد العزيزال سعود, مجلة الدارة , العدد 2 , السنة 2012

http://aldarahmagazine.com/showcontents.php?BRc=436&_text=

اما فيما يتعلق بقضية اجتياح العراق للكويت، وما ترتب عليها ، فقد تركت هذه القضية مساساً في العلاقات الأردنية السعودية ، حيث تمثلت المشكلة في عدم فهم الموقف الاردني ، الا ان حرص القيادتيين على عدم التعرض لجوهرهذه القضية دفع الى تسوية سوء الفهم ، وخاصة وان الاردن في لقاءاته كان يدفع نحو التهدئة واحقاق الحق الكويتي ، على العكس من الحرب العراقية- الايرانية التي كانت السعودية على نفس الخط والاتجاه الاردني في دعم العراق في موقفه .(1)

وعلى الدوام كانت السعودية من أوائل الدول التي كانت تدعم الأردن كونها من دول المواجهة مع اسرائيل ،كونها تشكل خط الدفاع الاول عن السعودية ، ففي المجال الاقتصادي دعمت السعودية الاردن ماديا، وما دل على ذلك هو ان السعودية قررت في عام 1876م تقديم مساعدة للاردن بما يقارب (215) مليون دولار لتمويل خطة خمسية ، وكذلك قدمت في مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في بغداد عام 1978 (1000) مليون دولار من اصل 3500مليون دولار لدول المواجهة مع اسرائيل، وفي عام 1989قدمت (200) مليون دولار ، ولاننسى الدعم العسكري الذي قدمته السعودية من خلال ارسال قوات عسكرية لتكون مرابطة على الحدود الاردنية للدفاع عنها أمام اطماع الكيان الصهيوني.(2)

فقد سجلت الزيارات المتبادلة بين القيادتين الأردنية والسعودية في عهد الملك عبدالله الثاني وخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز أعلى نسبة من الزيارات والمقابلات ،حيث دل ذلك على الدرجة العالية من التطابق والتشاور في الآراء وتوحيد المواقف على المستويين العربي والدولي، والمواقف الأردنية والسعودية دوماً متطابقة ،وكان للزيارة التاريخية التي قدم فيها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى عمّان في حزيران من عام 2007م.(3)

ولابد من الاشارة الا ان الاردن كان الاكثر تأثراً بأحداث حرب الخليج ، ويعود ذلك لمجاورته لدول الخليج و طبيعة العلاقات التي جمعته معها ، فنتيجة لتلك الحروب والاحداث عاد الكثير من الاردنيين العاملين في الخليج الى الاردن مما زاد نسبة سكان الاردن وازداد الضغط على الاوضاع الاقتصادية التي كانت تمر بذلك الوقت بظروف عصيبة , لذلك لوحظ ان لأسواق الخليج في تلك الفترة الأثر الكبيرفي استيعاب العمالة الاردنية ، وكان للتحويلات النقدية للعاملين في الخليج واستثماراتهم الاثر في

---

(1) حضرمي , عمر , (2003), العلاقات الاردنية السعودية , ط1,(عمان : دار المجدلاوي), ص 30

(2) مشاقبة , امين , مرجع سابق (2002) ,ص 57

(3)محمود ,عبدالله , العلاقات الاردنية السعودية , وكالة عمون الاخبارية ,بتاريخ 8-2-2010

http://mobile.ammonnews.net/article.aspx?articleNO=66349

الاثر في تطوير القطاع الخاص واستيعاب العمالة الاردنية وتخفيف معدلات البطالة،فقد عانت الاردن خلال الثمانينات ونتيجة للاحداث المتغيرة في اقتصاديات دول الخليج مما انعكس ذلك سلباً على واقع المجتمع الاردني ،و تلتها حقبة التسعينات ودخول العراق للكويت ، حيث اسهمت في احداث متغيرات سياسية واقتصادية ، اسهمت في إحداث تداعيات على صعيد المنطقة و الصعيد الداخلي للاردن.

وان العمق الإقليمي والاستراتيجي الذي وفرته وتوفره المملكة العربية السعودية من خلال دعمها المستمر للأردن عن طريق المساعدات المالية و تقديم النفط باسعار تفضيلية أو تعزيز الحركة الاستثمارية السعودية في الأردن وتعزيز دور الرأس المال البشري الأردني في تنمية ونهضة المملكة العربية السعودية ، نراه النموذج الأهم للعلاقات الاخوية العربية، والتي نأمل أن يتم تتويجها بأنضمام الأردن إلى مجلس التعاون الخليجي، بكل ما تحمله تلك النقلة النوعية من تعزيز للعمل العربي المشترك والتكامل ما بين الثروات الاقتصادية والبشرية وتقوية العمق الجغرافي والموارد المشتركة ،وكذلك تمكين دول المنطقة من مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية التي تزداد حدة وصعوبة فالأردن يحرص دوماً على تطوير العلاقات الثنائية ويقدر تماماً كافة المبادرات السعودية لدعم الاقتصاد الأردني حيث تُمثل هذه العلاقة النموذج الصحيح للعلاقات العربية، وقد شهدت العلاقات الاردنية السعودية نقلة في عهد خادم الحرمين الشريفيين في مختلف المجالات .

المبحث الثاني : ابرز المحطات في العلاقات الاردنية الخليجية

واستكمالا للحديث عن المحطات المهمة في العلاقات الاردنية-الخليجية ستكمل الباحثة إلقاء الضوء على المحطات المهمة في العلاقات الاردنية – الخليجية والتي كان لها تأثير على العلاقات بين الجانبين .

اولا :- مرحلة الحرب العراقية الايرانية (1980- 1988)

بدأت الحرب العراقية الايرانية في 9/2/ 1980م باشتباكات حدودية بين العراق وايران , وفي 1980/9/22 قامت القوات العراقية بهجوم شامل على طول الحدود العراقية الايرانية .(1)

وقد استمرت الحرب ثماني سنوات ، حيث كانت مدمرة لامكانيات الدولتين ، وكانت ذات تأثيرعلى استقرار المنطقة وعلى طبيعة القيم العربية الاسلامية ، وقد عملت العديد من الدول العربية والغربية على أن تطول هذه الحرب من اجل اضعاف قدرات العراق وايران العسكرية والاقتصادية وعلى نظاميهما السياسين ، لتتوقف الحرب بعد الدمار الشامل الذي حل بالبلدين ، عندما اعلنت ايران في 1988/7/18 عن قبولها للوقف الفوري لاطلاق النار بين العراق وايران .(2)

لقد كانت الحرب العراقية الايرانية نتيجة لعدة متغيرات في منطقة الشرق الاوسط وخصوصاً المتغيرات الاستراتيجية في ايران ، والتي توجت برحيل شاه ايران ، الامبراطور محمد رضا بهلوي ، ومجيء آية الله الخميني للحكم ،الذي اعطى للمجتمع الايراني قالباً جديداً وتصوراً لبناء مجتمع اسلامي يختلف عما كان عليه المجتمع في عهد الشاه ، والذي كان لايتفق مع رؤية الحكومات العربية وحتى الغربية .(3)

و كان الاردن من الدول العربية التي وقفت الى جانب العراق ،فقد اعلن الملك الحسين وقتها عن وقوف الاردن بجميع امكانياته الى جانب العراق في حربه ، وان وقوفه هو مبدأ وامانة علينا جميعاً ودون مساومة حيث تم فتح باب التطوع في قوات عربية اردنية باسم (قوات اليرموك) مشاركة من الاردن في معركة الوجود العربي ضد الفرس.(4)

---

(1) مومني , احمد عقلة , (1988), الحرب العراقية الايرانية, مركز الدراسات الاستراتيجية , الجامعة الاردنية , عمان , الاردن ,ص 89

(2) مرهون , عبد الجليل زيد ,(1997), امن الخليج بعد الحرب الباردة ,(بيروت : دار النهار), ص 217

(3) أعمر , بدوي علي ,(2010),المجتمع الاردني وحرب الخليج الثانية , (عمان : دار المأمون) , ص41,42

(4) نفس المصدر ,ص 43

كان دور الاردن واتجاهاته حول الحرب العراقية- الايرانية واضحا من خلال موقفها الوضح في مقررات مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عمان يوم 8 تشرين الثاني 1987والذي اوصى خلال هذا المؤتمر بتضامنه مع العراق ودعمه له في حماية ارضه ومياهه والدفاع عن حقوقه التزاماً منه بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك .(1)

فقد ازدهرت العلاقات الاردنية العراقية مع اندلاع الحرب العراقية – الايرانية وذلك نتيجة للدعم الذي قدمته الاردن للعراق خلال حربه ،اذ زوده الاردن بكل الدعم العسكري والاقتصادي والاعلامي ، وتلقى الاردن مقابل ذلك دعماً من العراق تمثل في خفض أسعار النفط العراقي المستورد من قبل الأردن وغيرها من انواع الدعم ، وبعد نشوب الحرب زار الملك الحسين ورئيس وزرائه انذاك مضر بدران العراق مؤكداً في زيارته على وقوف الأردن الى جانب العراق.(2)

وعلى الجانب الآخر من تلك الحرب يمكن القول ان طبيعة العلاقات الاردنية الخليجية خلال الحرب العراقية الايرانية كانت قوية و في أوجها، حيث الدعم العسكري والاقتصادي الذي حصل عليه الاردن بطريقة مباشرة او غير مباشرة، و من خلال توظيف آلاف العاملين الاردنيين في دول الخليج ، على الرغم من ان الاردن كانت تربطه علاقة قويه مع نظام الشاه الا انه وقف في هذه الحرب الى جانب العراق، ولعب دوراً في تأمين الدعم الغربي للعراق وخاصة الامريكي، وأُعتبرت هذه المرحلة بانها هي التي أسست للموقف الشعبي الاردني من العراق ، والذي توضحت معالمه خلال احتلال العراق للكويت ،حيث وقف الاردن الى جانب العراق .(3) يمكن القول ان استمرار الحرب العراقية – الايرانية لمدة تقارب الثماني سنوات ، كان له بعض الايجابيات الاقتصادية للاردن ، وان هذه الحرب لم تترك اي اثار سلبية في المجتمع الاردني او على الاقل لم تظهر مفاعيل هذه الحرب السلبية في بنية المجتمع الاردني بشكل مباشر ، ويعود ذلك الى ان الصراع في الحرب العراقية الايرانية لم يكن صراعا عربيا –عربيا وان اثار تلك الحرب انحصرت في الدولتين .

---

(1) رجب , يحيى حلمي ,(1989) , الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر , (الكويت : دار العروبة) ,ص 257

(2) حسان , هيثم حسن , ,(2003) ,السياسة الخارجية الاردنية تجاه العراق 1990-1998, رسالة ماجستير غير منشورة,الجامعة الاردنية , عمان ,الاردن ,ص 31

(3) Sullivan,Michael P, (2002), Theories of I nternational Relations;Transition vs, Persistence, NewYork: Palgrave Macmillan

وقد كان من التطورات المهمة في تلك المرحلة ،هو قيام مجلس التعاون الخليجي نتيجة لفشل النظام العربي في الدفاع عن الخليج ، و تشكيل مجلس التعاون العربي الذي كان كرد فعل على قيام مجلس التعاون الخليجي بقيادة عراقية كمحاولة لاعادة بناء النظام العربي بالاعتماد على البعد العربي، وضم المجلس كلا من(العراق ،الاردن، مصر، واليمن الشمالي) إلا أن المجلس لم يدم طويلاً بسبب ظروف العراق والمنطقة و زاد الوضع سوءاً هو دخول العراق للكويت في عام 1990م .(1)

فبعد انتهاء الحرب وقع زعماء كل من العراق والاردن ومصر واليمن الشمالي في 16 شباط عام 1989, ميثاق تأسيس مجلس التعاون العربي في بغداد ، حيث كان الاقتصاد هو الركيزة الاساسية لانشاء هذا المجلس ،وقد نصت اتفاقيته على أن هدف انشائه هو تحقيق التنسيق والتعاون والتكامل بين الدول الاعضاء ، ولابد من التنويه انه في تلك الفترة كانت الدول الأعضاء تعاني من صعوبات اقتصادية ،فعلى الرغم من أن العراق كان يملك موارد كبيرة نتيجة لمبيعات النفط الا انه كان يعاني من ديون ضخمة، وقد تأثر الأردن من ذلك الامر .(2) وعليه كانت الآمال مبينة على هذا المجلس في تحسين الاوضاع الاقتصادية ، فكانت النتيجة فشل هذا المجلس .

ونستنتج ان الحرب العراقية – الايرانية كان لها دورٌ كبيرٌ في توطيد العلاقات الاردنية العراقية نتيجة لأرث العلاقات الاردنية –العربية ، خاصة بعد احداث ايلول في الاردن عام 1970م واعتماد الاردن على العراق من الناحية الامنية مقابل اسرائيل من جهة وسوريا من الجهة الاخرى ، ونرى ان الأردن حاول في تلك الفترة ان يحمي مصلحته الوطنية، و مصلحة الدولة الأردنية ، وذلك لانه كان بحاجة الى حليف استراتيجي في وقت كان يشعر به بالعزلة .

---

(1) خماس , عدي اسعد , (2011) , الاحتلال الامريكي للعراق واثره على العلاقات العراقية – الاردنية 2003-2010, رسالة ماجستير منشورة , جامعة الشرق الاوسط , عمان , الاردن , ص 42

(2) نفس المصدر , ص 42

ثانيا :- مرحلة الاحتلال العراقي للكويت (1990 –1991)

بدأت حرب الخليج الثانية في الثاني من أب عام 1990م ، عندما قامت القوات العراقية باحتلال الكويت ، وقد كان لهذا الاحتلال أثراً كبيراً على الدول العربية والاسلامية و كان لها الأثر على دول العالم ، حيث أثارت عملية اجتياح العراق للكويت دول العالم أجمع مما شكل وجود اجماع دولي عالمي رافض لهذا الاحتلال ،فقد كانت أزمة الخليج من الازمات التي عصفت بالنظام الاقليمي العربي ،و ترتب عليها نتائج كبيرة على طبيعة هذه النظام وعلاقاته وتفاعلاته السياسية ، كما كان لها نتائج على العديد من الدول العربية ومنها المملكة الاردنية الهاشمية التي تأثرت بهذه الازمة على كافة الصعد السياسية والاقتصادية ، خاصة على صعيد علاقاتها العربية التي عادت الى البداية حيث التوتر طيلة الأزمة .

لم تكن ازمة الخليج الثانية التي اندلعت بين العراق والكويت في الثاني من اب هي الاولى بين البلدين ، ولكنها كانت الحاسمة لكل اسباب الخلاف التي كانت مستمرة بينهما منذ مطلع القرن العشرين .(1) اذ تعود اسباب الخلاف الى عام 1899م عندما اقتطعت بريطانيا الكويت من واقعها الام من العراق بموجب وثيقة وقعت بين مشايخ الكويت وبريطانيا في تلك الفترة .(2)

وعلى الرغم من السبب الرئيسي والواضح لهذه الحرب إلا أنها كانت تحوي في ثناياها أسباب ثنائية منها الموضوعية والأخرى أيدلوجية، أما ما يتعلق بالموضوعية فقد شملت على ثلاثة أبعاد منها الخلاف الحدودي بين الطرفين فقد اتهمت العراق الكويت باستغلال الحرب العراقية الايرانية وقيامها بسحب كميات هائلة من النفط العراقي عبر حقل رميلة ، وكذلك قضية الديون والنزاع الحدودي ، وأما ما يتعلق بالأسباب الأيدلوجية فتشمل الخلاف الفكري والايدلوجي الذي يرتكز عليه الطرفان في تسيير شؤونه السياسية والإقتصادية والإجتماعية الداخلية والخارجية ، فكان العراق يعتمد على المبادئ القومية بينما اعتمدت الكويت الفكر الغربي الليبرالي .(3)

---

(1) قطيشات , ياسر ,(2000), السياسة الخارجية المصرية تجاه ازمة الخليج الثانية ,(عمان:دار الكندي) ص 19

(2) الرعود , عبد اللطيف , (1999), الاثار السياسية لحرب الخليج الثانية على المملكة الاردنية الهاشمية , رسالة دكتوراة غير منشورة , جامعة ام درمان , السودان , ص96

(3) قطيشات , ياسر ,(2009), العلاقات السياسية الاردنية –العربية في ظل متغيرات النظام الاقليمي العربي " من ايدلوجيا القومية الى النزعة القطرية " 1952-2004, ص 236,237

الموقف الرسمي الأردني من أزمة الخليج :

حاول الأردن في سياساته الخارجية تجاه أزمة الخليج الثانية ، وأن يوازن بين عوامل الدفاع الداخلي ومحركاته الخارجية والتي كل منها دفع باتجاه متناقض مع الأخر .

ولذلك وجد الأردن نفسه معنيا" بصورة مباشرة بهذه الأزمة لأنها "بين العراق والكويت وليست صراعاً بين عدو وصديق ، وإنما هي مشكلة بين بلدين شقيقين يرتبط الأردن بكل منهما بأعمق العلاقات ، ومن الأولى بمشكلة تقع بين دولتين عربيتين جارتين أن تطرح للتفاوض من أجل حلها ودياً" ,لأن الخلاف الحدودي بينهما ما هو إلا نموذج حي ومعبر عن خلافات الحدود بين الدول العربية ، التي لم تأخذ سابقاً الشكل الذي أخذته في هذه الأزمة . (1)

وبناء عليه ، ومن منطلق القلق الأردني من التأثر المباشر بأي عمل عسكري ضد العراق ، اتخذ الأردن موقفاً حاسماً وجازماً يجمع فيه بين الحفاظ على علاقاته العربيه من جهة ، وحل الخلافات من جهة اخرى ، ومنع احتلال أراضي الغير من جهة ثالثة، لذا جاءت معادلة الموقف الأردني بصورة الحياد الايجابي الذي يملي عليه أن لا يتدخل لصالح طرف وأن لا يقف متفرجا" بدون الاستخدام الأمثل لكافة الوسائل المتاحة لتجنيب المنطقة آثار الدمار الناجم عن الحرب فيما لو نشبت.(2)

فمنذ الاعلان عن اجتياح العراق للكويت تحرك الاردن كمحاولة منها لاحتواء الموقف والأزمة عربياً إذ اتصل الملك الحسين بالرئيس المصري حسني مبارك لدعوته لعقد قمة في منطقة جدة في السعودية لتأمين سحب القوات العراقية من الكويت ، وتم الاتفاق بين الزعيميين في تلك القمة على أن لا يصدر مجلس الجامعة العربية أي قرار بشأن دخول العراق للكويت، الا بعد أن ينتهي الملك الحسين من مهمته في العراق ، وبالفعل تم الاتصال مع المسؤولين العراقيين والتقى الملك الحسين الرئيس العراقي صدام حسين, واتفق معه على اقامة قمة مصغرة في جدة وحصل على وعد منه بسحب قواته من الكويت ،بشرط ان لا يصدر مجلس التعاون أي شجب لدخول العراق للكويت .(3)

الا انه وخلال تواجد الملك الحسين في بغداد أعلنت مصر ادانتها لاجتياح العراق للكويت ، حيث حاول الملك الحسين الاتصال بمبارك فلم يتمكن من ذلك , وكان قد صدر قرار الادانة قبل اجتماع وزراء

---

(1)قطيشات , ياسر ,(2000) مرجع سابق ,ص 84

(2) قطيشات , ياسر ,(2009) مرجع سابق ,ص241

(3) محافظة , علي , (2001), الديقراطية المقيدة : حالة الاردن 1989-1999,(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية), ص 253

الخارجية العرب الذي أدان أيضاً دخول القوات العراقية للكويت .(1)

لذلك ارتكزالأردن في موقفه الدبلوماسي تجاه الأزمة بين مبادئ ذات حساسية بالغة ،فأعلن أنه ضد احتلال أراضي الغير بالقوة ،ورفض سياسة الاحتلال أو استخدام القوة العسكرية لتحقيق المصالح الوطنية ،ولم يعترف بالتغيرات السياسية والإدارية التي أحدثها العراق بالكويت بعد 2 اب 1990 م ، وأبقى على اعتراف مستمرٍ بحكومة الكويت ،ولم يُدن العراق صراحة، ورفض التدخل الأجنبي بكل أشكاله وصوره ،ودعا أكثر من مرة إلى حل الأزمة ضمن البيت العربي . (2) برر الأردن كل ماسبق على أنه خطوات ايجابية في سبيل تفعيل مفهوم الحيادية التامة من جهة ، وليكون طرفاً وسيطاً بين أطراف الأزمة لحلها ودياً من جهة أخرى .

ولذا فقد عارض الأردن قرار الإدانة الصادر عن جامعة الدول العربية في 3 اب 1990م لسببين هما الأول : إدراك الأردن انه نتيجة لهذا القرار سوف يتصلب موقف الحكومة العراقية ،وستحبط جهوده لحل الأزمة لعقد اجتماع مصغر بين الأطراف.والسبب الثاني هو السرعة التي صدر فيها قرار الإدانة والتغيير في بعض المواقف العربية ، وخصوصا" المصرية والسعودية ، بعد أن كانت مؤيدة للمبادرة الأردنية في حل الأزمة ودياً قبل الإدانة .(3) والأخطر من ذلك أن اعتراف الأردن بقرار الإدانة يعني أن يصبح منحازاً للكويت ضد العراق ، وهذا يفشل المساعي الحميدة التي بذلها العاهل الأردني لحل الأزمة .

ولنفس الاسباب امتنع الاردن عن التصويت على قرارات مؤتمر القمة العربية الطارئة في 9 آب 1990 بخصوص ادانة العراق ،وتشكيل قوات عربية مشتركة لمساعدة السعودية ظناً من الأردن بأنها ستكون تمهيداً لقوات دولية ، وهذا ما تمخض فعلاً في الايام الاولى للأزمة ،عندما استدعت السعودية القوات الامريكية والدول الصديقة لمساعدتها .(4)

---

(1) الكتاب الابيض , (1991) ,الاردن وأزمة الخليج آب 1990 أذار 1991, عمان , ص ص 4,5

(2) قطيشات , ياسر (2009), مرجع سابق ,ص 243

(3) نفس المصدر , ص 244

(4) عبدالله , ثناء فؤاد ,(1990),الاردن وازمة الاختيار الصعب , السياسة الدولية , العدد 102

فجاء الرد الرسمي على هذه الخطوات بانها خطيرة وتستهدف تدمير القوات والمقدرات العسكرية من جهة ، ولاعادة تشكيل المنطقة من جهة اخرى ، و يصب ويخدم المصالح الغربية للدول الصناعية ومصلحة اسرائيل.

وعليه فان صدور قرار الادانة من الجامعة العربية في 3 آب 1990, ثم قرار الادانة من مجلس الامن الدولي رقم (660) وصدور قرار المقاطعة الاقتصادية رقم (661), ثم التصلب في الموقف العراقي ورفضه الانسحاب بعد ما كانت النية متوفرة لديه للقيام بذلك .(1) فكل ذلك ادّى الى قلب الأمور راساً على عقب ، وأثبت أن الجهود الأردنية لحل الأزمة قد خرجت عن نطاق سيطرة صانع القرار الأردني.

وقد ناشد الملك الحسين كثيراً دولة الكويت بالاستجابة الى مطالب العراق ولو على النحو الادنى ، الا انه لم يجد اذاناً صاغية ، حتى وصفها أحد مستشاري الملك "ان هذه الزيارات أخذت تتصف بعملية اذلال مستمر" .(2) وبعد فشل الجهود الدبلوماسية عربياً، سعى الملك الحسين الى المستوى الدولي لنزع فتيل الأزمة من قبل الأطراف الفاعلين ، فحاول اقناع الامم المتحدة بمواصلة التركيز على الوسائل الدبلوماسية والسلمية لحل الأزمة وتحاشي اتخاذ القرارات التي قد تؤدي لمواجهات عسكرية ، مؤكداً على ضرورة تطبيق الشرعية الدولية على كافة القضايا التي صدرت بحقها قرارات من مجلس الأمن وهيئة الامم المتحدة ، وبالذات تلك المتعلقة بالقضية الفلسطينية .(3)

ورغم كل هذه المساعي التي باءت بالفشل ، كانت نتيجة الجهد الذي أُسيء فهمه وفهم رسالته ونددت أطراف التحالف بموقفه واتهمته بالانحياز الى جانب العراق .

أثر الازمة على العلاقات الاردنية – الكويتية

أثر موقف الأردن المعروف من أزمة الخليج والمتمثل بالحياد الايجابي الرافض لضم الكويت والتدخل الأجنبي ، تأزمت العلاقات السياسية بين البلدين وقطعت الكويت علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن رغم استمرار تواجد سفارة الكويت في عمّان ،وبعد انتهاء الازمة اكدت الكويت بان العلاقات مع الأردن ورغم ما أصابها من فتور ستبقى حيوية ، وعبرت الكويت عن امكانية مناقشة تزويد الاردن بالنفط وهو ما رحبت به الاردن ، وبقيت العلاقات الثنائية متوترة حتى عام 1995م حيث بدأت الزيارات الرسمية

---

(1) قطيشات , ياسر (2009), مرجع سابق ,ص 244

(2) درويش , سائد ,(1992), الكتاب الابيضوالموقف العربي من أزمة الخليج ,(عمان : دانة للنشر والتوزيع), ص 23

(3) ارشيدات , عبد الفتاح ,(1993), السياسة الخارجية الاردنية تجاه ازمة الخليج , المجلة العربية للدراسات الدولية

على مستوى الوزراء فقط، وتطورت حركة الصادرات الأردنية للكويت ، وتبادل الرسائل بينهما ، ورغم أن الأردن أبدى رغبة في اعادة المياه لمجاريها الا أن الكويت اعتبرت الأمر سابق لاوانه .(1)

وبقيت الكويت الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تطبع علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع الاردن حتى نهاية عام 1999، حيث تم اعادة فتح السفارات بين البلدين ، أثر مشاركة ولي العهد الكويتي في تشييع جنازة الملك الحسين بن طلال في 2/8/ 1999، وتولي الملك عبدالله مقاليد الحكم وعمل على تحسين علاقاته مع الكويت .(2)

لوحظ أن الاردن في تلك الفترة كان يحاول أن يلعب دور الوسيط في حل الازمة العراقية الكويتية محاولاً أن يكون الحل عربياً دون أن يكون هنالك تدخل للاطراف الغربية في تلك الحرب ، ومنها عدم دخول الولايات المتحدة الى المنطقة العربية ،الا انه ونتيجة لسلوك دول الخليج والتي تحكمت بها سياسات العراق بسبب احتلالها للكويت ، والموقف العربي من ذلك ، حيث استطاعت الولايات المتحدة ان تستغل ضعف الدول العربية، لدخول المنطقة عسكرياً واقتصادياً وحتى ثقافياً،حتى أصبحت سلوكيات الدول العربية في جميع النواحي ماهي الا استجابة لمطالب امريكا ، بدءا من الاصلاحات السياسية، وصولاً الى شراء الاسلحة الاميركية ودخول عملية السلام والتطبيع مع اسرائيل ، وخوض الحرب ضد العراق مرتين.(3)

---

(1) قطيشات , ياسر (2009), مرجع سابق ,ص 255

(2) نفس المصدر 256

(3) هياجنة ,عدنان ,(2006) , مرجع سابق , ص25

<u>ثالثا:- مرحلة الحصار الدولي والاقليمي للعراق (1991-2003)</u>

منذ ان بدأت حرب الخليج الثانية في شباط 1991م، بدأت معها الولايات المتحدة بتطبيق جملة من القرارات الدولية الصادرة بحق العراق من خلال الامم المتحدة، والتي فرضت حصاراً على كافة الصعد سواء اقتصادي او سياسي وكذلك نفطي ، مما اثر على كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العراقية ،والذي أعاد العراق الى ماقبل الثورة الصناعية ، وأعتبر هذا الحصار بأنه أخطر مشروع غربي لتحطيم العراق واعادته الى بداياته .

بدأت الازمة العراقية منذ اليوم الاول لأزمة الخليج الثانية ، وذلك لان اجتياح العراق للكويت أثار رداً دولياً فورياً، حيث تبنى مجلس الامن الدولي القرار (660) والذي أدان فيه الاحتلال العراقي للكويت وطالب من خلاله الانسحاب الفوري ودعوة الطرفين للتفاوض ، كما تبنى مجلس الامن في 6 من آب 1990 أول قرارات العقوبات المتمثلة بالقرار (661) والذي ألزم خلاله جميع الدول الأعضاء في الامم المتحدة بمنع أي تعامل مع العراق أو الكويت من تجارة أو تعامل مالي ، وعليه أعطى المجلس للعراق مهلة لتنفيذ تلك القرارات وكانت تنتهي في 15من آب ، وانتهت المدة ولم يمتثل العراق لقرارات مجلس الأمن، وعليه بدأت العمليات العسكرية والتي انتهت باخراج العراق من الكويت اضافة الى قدر هائل من التدمير التي لحقت القوات العراقية .(1)

الموقف الاردني من الازمة العراقية واثره على العلاقات الاردنية العراقية :

لا نستطيع أن ننكر بأن الأردن كان من أكثر المتضررين من حرب الخليج الثانية ، وكذلك كان من المتضررين من عمليات الحصار الذي فرض على العراق ، لذا كان الأردن من أوائل الدول الذين طالبوا برفع الحصار عن العراق ، وذلك لأنه يصب في مصلحته الاقتصادية نتيجة للعجز التام الذي أصيب به ، ومن الناحية الأخرى كان الهدف تخفيف العبء عن الشعب العراقي نتيجة لذلك الحصار والذي عانى نتيجته من الفقر والجوع والمرض ،والذي تحمل الاردن نتيجته من خلال موجات الهجرة الديموغرافية خلال السنوات الاولى للحصار .(2)

---

(1) قطيشات , ياسر (2009), مرجع سابق ,ص 299,300

(2) نفس المصدر ,ص 300

لذلك عمد الأردن في هذه المرحلة الى اعادة بناء علاقاته مع الدول الخليجية من خلال استراتيجية تقوم على تحسين العلاقات مع الجميع ، وهذه من الأمور المهمة التي مثلت نجاحاً استراتيجياً للسياسة الخارجية الاردنية ، حيث أخذ الأردن زمام المبادرة في إعادة علاقاته مع دول الخليج ، ولم يكن السبب المساعدات الخليجية فقط ،بل سعياً منه لبناء استراتيجية تقوم على منهج تحسين العلاقات الاردنية- الخليجية ، و توجت هذه الاستراتيجية باعادة العلاقات مع الكويت،و نتيجة سياسته الخارجية الناجحة حقق الاردن توازن دبلوماسي في ايجاد علاقات دبلوماسية مع دول الخليج من جهة والعراق والولايات المتحدة من الجهة الاخرى . (1)

ان اعتماد الأردن على العراق اقتصادياً ونفطياً ، لم يكن يعني استمرار العلاقات السياسية الايجابية مع العراق ،إذ أن العلاقات بين الطرفين بدأت مع وبعد أزمة الخليج تأخذ مسارات نحو التأزم والتوتر ،والتي لم تصل الى حد القطيعة والتي كانت تهدف الى تخفيف الضرر عن المصالح الوطنية الأردنية ، والمتتبع لتطور العلاقات بين البلدين يلاحظ أن الموقف الأردني بدأ يبتعد عن الموقف العراقي منذ انعقاد مؤتمر مدريد 1991،ومحاولة الأردن الابتعاد عن السياسات التي اتبعها خلال ازمة الخليج .

و هنالك تطور آخر جاء ليلقي بظلاله على طريق تصعيد الأزمة بين الاردن والعراق ، وهو هروب صهري صدام حسين عام 1995 (حسين كامل) وشقيقه (صدام كامل)الى الأردن وحصولهما على حق اللجوء السياسي ، وتأكيد السياسة الامريكية على دعمها للأردن اذا ما حصل تدخل عراقي بسبب هذا الموقف .(2) وقد شكل هذا الموقف منعطفاً جديداً على صعيد تعميق التباعد بين البلدين .وعند النظر لموقف الأردن تجاه قضية اللجوء السياسي نرى أنها محاولة من الأردن لتحسين وإعادة علاقاته مع الكويت من جهة ، والولايات المتحدة من جهة اخرى.

فبعد هذا الموقف السياسي الأردني أخذت العلاقات الأردنية – العراقية تشوبها الحذر ، بينما كان على الجانب الآخر بدأت خطوط اتصال بين الأردن والولايات المتحدة والتي أعلنت مساندتها للأردن في حالة التدخل العراقي بشؤون الاردن ، وفي نفس الوقت بدت هنالك علامات ارتياح واضحة من قبل

---

(1) هياجنة , عدنان ,(2006), مرجع سابق ,31

(2) البكر , مخلد (2001), العلاقات السياسية الاردنية المصرية 1981-1999, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , الجامعة الاردنية ,ص 180

الكويت تجاه السياسة الأردنية بعد ما تأكدت من انفراط كبير في سلسة النظام العراقي ، وعلى أثره عاد الثبات يسود العلاقات الأردنية الكويتية .(1)

ومنذ نهاية التسعينات وحتى قبل سقوط النظام العراقي كانت العلاقات الأردنية – العراقية تتسم بالتعامل الحذر عن بعد ودون حدوث أي تقارب قد يؤثر على علاقات الأردن الخارجية ، رغم استمرار تعاطف الأردن مع الشعب العراقي شعباً وحكومة والذي كان واضحاً من خلال الدعوة المستمرة من قبل الأردن لرفع الحصار عن العراق ، كما أدرك الأردن أن أقصى ما يمكن ان يفعله هو البعد والترقب عن كثب ،وذلك ليضمن تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن كلى الحالتين سواء بالبعد الفاصل الذي يعطي الأردن ميزة الحصول على النفط العراقي بالأسعار الخاصة أو القرب الذي سيؤثر على علاقات الاردن مع دول الخليج ولاسيما السعودية والكويت .(2)

لقد كان الاردن من أكثر الدول العربية التي تأثرت بحرب الخليج الثانية ونتائجها فقد انقطعت علاقاته مع غالبية الدول العربية وخاصة التي يتلقى منها مساعدات كالسعودية والكويت ، وخسر على الجانب الآخر حليفه الاستراتيجي"العراق"وتعرضه لضغوط أمريكية وعربية، ولم يكن أمامه من مخرج سوى المشاركة في المسيرة السلمية والتي كانت من نتائجها توقيع اتفاقية سلام مع اسرائيل 1994م.

ولاعادة العلاقات مع دول الخليج قام الملك الحسين بزيارة الى المملكة العربية السعودية في العاشر من شباط عام 1995 حيث تم استقباله من قبل ولي العهد السعودي الامير عبدالله، وفي العام نفسه قام الملك الحسين بزيارة أخرى للمملكة في الثاني عشر من أغسطس ،وقد قام الملك فهد باستقباله حيث عكس ذلك انطلاقة جديدة للعلاقات الاردنية – السعودية وتم اعادة ارسال سفيرها الى عمّان ، و على الجانب الآخر من اعادة العلاقات كما كانت عليها قبيل الحرب قامت البحرين أيضاً بإعادة سفيرها إلى الأردن، واستطاع الأردن كذلك اعادة علاقاته مع عُمان وقطر ، والجدير بالذكر بأن الكويت تأخرت بإعادة علاقاتها مع الأردن إلى عام 1999حيث تم فتح السفارة الأردنية في الكويت وعودة السفير الأردني و قام الملك عبدالله الثاني بزيارة رسمية إلى الكويت في السابع من ايلول عام 1999م وأخرى في عام 2001م .(3)

---

(1) الرعود , عبد اللطيف , مرجع سابق , ص246

(2) قطيشات , ياسر (2006) , مرجع سابق,ص 307

(3) هياجنة , عدنان , مرجع سابق , (2006)ص ص , 29

وعليه نستنتج أن العلاقات الأردنية العربية خلال فترة 1990-1999كانت علاقات غير مستقرة ، ولم تشهد ثبات نسبي بسبب عاصفة حرب الخليج الثانية والتي كان لها تغيير في التكتلات والتحالفات العربية والدولية والتي أثرت على موقع الاردن في المنطقة ، ودفعته للعزلة القومية ، وهو ما يفسر توجه الأردن لتوقيع اتفاقية السلام مع اسرائيل محاولاً بها الخروج من العزلة العربية والدولية والحصول على بعض المكاسب ، ويفسر أيضاً سياسة البعد عن العراق بصورة نسبية لتحسين علاقاته مع دول الخليج .

رابعا: - مرحلة الاحتلال الامريكي للعراق (اذار\ 2003)

جاءت حرب الخليج الثالثة أو الحرب الامريكية على العراق ضمن المسلسل الذي بدأته واشنطن مع العراق منذ أزمة الخليج الثانية عام 1991 م ، مستخدمة في ذلك حجتين هما : أسلحة الدمار الشامل ،وعدم تعاون العراق مع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بغزو الكويت ، وإذا كانت حرب الخليج الثانية حرب "إرباك لمنطقة الخليج العربي ولتوازن القوى فيها ولتاكيد الوجود الأمريكي في المنطقة ، فان حرب الخليج الثالثة كانت حرب "الإنهاء" للنظام العراقي والنظام العربي بأكمله.

وحفلت ازمة الخليج الأخيرة أو الثالثة بالعديد من الظواهر السياسية والثقافية والتاريخية المرتبطة بالية تداولها ومعالجتها في الأطر العربية والأقليمية والدولية والتي تتعلق بصورة أو بأخرى في تزايد فشل العقل العربي والنظام القومي في إدارة الأزمة ضمن البيت العربي الصغير ، بسبب تباين المصالح المتشعبة بين هذا النظام أو ذاك ، الأمر الذي ازدادت معه الفجوة في استيعاب العقل العربي لحقيقة ما يجري ، حتى أختلفت معه تفسير وتأويل توصيف الحرب بين تحرير أو غزو أو احتلال ،أو حرب على الإسلام أو مخطط معد مسبقاً شبيه باتفاقية (سايكس بيكو) التي قسمت المنطقة العربية في مطلع القرن الماضي إلى دول وطوائف ، وان القادم هو تقسيم المقسم وتجزئة المجزأ إلى دويلات عملاً بقاعدة فرق تسد .(1)

---

(1) قطيشات , ياسر, أزمة الخليج الثالثة واشكالية الظواهر السياسية في المواقف العربية , جريدة الرأي الاردنية , العدد 11999, 25تموز 2003

الموقف الأردني من الحرب وإحتلال العراق :

شأن الأردن في ذلك شأن بقية الدول العربية ، فقد كان يرى قبل اندلاع الحرب وإبان نشوب الأزمة العراقية – الأمريكية ضرورة امتثال العراق بشكل كامل وغير مشروط لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات صلة .

وعمل الأردن على تجنب أي أستخدام منفرد للقوة ضد العراق ، انطلاقا من قناعته بأن هكذا استخدام للقوة من شأنه فقط أن يعمق حالة عدم الأستقرار في منطقة الشرق الأوسط التي يؤمن الأردن بأنها غير قادرة على منع خطر أي تفكيك سياسي أو اقليمي في العراق الذي يشكل طرفاً أقليمياً اساسياً , وأعلن الأردن رسمياً بأن الشرق الأوسط ليس بوسعه تحمل أية أزمة أو عمل عسكري أحادي قد يوجه ضد العراق، وحذر من ما قد يؤدي إليه مثل هذا الأمر من معاناة إنسانسة وضحايا أبرياء واستند في ذلك إلى رفضه أي عمل عسكري أحادي الجانب ليس ضد العراق فحسب بل ضد جميع الدول العربية .(1)

ودعا الملك عبدالله الثاني إلى بذل كل الجهود لتجنيب العراق والمنطقة شبح الحرب ، حيث قال في القمة العربية في شرم الشيخ في الأول من آذار من عام 2003 م ،أن الأردن يؤكد على ضرورة دعم وتأييد أي جهد يساعد على تجنيب العراق أي عمل عسكري وعلى استخدام كل الوسائل الممكنة لتجنب المنطقة اثار هذه الحرب وعلى ضرورة تسويةهذه الأزمة بالطرق السلمية وإعطاء الوقت الكافي للمفتشين الدوليين لإنجاز مهماتهم ,كما أكد على أهمية استمرار تعاون العراق مع الأمم المتحده وتنفيذ كافة القرارات الدولية ذات العلاقة ،بما فيها القرار (1441)تفادياً لحدوث الضربة العسكرية التي أصبحت وشيكة.(2)

وعبّر الملك عبدالله الثاني عن الرؤية الأردنية حول الوضع في العراق قي مقابلة مع تلفزيون أبو ظبي بتاريخ 2003/1/23 حيث قال " أي حرب في هذه المنطقة ستكون لها آثار سلبية على المنطقة بكاملها وبخاصة في هذه المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية ونحن في الأردن عملنا كل ما

---

(1) قطيشات , ياسر, (2009), مرجع سابق ,ص 444

(2) أنظر نص الخطاب : خطاب الملك عبدالله الثاني في قمة شرم الشيخ , الاول من اذار 2003, موقع جلالة الملك عبدالله الثاني

http://kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/speeches/listing/page/all/cid/2.html

نستطيع من أجل استمرار الحوار بين العراق والأمم المتحدة وتسوية هذه المشكلة بطريقة سلمية ونحن نعتقد أن تسوية هذه المشكلة بالحوار وبالطرق السلمية سيجنب شعوب المنطقة الكثير من تبعات الحرب واثارها المدمرة. (1)

وعندما بدأت الحرب لم يجد الأردن نفسه بعيداً من اعلان رفضه للحرب ومن مطالبته وفقاً للاجماع العربي بضرورة وقف الحرب وخروج قوات الاحتلال من العراق ، وقد امتاز الموقف الاردني وقت الحرب في مراقبة تطور الوضع في العراق والمنطقة ، محاولاً في ذلك تجنب السياسة الاردنية الحرب على الصعيدين الداخلي والخارجي .

ففي اليوم التالي لاعلان بداية الحرب ،ألقى العاهل الأردني خطاباً موجهاً للشعب الأردني بتاريخ 2003/3/21، موضحاً فيه " أن الأردن سيعمل بكافة الوسائل الممكنة لوضع حد للحرب على العراق والعمل على تخفيف المعاناة عن الشعب العراقي ، وتمكينهم من تجاوز أثر هذه الحرب ،وذلك للحفاظ على وحدة وسلامة الاراضي العراقية" .(2)

لم يكن الموقف الأردني في حرب الخليج الثالثة بتلك الميزة التي كان بها في حرب الخليج الثانية ، حيث الحياد الايجابي المميز الذي اختلط على الدول والافراد فشكل بصيغته الفريدة نوعاً من أنواع السياسة الخارجية التي تجمع بين الوسطية في الموقف والاعتدال في الطرح وتبويب جزئيات الأزمة بكل تداعياتها ومظاهرها التي طفت على الساحة المحلية والعربية والاقليمية والدولية .(3)

لقد ادركت القيادة السياسية الاردنية في هذه الحرب ان اللعبة السياسية والاستراتيجية في نهايتها ، وأن تغير وتبدل المواقف العربية والدولية أمرٌ غير مضمون ، وطبيعة الظروف القائمة ونزاع وتشتت الدول العربية ، لن يخدم الأردن في الوقوف في وجه الأطماع الامريكية، لأن الأطراف الرئيسية _بعض دول الخليج _ هي من تستقطب وتؤيد الموقف الامريكي .(4)

---

(1) قطيشات , ياسر ,(2009), مرجع سابق ,ص 446

(2) انظر نص الخطاب : خطاب جلالة الملك عبدالله الثاني للشعب الاردني 21-3-2003, موقع جلالة الملك عبدالله الثاني

http://kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/speeches/view/id/279/videoDisplay/0.html

(3) قطيشات , ياسر (2009), مرجع سابق ,ص 448

(4) نفس المصدر , ص448

وامام كل هذه الحقائق وجد الأردن نفسه ملزماً بإتخاذ موقفٍ معتدلٍ ، فمن جهة أعلن صراحة رفض الحرب على العراق ، ومن جهة أخرى بحث عن مصلحته الوطنية في اطار السعي القائم لتوزيع الغنائم للمستفيدين من الحرب او المتضررين ،فاستقدم ثلاثة قواعد لاطلاق صواريخ باتريوت الدفاعية لحماية الحدود الاردنية- العراقية خوفاً من اختراقها من جانب القوات العراقية .(1) كما وافق الاردن على جميع قرارات جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربية آنذاك الخاصة بضرورة وقف الحرب وانسحاب القوات الامريكية بشكل فوري من العراق .

وعلى صعيد العلاقات الأردنية الخليجية ، كان الملك عبدالله الثاني يؤكد دوماً على متانة هذه العلاقات وتناغمها أثناء الحرب وبعدها ، فمن خلال تصريحاته لصحيفة كويتية في كانون الاول 2003 أكدعلى متانة العلاقات الاردنية – الخليجية وتميزها ، وأكد على أن مصلحة الأردن ومصلحة الخليج واحدة ، وأضاف خلال اللقاء بأن العلاقات الأردنية الخليجية في عام 2003 تكاد تكون مثالية وتم ازلة جميع رواسب الماضي ، وذكر كذلك أن التقارير التي كانت ترد في ذلك الوقت تؤكد ان التعاون مع دول الخليج متواصل وبشكل متميز ، وفي موضع آخر ذكر أن دول الخليج ومنها (السعودية والكويت والامارات) لم تقصّر في توفير الاحتياجات النفطية .(2)

فمنذ عام 2003 أصبح الأردن يتمتع بموقع غاية في الاهمية في السياسة الاقليمية ، نتيجة لمواقفه وسياسته في المنطقة من جانب ، وعلاقاته المتميزة مع الولايات المتحدة الامريكية التي تثق دائماً بالمواقف والسياسات الأردنية من الجانب الاخر، فقد أُعتبر الاردن الورقة الرابحة لجميع الأطراف في المنطقة، حيث أن الظروف التي مرت بها كانت فرصة ذهبية قد استفاد منها الاردن ، فقد عادت العلاقات الأردنية الأمريكية من جهة ، والعلاقات الخليجية – الأردنية من الجهة الاخرى،حيث أن الأردن استطاع ان يُحسن علاقاته الدولية مع الولايات المتحدة الامريكية في بداية القرن الحادي والعشرين و دول الخليج ، وأبقى على علاقاته مع العراق من الناحية الاقتصادية .(3)

وبذلك نرى أن الأردن قد جمع بين مصلحته الوطنية التي قضت بحماية أمنه وسيادته ومصالحه خوفاً من أطماع بعض القوى التي سعت لإغراق المنطقة في حرب وفوضى عارمة ، وبين مصالح النظام الاقليمي العربي في الحفاظ على سيادة ووحدة الشعب العراقي , ولم يسمح آنذاك بأن تكون اراضيه

(1) قطيشات , ياسر , مرجع سابق ,(2008) , ص 445

(2) نفس المصدر , ص 461

(3) هياجنة , عدنان , مرجع سابق , (2006),ص ص 34-32

مكاناً للهجوم على العراق سواء براً او بحراً او جواً ، ايماناً منه بأن الأردن لا يمكن أن تكون أراضيه مكاناً تنطلق به الهجوم على أي دولة عربية .

تأثير الاحتلال العراقي على السياسة الأردنية تجاه دول الخليج العربي

الأردن الدولة المجاورة الوحيدة التي ربطته علاقات وثيقة بالعراق، وكذلك ربطته علاقة قوية بالولايات المتحدة قبل الحرب ،إلا أن الوضع تغير بعد اعلان الحرب على العراق، فأصبح الأردن خلال هذه الحرب يواجه تهديداً وخطراً على أمنه القومي ووجد نفسه في علاقة غير سهلة مع الصفوة السياسية العراقية الجديدة ، ومن الناحية الأخرى لعب الأردن دوراً إيجابياً في العراق وان كان متواضعاً،وبعد أن أمضى الأردن وقتاً طويلاً في رأب الصدع الذي حدث في علاقاته بواشنطن بسبب موقفه في حرب الخليج الثانية 1990،الا ان تلك العلاقات عادت الى وضعها بسبب الشأن العراقي .(1)

فقد كان الملك عبدالله واضحا للغاية عندما عبر عن اعتقاده ان هنالك قوة عظمى واحدة يمكن ان تمارس نفوذها في الشرق الاوسط ،ورغم المعارضة العامة فقد حظيت الولايات المتحدة الامريكية بتأييد الأردن عندما خاضت الحرب ضد العراق.

أن دخول العراق للكويت أدى إلى نشوب أزمة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، مما أدى الى قطع العلاقات الدبلوماسية فيما بينها، وكذلك مساهمة دول الخليج في تنفيذ الحصار الاقتصادي على العراق الذي فرض عليها من قبل مجلس الامن الدولي، و سعيها كذلك خلف الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق ،وانحسار وتدني العلاقات العراقية –الخليجية.

ان موقف الأردن من احتلال العراق هو موقف مختلف عن موقفه تجاه حرب الخليج الثانية ، ففي هذه المرحلة جمعت السياسية الخارجية الاردنية بين الوسطية في الموقف والاعتدال في الطرح ، فمن جهة أعلن الأردن صراحة رفض الحرب على العراق ، ومن الجهة الاخرى بحثت عن مصلحتها الوطنية أي أنه ربط ما بين المصلحة الوطنية والانتماء العربي ،فالسلوك الذي انتهجته المملكة خلال حرب الخليج الثالثة، هونتيجة لما تعلمته القيادة السياسية من عواقب وتأثيرات تجربتها السابقة في حرب

---

(1) Lasensky, Scott,2003, Jordan And Iraq-betweenCooperation AndCrisis,United Statets InstituteOf Peace, Washington, 178

الخليج الثانية والتي كانت نتيجتها طرد الكثيرمن العاملين الاردنيين في دول الخليج , وقطع المعونات والمساعدات التي كانت تقدمها دول الخليج العربي ،مما أدى الى عزل الأردن دبلوماسياً وسياساً وتدهور اقتصادها.(1)

وعند تحليل الموقف الأردني في حرب العراق و وقوفه الى جانب الولايات المتحدة الامريكية ،هو رهينة موقعه الاستراتيجي ، حيث فرض موقعه بين عدة دول اقليمية أكبر حجماً وتسليحا منه، و سعيه إلى تحقيق أمنه واستقراره، والحفاظ على سيادته ، وفرضت طبيعة النظام الدولي وبنية النظام الاقليمي عليه سياسة خارجية واقعية باعتباره دولة قليلة الموارد وعرضة للخطر امام الاخرين ، والأردن تحت قيادة الملك عبدالله الثاني يسعى دوماً لتحقيق التوازن ضد الاطراف الدولية والاقليمية الساعية نحو الهيمنة على المنطقة.(1)، لكنه من الجانب الآخر تحالف مع القوى العظمى عندما وجد تهديداً لأمنه واستقراره نتيجة الحرب الامريكية على العراق وجماعات الارهاب الدولي .

أن الهدف الاسمى للسياسة الخارجية الاردنية، يتمحور حول حماية الدولة الاردنية والدفاع عنها، والعمل على تعبئة الموارد واستغلالها لمواجهة التحديات ، ولتحقيق ذلك يتطلب درجة كبيرة من الأمن الداخلي وازالة مصادر الصراع في البنية الإقليمية وضمان استمرار حالة السلام مع اسرائيل ، والأردن في ظل احتلال العراق كان يحاول البحث عن شريك استراتيجي ،ذلك لأن العلاقات الاردنية –العراقية شهدت في تلك المرحلة تراجعاً واضحاً ، لذلك حاول أن يخلق نوع من التوازن من خلال البقاء على علاقاته مع دول الخليج العربي والولايات المتحدة الامريكية من جهة ،و المحافظة على علاقاته الاقتصادية مع العراق من الجهة اخرى .

ان الحكومة الأردنية تدرك أهمية العلاقات مع دول الخليج وذلك لاعتبارات استراتيجية ،ونتيجة لما تعرض له الأردن من أزمات اقتصادية وعزلة سياسية ، كان لابد في فترة الاحتلال الامريكي للعراق ان يعيد علاقاته مع الدول الخليجية و ان يكون مع الطرف المنتصر، ويبدو أن الجانب الأكثر أهمية للأردن في موقفه من هذه الحرب قد ارتبط الى حد كبير باستراتيجية لاعادة بناء علاقاته مع دول الخليج كونها تعتبر من الناحية الافتصادية خصوصاً فيما يتعلق بالمنح النفطية وكسوق للصادرات الأردنية غاية في الاهمية ،حيث اتخذت دول الخليج والأردن مواقف متشابهة الى حد ما اثناء وخلال

---

(1) خماس, عدي مرجع سابق ,ص 87

(2) ابو زيد ,احمد(2010), مؤتمر كيف تتحرك الدول الصغرى , الدبلوماسية الاردنية تجوحرب الخليج نموذجا , الجامعة الهاشمية , الاردن ,1-2كانون الثاني

هذه الازمة، ,ولقد فرضت تلك الحرب أزمة وتحديات أمام الأردن ودول الخليج العربي تتعلق بالمطالب الأمريكية والرغبة في اصلاح الداخل سياسياً واقتصادياً .[1]

السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

يشترك الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي في مجال السياسة الخارجية بمجموعة من المواقف والثوابت والتطابق في الوجهات تجاه بعضهم البعض ، وأن هذه العوامل المشتركة بين الطرفين لم تأتِ من فراغ ، إنما هي نتاج لعلاقات أخوية قامت على أسس من التعاون على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية، وعلى الرغم من الظروف الدولية والاقليمية التي عكرت صفو تلك العلاقات وخلقت حالة من التباعد والفتور، الا أن الأردن عمد منذ تسلم الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية الى اعادة تلك العلاقات، مؤمناً بضرورة اعادة تلك العلاقات لمواجهة التحديات التي قد تؤثر على أمن الاردن ودول الخليج .(2))

العلاقات الاردنية الخليجية لم تكن مجرد علاقات سياسية قائمة على المصالح المتبادلة فقط، كما هي العلاقات بين الدول، بل وصلت الى مستويات وحدة الهدف والمصير، والتقارب الاجتماعي، الذي جعل من تشابه القيم والعادات والتقاليد، سمة مشتركة ميزت الأردنيين في أن يكونوا الأقرب للخليجيين، وكذلك بالنسبة للخليجيين ، فهذه العلاقة تنطلق من ثوابت واستراتيجيات تعزز مفهوم الأمن المشترك، فأمن الأردن من أمن الخليج، وأمن الخليج من أمن الاردن، ولهذا حرص الخليج دوماً على استمرار ثبات الأردن وصموده أمام التحديات كافة، وتمكينه من أن يحقق ذلك، ومن الناحية الأخرى فالأردن لا يمكن أن لايتعاون مع دول الخليج لصد كل ما يزعزع أمن اي دولة خليجية أو أمن مواطنيها.(3)

ونرى أن كُلاً من الجانبين (الاردن ودول الخليج)حرص على استمرار تلك العلاقات، وخاصة في مجال السياسة الخارجية ، ولا بد من التأكيد بأن الأردن يُعد من أكثر الدول انفتاحاً في المنطقة، من حيث التجربة الجيدة على المستوى الشعبي ،وعلى مستوى المشاركة الحزبية في عملية صنع القرار وقد تبين أن الأردن كان يتعامل مع الاحداث من منظور الحفاظ على أمنه ومصلحته الوطنية ، اضافة الى الحفاظ على المصلحة القومية .

---

(1) هياجنة , عدنان , مرجع سابق , (2006),ص ص76-77

(2)أبوطالب ,عبد الرحيم ,(1995), ازمة العراق والكويت , ط1,(القاهرة :مكتبه النهضة الشرق), ص 10

(3) الفايز ,فيصل عاكف ,الاردن ودول الخليج العربي –قراءة واقعية - , جريدة الدستور الاردنية , العدد 16473, التاريخ 1-4-2013

الملك عبدالله الثاني وسياسته تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

في 7شباط 1999 تولى الملك عبدالله سلطاته الدستورية ، ومنذ توليه السلطاته الدستورية ،قام بزيارات عديدة لكافة دول مجلس التعاون كخطوة لتوثيق العلاقات مع دول المجلس ، وكان الهدف من تلك الزيارات على الصعيدين الرسمي والشخصي ، هو ازالة حالة الانقطاع التي حدثت خلال فترة تسعينيات القرن الماضي ،التي خلقت فجوة نتيجة الاجتياح العراقي للكويت عام 1990م ، حيث أستطاع الأردن وخلال فترة وجيزة اعادة بناء الثقة في تلك العلاقات ، كما كانت عليه قبل 1990، فقد زار الملك عبدالله جميع دول الخليج وكانت تلك الزيارات على الدوام مدعمة بالوفود البرلمانية والاقتصادية والفنية وغيرها من الوفود .(1)

وان الاردن بقيادته الحكيمة وبرؤية مليكه الثاقبة كصانع قرار سياسي ، استطاع أن ينجح في مساعدة الأشقاء في مواجهة كل التحديات والقضايا التي تتعرض لها الامة العربية عامة ودول المجلس خاصة، وترى الباحثة أن الملك عبدالله الثاني انطلق في تحركه النشط من قناعات أردنية راسخة، أسهمت في خدمة القضايا العربية ،وأن الزيارات التي قام بها ساهمت في حد كبير في كبر حجم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والانمائي بين الأردن ودول مجلس التعاون.

فالأردن يشكل حلقة وصل بين الأشقاء العرب من خلال دوره كوسيط في ادارة العلاقات وتسوية المنازعات ، والعمل على خلق توافق عربي من أجل تحقيق السلام الشامل في المنطقة ، والعمل على تطوير العلاقات العربية –العربية على مستوى العلاقات الدولية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية لمواجهة كل التحديات الخارجية التي تهدد واقع الأمة والمنطقة .(2)

---

(1) العرود , راكز سالم ,(2007), السياسة الخارجية الاردنية تجاه دول مجلس التعاون في عهد الملك عبد الله الثاني 1999-2006(الامارات العربية انموذجا رسالة ماجستير, جامعة مؤتة , الاردن , عمان,ص55

(2) نفس المصدر , ص 56

تأثير الاحتلال العراقي على السياسة الاردنية تجاه دول الخليج العربي

الأردن الدولة المجاورة الوحيدة التي ربطتها علاقات وثيقة بالعراق، وكذلك ربطته علاقة قوية بالولايات المتحدة قبل الحرب ،الا ان الوضع تغير بعد اعلان الحرب على العراق، فأصبح الأردن خلال هذه الحرب ،يواجه تهديداً وخطراً على أمنه القومي ووجد نفسه في علاقة غير سهلة مع الصفوة السياسية العراقية الجديدة،ومن الناحية الاخرى لعب الأردن دوراً ايجابياً في العراق وان كان متواضعا،وبعد أن أمضى الأردن وقتاً طويلاً في رأب الصدع الذي حدث في علاقاته بواشنطن بسبب موقفه في حرب الخليج الثانية 1990،إلا أن تلك العلاقات عادت الى وضعها بسبب الشأن العراقي .(1)

فقد كان الملك عبدالله واضحاً للغاية عندما عبر عن اعتقاده ان هنالك قوة عظمى واحدة يمكن ان تمارس نفوذها في الشرق الاوسط ،ورغم المعارضة العامة فقد حظيت الولايات المتحدة الامريكية بتأييد الأردن عندما خاضت الحرب ضد العراق.

ان دخول العراق للكويت أدى الى نشوب أزمة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، مما ادى الى قطع العلاقات الدبلوماسية فيما بينها، وكذلك مساهمة دول الخليج في تنفيذ الحصار الاقتصادي على العراق الذي فرض عليها من قبل مجلس الامن الدولي، و سعيها كذلك خلف الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق ،وانحسار وتدني العلاقات العراقية –الخليجية.

ان موقف الاردن من احتلال العراق هو موقف مختلف عن موقفه تجاه حرب الخليج الثانية ، ففي هذه المرحلة جمعت السياسية الخارجية الاردنية بين الوسطية في الموقف والاعتدال في الطرح ، فمن جهة أعلن الاردن صراحة رفض الحرب على العراق ، ومن الجهة الاخرى بحث عن مصلحته الوطنية أي أنه ربط ما بين المصلحة الوطنية والانتماء العربي ،فالسلوك الذي انتهجته المملكة خلال حرب الخليج الثالثة، هونتيجة لما تعلمته القيادة السياسية من عواقب وتأثيرات تجربتها السابقة في حرب الخليج الثانية والتي كانت نتيجتها طردالكثيرمن العاملين الاردنيين في دول الخليج ، وقطع المعونات والمساعدات التي كانت تقدمها دول الخليج العربي ،مما أدى الى عزل الأردن دبلوماسياً وسياساً وتدهور اقتصادها.(2)

---

(1) Lasensky, op,cit,p 178

(2) خماس, عدي مرجع سابق ,ص 87

وعند تحليل الموقف الأردني في حرب العراق في وقوفها الى جانب الولايات المتحدة الامريكية ، أنه رهينة موقعه الاستراتيجي ، حيث فرض موقعه بين عدة دول اقليمية أكبر حجماً وتسليحاً منه، أن يسعى الى تحقيق أمنه واستقراره، والحفاظ على سيادته ، وفرضت طبيعة النظام الدولي وبنية النظام الاقليمي عليه سياسة خارجية واقعية باعتبارها دولة قليلة الموارد وعرضة للخطر امام الاخرين ، والأردن بقيادة الملك عبدالله الثاني تسعى دوماً لتحقيق التوازن ضد الاطراف الدولية والاقليمية الساعية نحو الهيمنة على المنطقة.(1)، لكنها من الجانب الآخر قد تحالفت مع القوى العظمى عندما وجدت تهديداً لأمنها واستقرارها نتيجة الحرب الأمريكية على العراق وجماعات الارهاب الدولي .

ترى الباحثة ان الهدف الأسمى للسياسة الخارجية الاردنية، يتمحور حول حماية الدولة الأردنية والدفاع عنها، والعمل على تعبئة الموارد واستغلالها لمواجهة التحديات ، ولتحقيق ذلك يتطلب درجة كبيرة من الأمن الداخلي وازالة مصادر الصراع في البنية الاقليمية وضمان استمرار حالة السلام مع اسرائيل ، والأردن في ظل احتلال العراق كان يحاول البحث عن شريك استراتيجي ،ذلك لأن العلاقات الأردنية –العراقية شهدت في تلك المرحلة تراجعاً واضحاً ، لذلك حاول أن يخلق نوعاً من التوازن من خلال الإبقاء على علاقاته مع دول الخليج العربي والولايات المتحدة الامريكية من جهة ،وكذلك المحافظة على علاقاته الاقتصادية مع العراق من الجهة اخرى .

تدرك الحكومة الأردنية أهمية العلاقات مع دول الخليج وذلك لاعتبارات استراتيجية ،ونتيجة لما تعرض له الأردن من أزمات اقتصادية وعزلة سياسية ، كان لابد في فترة الاحتلال الامريكي للعراق أن يعيد علاقاته مع الدول الخليجية و أن يكون مع الطرف المنتصر، ويبدو أن الجانب الأكثر أهمية للأردن في موقفه من هذه الحرب ارتبط الى حد كبير باستراتيجية لاعادة بناء علاقاته مع دول الخليج كونها تُعتبر من الناحية الاقتصادية غاية في الاهمية خصوصاً فيما يتعلق بالمنح النفطية وكسوق للصادرات الاردنية ،حيث اتخذت دول الخليج والأردن مواقف متشابهة الى حد ما اثناء هذه الازمة، ولقد فرضت تلك الحرب تحديات أمام الأردن ودول الخليج العربي تتعلق بالمطالب الامريكية والرغبة في اصلاح الداخل سياسياً واقتصادياً .(2)

---

(1) ابو زيد ,احمد(2010), مؤتمر كيف تتحرك الدول الصغرى , الدبلوماسية الاردنية تجوحرب الخليج نموذجا , الجامعة الهاشمية , الاردن ,1-2كانون الثاني

(2) هياجنة , عدنان , مرجع سابق , (2006),ص ص76-77

تأثير احداث 11 سبتمبرعلى السياسة الأردنية تجاه دول الخليج العربي

نستطيع رصد تأثير هذه التطورات الدولية على سياسة الأردن الخارجية تجاه دول الخليج العربية من خلال الملاحظات التالية : (1)

أولا : هنالك تطابق بين موقف كلا من الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي ،كون تلك الاحداث شكلت موقفاً عربياً موحد ،فانعكست هذه الأحداث بتقوية العلاقات بين الأردن ودول المجلس

فأكدت السياسة الأردنية على أهمية ما قامت به بعض دول مجلس التعاون من اتفاقيات تعاون أمنية مع القوى الغربية من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار.

ثانيا : تطابق وجهة نظر الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي،حول موضوع الارهاب وأُعتبر هذا التطابق اساسا لسياسة خارجية اردنية واضحة وتقارب بين هذه الدول، فعلى سبيل المثال فقد كان موقف الامارات مشابهاً لموقف الأردن عندما أصدرت الامارات العربية عام 2004 مرسوماً بقانون اتحادي بخصوص مكافحة الجرائم الارهابية واتخاذ الاجراءات الصارمة في تعاونها الاقليمي والدولي لمكافحة الارهاب ، وفي تقرير لها في عام 2002 أكدت الامارات العربية على ضرورة التمييز بين مسألتين هما الارهاب وحق الشعوب في تقرير المصير من جهة ومقاومة الاحتلال من جهة اخرى ، وهذا يتطابق مع موقف الأردن الرافض للارهاب ومطالبته دوماً على تضافر الجهود لمكافحته كونه لايعرف حدوداً ولا ينتمي الى وطن . فقد أكد الأردن مراراً ضرورة قيام مواجهة دولية للإرهاب والبحث عن آليتة في التمويل والتدريب تكفل القدرة على مواجهته والقضاء عليه.

وهذا يتطابق مع الموقف الأردني الرافض للارهاب بكل صوره واشكاله ، كون الارهاب لايعرف حدوداً ولا ينتمي الى وطن ، ويُعد الأردن من أكثر دول المنطقة التي عانت من ويلات الارهاب ، وان هذه الاحداث كان لها دورٌ كبيرٌ في تقوية أواصر الصداقة وخلق حالة من التكاثف الجهود الدولية لمواجهة هذه التحديات.

---

(1) العرود , راكز , مرجع سابق , ص 82

نرى أن أحداث الحادي عشر من سبتمر كانت فرصة ذهبية لتوسيع نشاط الولايات المتحدة للتدخل في الشرق الاوسط و المنطقة ومراقبة أي محاولات مناوئة لها ،وقد أعلن الرئيس بوش في ذلك الوقت عن استراتيجية تشير الى اعادة نشر قوات امريكية حول العالم وتبعاته،فقد أكد على ضرورة مواجهته ومكافحته وضرورة قيام مواجهة دولية لوقفه.

ان احداث سبتمبر عكست اثارها من خلال تمسك الولايات المتحدة بالتواجد في منطقة الشرق الاوسط من خلال المرتكزات التالية : (1)

1- مرتكز ايدلوجي : نتيجة لنظرة الغرب الى العالم الاسلامي والمسلمين المتشددين بنظرة الارهاب مما يؤثر على مصلحة الولايات المتحدة والغرب

2- مرتكز اقتصادي :العمل على تحقيق العولمة الاقتصادية من خلال سيطرتها على منابع النفط والتحكم باسعارها

3- مرتكز عسكري : من خلال اعلان الولايات المتحدة الحرب على الارهاب ومقاومته بمختلف الطرق واحتلال الدول التي تدعم الارهاب وتغيير انظمتها .(1)

ان الولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر تختلف عن 10 سبتمبر , فبعد احداث 11 سبتمبر اصبحت الولايات المتحدة تستخدم الالة العسكرية وتلوح بها في تعاملها مع الدول التي تعتبرها معادية لها او تلك الدول التي تخفي لها نوايا سيئة، فقد تغيرت السياسية الأمريكية ولم تعد تحسب حساباً لكثير من المسلمات في العلاقات الدولية ، فقد عمدت الى استخدام الآلة العسكرية كأداة رئيسية في السياسة الدولية .

---

(1) اسماعيل , محمد صادق , (2010), مجلس التعاون الخليجي في الميزان , ط1,(القاهرة :ا دار العلوم), ص74

الخلاصة

في ختام الحديث في هذا الفصل، أن سياسة الأردن تجاه دول الخليج هي سياسة تقوم على اقامة علاقات متوازنة مع دول مجلس التعاون الخيجي ، فربما ظن البعض أن علاقة الأردن بدول مجلس التعاون الخليجي هي تلك العلاقة التي أعقبت دعوة الاردن للانظمام الى مجلس التعاون الخليجي ، والذي لاقى ترحيباً من معظم دول المجلس ، ولابد من التذكير أن هنالك عدداً من الأسس والمنطلقات التي تجمع بين الأردن ودول مجلس التعاون فقد اتسمت سياسة كل منها بتقديم يد العون للآخر في ظل الظروف المتغيرة والمتقلبة .

وقد كان لمؤسسة العرش والمتمثلة بشخص جلالة الملك الحسين ووصولا الى الملك عبدالله الثاني دوراً بارزاً في توجيه وقيادة السياسة الخارجية نظراً لما تمتع به جلالتهما من خبرات تاريخية وموروث ديني ورسالة ذات بعد قومي ، حيث اكتسبت السياسة الخارجية الأردنية صفة الثبات على الهدف الوطني وتوجيه القرار وحكمته ، وأن واقع الأردن الاستراتيجي قد لعب دوراً هاماً في السلوك السياسي الخارجي ،وقد بدى ذلك واضحاً من خلال مساهمة الأردن وبذل جهودها في الدفاع وتحقيق اهداف الامة العربية .

الفصل الثاني

طبيعة العلاقات الاقتصادية والثقافية الاردنية ودول مجلس التعاون الخليجي

مقدمة :-

سيتناول في هذا الفصل النظر في العلاقات الاقتصادية التي جمعت بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، والذي تناول المبحث الأول العلاقات الاقتصادية وأبرز تطورات هذه العلاقة ،وتناول المبحث الثاني الحديث عن ابرز مجالات التعاون في العلاقات الثقافية التي جمعت الاردن بدول مجلس التعاون الخليجي .

أرتبط الاردن بعلاقات ثنائية مميزة مع دول مجلس التعاون الخليجي، فهنالك العديد من العوامل التي دفعت نحو وجود هذه العلاقات ،والتي تقوم على أساس من الموضوعية والاشتراك في العديد من المحاور الاساسية ، ولعل ذلك يشكل قاعدة موضوعية للبناء عليها في مجال تطوير هذه العلاقات والانتقال بها من الثنائية الى الاطار المؤسسي لدول مجلس التعاون الخليجي، فليس هنالك في العالم العربي من هم أقرب الى دول الخليج جغرافيا وديمغرافيا من الأردن, ولذلك أصبحت العلاقة الأردنية الخليجية مميزة من جميع الاتجاهات، فلم تتردد دول الخليج وتحديداً المملكة العربية السعودية من دعم الأردن سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في جميع المجالات ، ولم تتوقف هذه المساعدات طيلة الفترات الماضية ،ومنذ أن استقلت الدول العربية ومنها الأردن ودول الخليج عن الانتداب البريطاني ووحدة المصير هي السمة المشتركة بين شعوبها وهذا ما عملت عليه قيادات هذه الدول في تحقيق طموحات ورؤى شعوبها .

حيث شكلت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين أحد محددات العلاقة بينها، اذ أن التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري كانا دائماً، من منظور استراتيجي يهدفا الى رفع وتطوير اقتصادات دول المنطقة من خلال التبادل البيني.

المبحث الاول : اثر ازمات الخليج على الاقتصاد الاردني (1980-2003)

اولا : ازمة الخليج الاولى (الحرب العراقية الايرانية 1980-1988)

وقف الاردن في هذه المرحلة الى جانب العراق في حربه ضد ايران ، وما يهم في هذه المرحلة هو دور الأردن والمساعدات الاقتصادية التي تلقاها نتيجة لتلك المرحلة ، وعلى الصعيد الاقتصادي بالنسبة للأردن وعلى مدى ثماني سنوات كان له بعض الجوانب الايجابية ، فقد جنى الأردن من واقع صعوبة استيراد العراق لاحتياجاته عن طريق موانئه، وذلك بسبب العمليات العسكرية التي كانت تطيح بناقلات النفط والسفن التجارية في الخليج العربي ، فقد اعتمد العراق في تلك الفترة على ميناء العقبة لاستيراد حاجيات العراق وعليه حصل الأردن على فوائد اقتصادية كبيرة في عائداته المالية من نقل البضائع والمعدات العسكرية وغيرها .

وقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين الاردن والعراق نمواً متطوراً حيث انعكس ذلك على الميزان التجاري للأردن وارتفعت معها قيمة النقد الأردني في منتصف الثمانينات ،فمثلا ارتفعت صادرات الأردن للعراق من (37.9%) من اجمالي صادراته للدول العربية عام 1980 الى (54.8%) عام 1990م .(1)

فقد ازاد الاعتماد العراقي على ميناء العقبة و تشير الأرقام أن بين عامي 1979و1988ارتفعت صادرات الترانزيت من 161 الف طن الى 6,930 مليون طن سنويا ، كما أن صادرات الأردن من العقبة الى العراق ارتفعت من 98الف طن من عام 1981 الى 3ملايين طن عام 1988,ويمكننا التعرف على حجم الواردات العراقية من الأردن بالاطلاع على الجدول التالي .(2)

السنة	قيمة الواردات
1977- 1978	**10 مليون دولار**
1978-1979	**47مليون دولار**
1979-1980	**104 مليون دولار**
1980- 1981	**209 مليون دولار**

- **الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على (هياجنة 2006)**

---

(1) قطيشات , ياسر , (2009) , العلاقات السياسية الاردنية – العربية في ظل المتغيرات النظام الاقليمي العربي 1952-2004(عمان : دار يافا),ص 213

(2) هياجنة , عدنان ,(2006), مرجع سابق , ص 62

وبناءاً على ذلك الجدول ترى الباحثة بأن حجم الواردات العراقية من الأردن قد ارتفع تدريجياً بسبب اندلاع الحرب العراقية الايرانية ، واعتماد العراق على الأردن كأحد منافذه التجارية .

وعلى مستوى العلاقات الأردنية الخليجية ، لوحظ أن الأردن وجد خلال دعمه للعراق فرصة لتوطيد العلاقات مع دول الخليج ،التي دعمت الأردن دعماً ايجابياً ، إذ قدمت له المساعدات المالية والاقتصادية نتيجة لوقوفه مع العراق ضد التهديد الايراني للخليج العربي، وهذا ما يدل على ان موقف الأردن قد أثمرعنه تحسين العلاقات مع دول الخليج بشكل ايجابي .

فقد شهد الاردن خلال فترة 1973-1981م نمواً في الدخل القومي للاردن ، وتلقت مساعدات من الدول العربية ومن بينها الدول الخليجية ، وكذلك شهدت تزايداً في حوالات الأردنيين العاملين في دول الخليج حيث وصلت تلك الحوالات الى حوالي المليون دولار، الا انه في بداية الثمانينات تراجع الاقتصاد الأردني نتيجة لتراجع أسعار النفط ، مما انعكس ذلك على الدول المنتجة للنفط وكذلك تراجع المساعدات المقدمة للاردن من قبل الدول النفطية حيث انخفضت تلك المساعدات من 668الى 321مليون دولار خلال عامي 1883-1984، وقد وصلت المساعدات العربية للأردن خلال عام 1986الى 142, 38مليون دولار الا انها انخفضت الى 128مليون دولار في العام التالي .(1)

لقد اثر واقع هذه الدول في تلك الفترة بشكل سلبي ، في البنية الاقتصادية للأردن وترك اثاراً سلبية على الاردن ، مما قلل من تقديم المساعدات للأردن ونزوح الكثير من العاملين في الخليج الى الاردن

ومع نهاية عام 1988ازداد وضع الاردن سوءاً حيث بلغت مديونية الأردن في تلك الفترة الى 6 مليارات دولار ، وأوقفت كذلك دول الخليج مساعداتها المقررة للأردن بناء على مؤتمر قمة بغداد الذي عقد في عام 1987، إلا أن المملكة العربية السعودية بقيت ملتزمة بجميع إلتزاماتها تجاه الأردن .(2)

---

(1) العمران , عامر , (2010), شروط المساعدات البريطانية الامريكية العربية للاردن من(1952- 2009) : دراسة مقارنة , رسالة ماجستير منشورة , الجامعة الاردنية , الاردن , عمان , ص 93

(2) الابيض , الكتاب , (1991), الاردن وازمة الخليج اب 1990- اذار 1991, عمان , ص3

ثانيا : ازمة الخليج الثانية (اجتياح العراق للكويت)

في حرب الخليج الثانية اصبح الصراع عربياً وعربياً دولياً ، وأصبحت المنطقة العربية على أثرها ساحة للصراع ، وشهدت الأمة العربية وقتها اختلافاً وتفرقاً ، مما جعل الامور تختلط نتيجة لغياب وحدة الرؤية، ومن كان حليفاً للعراق من الدول العربية والغربية في الحرب العراقية – الايرانية أصبح عدواً وخصماً في أزمة العراق والكويت ، وخلال هذه المرحلة سارعت بعض الدول العربية الى تأييد العمليات العسكرية لطرد العراق من الكويت ، مثل دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الدول العربية والغربية كأمريكا وبريطانيا، بينما بقيت بعض الدول العربية مثل الأردن واليمن تطالب بحل المشكلة سليماً .

وقف الأردن في الحرب العراقية الايرانية بشكل صريح وواضح الى جانب العراق ، الا أنه وفي حرب الخليج الثانية (الحرب العراقية – الكويتية) وقع في مأزق كبير وذلك نتيجة لوقوفه بشكل محايد من هذه الحرب ، فسياسته لم ترضي دول الخليج في تلك المرحلة حيث رأت أن الأردن كان مناصراً للعراق .

فقد شكل الموقف الرسمي والشعبي الأردني الرافض للحرب تأييداً شعبياً أكبر للعراق ، والذي ازداد مع مرور الوقت نتيجة لاحتمال استخدام الحل العسكري ، مما أدى الى تدهور العلاقات الاردنية – الكويتية من جانب ، والأردنية الخليجية من جانب اخر ، وعلى المستويين الرسمي والشعبي ، وتدهورت كذلك العلاقات مع امريكا ،ففي شباط 1990" بعد خطاب الملك الحسين الذي وصف الحرب على العراق بانها غير عادلة " قال الرئيس بوش وقتها ان هنالك قلقا حيال ما يبدو أنه تحول في الموقف الأردني وانه قلق من هذا التحول ، وأضاف أن الأردن انتقل الى معسكر صدام حسين .(1) وعليه فسرت الكويت ودول الخليج رفض الأردن الرسمي والشعبي لحل الازمة باستخدام القوة العسكرية ، على أنه تأييد للاحتلال ، مما انعكس ذلك على ممارسة بعض دول الخليج ضغوطاً قوية ومضايقات للأردنيين المقيمين في دول الخليج لدفعهم لمغادرة هذه الدول .

---

(1) أبدوي , عمر ,(2010), مرجع سابق 50

فنتيجة لمواقف دول الخليج ضد الأردن وقطع المساعدات له ، أدى ذلك لحدوث اضطرابات في الاقتصاد الاردني ، ومما زاد الضغط كذلك عودة أكثر من 300 ألف أردني من الكويت وبعض دول الخليج وكذلك توقف تحويلاتهم وازدياد حجم البطالة ، مما خلق وضع اقتصادي واجتماعي لم يكن في حسبان الاردن ، مما دعى الحكومة الأردنية الى تطبيق برامج مشددة شملت تعديل التعرفة الجمركية وتعديل أسعار المياه والطاقة ، واعادة النظر في النفقات الرأسمالية .

فقد استقبل الاردن حوالي (350) ألف من مواطنيه الذين طردوا من دول الخليج ، واستقبلت المدارس الأردنية (57) ألف من أولاد المواطنين الذين عادوا الى الاردن ، وقد عدت الأمم المتحدة الأردن من الدول المتضررة من أزمة الخليج وقدرت خسائره ب (5,2)ملياردولار لسنة 1991 ، وأما البطالة فقد زادت بسبب عودة العاملين في دول الخليج الى مانسبته 18,8% على عكس ما كانت عليه في عام 1989 والتي كانت نسبتها 10,3%.(1)

ويمكن تقسيم المراحل التي مر بها الاقتصاد الأردني في فترة أزمة الخليج الثانية والتي انعكست بشكل سلبي على المجتمع الأردني الى مرحلتين :

أ) المرحلة الاولى والتي تمتد من بداية الازمة وحتى عام 1991

في السنة الاولى والثانية والتي تلت احتلال العراق للكويت ، تمثلت في تعطل وخسائر في سوق العمل والسياحة ، وارتفاع معدلات البطالة ، وفي مجال الاستثمار الداخلي واستقطاب أموال الاستثمار الخارجي ،وتحويلات المغتربين والمساعدات الخارجية .

ومع التأكيد على ارتباط الاقتصاد الأردني بواقع دول مجلس التعاون الخليجي ، وطبيعة علاقة الأردن الرسمية والشعبية مع هذا الواقع ، فإن أزمة الخليج وموقف الأردن تجاه هذه الازمة أثرت بشكل مباشر في طبيعة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، حيث يمكن تلخيص أهم الآثار الإقتصادية والإجتماعية في جوانب رئيسية وهي : الجانب السكاني والزيادة السكانية المفاجئة ، وعودة المغتربين وأثر عودتهم في ميزانية الدولة الاردنية ، وانعكاس ذلك على الظروف الاجتماعية التي واجهها العائدون من مشكلات تتعلق بالسكن والتعليم والصحة .

---

(1) الرعود , راكز , مرجع سابق ,ص ص 65,66

وأما ما يتعلق بتحويلات المغتربين فقد كان أثرها واضحاً على الاقتصاد الأردني ، حيث ارتبط هذا المصدر بواقع دول مجلس التعاون الخليجي في وقت الأزمة ، وتعود أهمية الربط بين أزمة الخليج وتحويلات المغتربين الى أن تحويلات المغتربين قد انخفضت بمقدار 210مليون دولار في عام 1990م وتقدر الخسائر ب555مليون دولار في عام 1991م , علما بأن حصة الكويت كانت تشكل 40% من هذه التحويلات .(1) وأما ما يتعلق بارتفاع معدلات البطالة ، فقد أسهمت حرب الخليج الثانية في رفع معدلات البطالة ، بعد أن خسر الاقتصاد الأردني في عدة مجالات الدعم المالي ، والأسواق الخليجية المستوردة للمنتجات الأردنية سواء على صعيد المنتجات الزراعية أو الصناعية ، وتحويلات المغتربين

وقد أدى هذا بشكل مباشر وغير مباشر الى رفع معدلات البطالة في الاردن ، فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ وتدنى حجم النشاط الاقتصادي ،وتبرر أهمية هذه المشكلة ، إذا أخذنا في الإعتبار أن معظم العمالة العائدة كانت في سن العمل ومؤهلة ولديها خبرة ، فكان حجم البطالة أو معدلها قبل الأزمة في الاردن ما يقارب 15,6 % بينما وصل بعد الأزمة أي في نهاية تشرين من عام 1990 ما نسبته 20% ، فقد طالت أزمة الخليج بنية المؤسسة الاقتصادية في الاردن مسببة سلبيات أثرت بشكل سلبي على نمط حياتهم فقد قدرت خسائر الاردن في قطاع السياحة والمساعدات العربية بملايين الدولارات في العاميين 1990و عام 1991.(2)

النشاط الاقتصادي	**الخسائر بالملايين الدولارات**	
	1990	**1991**
الصادرات الاردنية للعراق والكويت والعالم الخارجي	**285**	**750**
النقل	**300**	**455**
السياحة	**275**	**485**
المساعدات العربية	**345**	**640**

(1) أبدوي , عمر (2009), مرجع سابق , ص 71

(2) نفس المصدر , ص ص 72,73

ويمكن أن نجمل الخسائر الاقتصادية التي لحقت بالأردن من خلال مايلي :

1- حرم الأردن من تصدير بضائعه الى العراق التي بلغت عام 1989م, حوالي 124مليون دينار

2- حرم من تصدير بضائعه للكويت البالغ قيمتها 16 مليون دولار عام 1989م .

3- توقف التصدير الى السعودية ودول الخليج

4- حصار مدينة العقبة بالاضافة الى الخسائر في قطاع السياحة

5- خسارة حوالات الوافدين الذين كانوا يعملون في الكويت ودول الخليج

6- خسارة المساعدات العربية البالغة 500مليون دولار سنويا

7- قدرت الخسائر الاردنية ب (1100)مليون دولار ,حسب تقديرات صندوق النقد الدولي لعام 1990م.(1)

ب) المرحلة الثانية والتي اعقبت بعد خروج القوات العراقية من الكويت

فقد اعقبت هذه المرحلة نهاية العمليات العسكرية والتي جاء على أثرها خروج القوات العراقية من الكويت ، أي بعد هزيمة العراق وانتصار القوات الامريكية والحلفاء ودول مجلس التعاون الخليجي ، إذ أصبح لدول الخليج في هذه المرحلة دور مهم في عالم السياسة الخارجية والداخلية للدول العربية ، أي أصبح للدول النفطية دورمهم فاق دور دول عربية كان لها دورها في ذلك الوقت (سوريا ، ومصر والعراق)

ومن النتائج التي انعكست على المجتمع الأردني في المرحلة الثانية :

1- استمرار تدفق العائدين الأردنيين من الكويت بسبب تزايد الضغط الكويتي الرسمي والشعبي عليهم , بسبب موقفهم المؤيد للاحتلال العراقي للكويت،و قيام معظم دول الخليج بانهاء خدمات عشرات الالاف من الاردنيين والغاء عقود عملهم واقامتهم في هذه الدول.

---

(1) التل , نبيل يوسف , (2003),العلاقات السياسية الامريكية 1990-2000, رسالة ماجستير , قسم الدراسات العليا ,المعهد الدبلوماسي الاردني, ,ص ص 114-113,

2 - استقرار العائدين الى الأردن من الكويت زاد من هوة التفسخ في العلاقات الاجتماعية بين العائدين والمقيميين ، داخل المجتمع الأردني بسبب التنافس على الوظائف.

3- استمرار الحصار على العراق ، ومراقبة الحدود الاردنية العراقية ، للتاكد من تطبيق الأردن لقرارات الحصار ، أي أن السوق الأردني فقد أهم مصدر في تجارته الخارجية ألا وهو السوق العراقي ، وهذه العوامل المرتبطة بالحصار أدت الى ارتفاع تكاليف التأمين والنقل وأثرت بشكل او بآخر على كافة الأنشطة الاقتصادية الداخلية وعلى حركة الاستيراد والتصدير خصوصاً مع دولتي العراق والكويت ، وقد أدت الأزمة إلى تخفيض الناتج القومي الاجمالي بنسبة 10% في عام 1990.(1)

4- عملت التعويضات المالية التي أقرتها الأمم المتحدة للأردنيين العائدين، تعويضاً للخسائر التي لحقت بهم نتيجة لفقدهم عملهم ، حيث كانت هذه التعويضات مقسمة على دفعات وعلى مراحل في فترات زمنية متباعدة ، وأسهمت هذه المساعدة في تحسين الاقتصاد في العديد من المجالات منها العقارات والاستثمار والمشاريع الزراعية والصناعية والتجارية .(2)

نلاحظ أن هذه الأزمة خلقت في بدايتها مشكلات اقتصادية ألحقت الخسائر الكبيرة لدى الحكومة الاردنية نتيجة لتحملها أعباء نفقات العائدين والوافدين الذين دخلوا الأردن في طريقهم للعودة على بلادهم , وكذلك أصابت الكثير من المؤسسات الاقتصادية بالركود وصعوبات في التسويق ، وكما كان أكثر المتضررين في بداية الأزمة العائدين من الكويت ، وأسرهم وأهلهم في الأردن ، ونتيجة لذلك ظهرت مشكلات داخل المجتمع الواحد والأسرة الواحدة ، حول الإنفاق والسكن وعملت ضغطاً على إشغال البيوت والإيجارات في الأردن.

---

(1) أبدوي , عمر , (2009) , مرجع سابق , ص 75

(2) نفس المصدر , ص 75,76

وعلى أثر تلك النتائج على الاقتصاد الأردني وما سببه من اعاقة اقتصادية للأردن ، فقد أسفرت عن تهيئة الأردن للدخول في عملية سلام مع اسرائيل ، بالإضافة الى الوعود الأمريكية في إعفاء الأردن من ديونه الخارجية ، فقد حصل الأردن فعلاً على اعفاء من نحو 770مليون دولار . (1) وقد وقع الأردن اتفاقية سلام مع اسرائيل في عام 1994م ، بحيث نرى أن استراتيجية الأردن في ذلك الوقت كانت مبنية على اقتناعه بأن الوضع في العراق أصبح محاصراً وأن العلاقات الأمريكية كانت توصف بالسوء نتيجة لموقف الأردن من الحرب ، لذلك يمكننا القول ان العلاقات الخليجية الأردنية لعبت دوراً في دخول الأردن في عملية سلام مع اسرائيل .

إلا أن العلاقات الاقتصادية قد تحسنت بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق ، حيث كان الأردن يرتبط بعلاقات اقتصادية قوية مع العراق ولكن نتيجة الاحتلال تـأثر الأردن وخاصة في مجال تزويده بالنفط ، فقد تلقى الأردن في تلك الاوضاع مساعدات نفطية من كل من السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة في العام 2003 و قدمت السعودية منحة نفطية قيمتها (50)ألف برميل يومياً لمدة تسعة اشهر بقيمة 400 مليون دولار، وقدمت دولة الكويت منحة نفطية قيمتها (25)الف برميل يومياً لمدة تسعة شهور بقيمة 200مليون دولار. (2)

ثالثا : أزمة الخليج الثالثة (الاحتلال الامريكي للعراق 2003)

في عام 1991 تعرض الاقتصاد الأردني نتيجة لاجتياح العراق للكويت الى ردود فعل سلبية أثرت وانعكست على الاقتصاد الأردني ، فقد قُطعت المساعدات وامدادات النفط من دول الخليج العربي ومن الولايات المتحدة والدول الاروبية ، وانعكست هذه الازمة على الاقتصاد الأردني نتيجة الحظر الاقتصادي وتوقف الصادرات الأردنية الى الأسواق الخليجية منها الكويتية والسعودية ، وقد قدرت خسارة الأردن خلال الأزمة حوالي 8.3 مليار دولار، اضافة الى عودة مئات الآلآف الأردنيين المغتربين العاملين في الاسواق الخليجية ، فخسر الأردن نتيجة لذلك نحو 350مليون دولار امريكي (3).

---

(1) هياجنة , عدنان ,(2006), ص 44

(2) الفلاحات , سامي , مرجع سابق ,ص 6

(3) مشاقبة , امين (1999) ,النظم السياسية الاردنية والمسيرة الديمقراطية ,ط1,(عمان :دار ومكتبة الحامد) ,ص5

وقد سعى الأردن منذ ان تسلم الملك عبدالله سلطاته الدستورية عام 1999م ، الى تجاوز عقبات الماضي ، والبحث عن بدائل لإعادة العلاقات وتمتينها مع الدول العربية لمواجهة الأوضاع التي تمر بها المنطقة العربية من صراعات ، والسعي لتعزيز العمل العربي المشترك ، لذلك فقد قام الملك عبدالله الثاني بسلسلة من الزيارات للدول العربية عامة ودول الخليج خاصة .

وقد دخل الأردن في ضائقة مالية في نهاية التسعينات حيث سجل الاقتصاد نمواً سالباً لم يتعد (5%) ، وبناءاً على ذلك قدمت السعودية مبلغ 450مليون دولار كدعم للاقتصاد الأردني ، وإستعداد لفتح الأسواق السعودية أمام العمالة الأردنية ،وبقي الإقتصاد الأردني على هذا الحال ، الى وقت الحرب الامريكية العراقية ، إذ تفاقمت الأزمة الاقتصادية مع احتلال العراق وسقوط النظام حيث كانت النتيجة قطع امدادات النفط العراقي عن الأردن والذي كان يحصل عليه بأسعار تفضيلية ، وعليه فكان على الأردن البحث عن طرق أخرى للحصول على المساعدات لتجاوز أزمته ، واستمر الدعم للأردن ولاسيما الخليجي، حيث قدمت الكويت مساعدة بمبلغ (149,992)الف دينار كويتي وكان ذلك في عام 2004, وكذلك قدمت السعودية منحة مالية تقدرب 169 مليون دولار .(1)

واستمر هذا الدعم للعام التالي من قبل الكويت بمبلغ 1464,279الف دينار كويتي في عام 2006 , وكذلك قدمت السعودية في عام 2008 مساعدة مالية نقدية مقدارها 600 مليون دولار ، وذلك لمواجهة الظروف الصعبة التي كان يعاني منها الأردن .(2)

وفي حرب الولايات المتحدة على العراق في عام 2003 تعرض الاقتصاد الأردني من جديد إلى مجموعة من الضغوطات ، تمثلت بداية بانقطاع النفط العراقي عن الأردن ، والبحث من جهة أخرى على مساعدات خارجية.

---

(1) المقبل , صالح ,(2006), العلاقات الاردنية- السعودية 1999-2005, رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة مؤتة , الاردن , الكرك , ص16

(2) العمران , عامر, مرجع سابق ,ص 96

والجدول التالي يوضح اجمالي مساعدات دول مجلس التعاون الخليجي الى الأردن في ميزان المدفوعات حيث يوضح الجدول مجموع المساعدات الخليجية للاردن من عام 2000-2012:

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السعودية	0	0	9,4	144.0	430,1	309	386,1	0	425,4	0	283,7	992,6	177,3
الكويت	0	0	0	89,3	60,3	0	0	0	0	0	0	0	177,3
البحرين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
قطر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الامارات	0	0	17,7	49,8	0	0	0	0	0	0	0	0	177,3
عمان	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

***المساعدات الحكومية المقبوضة في ميزان المدفوعات (الدينار الاردني) , البنك المركزي الاردني**

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أكثر الدول الخليجية مساعدة للأردن هي السعودية والامارات والكويت ، وكذلك نرى أن المساعدات السعودية للأردن في عام 2004 أي بعد احتلال أمريكا للعراق قد ارتفعت عما كانت عليه في عام 2003 ، ولاحظت الباحثة كذلك أن المساعدات الخليجية للأردن قد اختفت تماما من موازنة عام 2009 على الرغم أن العلاقات الاردنية – الخليجية كانت علاقات جيدة على مستوى الزيارات ووجود التنسيق المستمر على مختلف المستويات ، ويوعَز ذلك إلى حدوث الأزمة المالية العالمية والتي طالت جميع دول العالم وهذا ما انعكس سلباً على عدم وجود أي مساعدات للدول الخليجية للأردن .

التعاون الاقتصادي بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي

تطورت العلاقات الأردنية – الخليجية بعد أزمة الخليج الثانية، حيث سعت مختلف الفعاليات والجهات في كل من القطاعين العام والخاص الأردني والخليجي ،لإعادة العلاقات كما كانت عليه في السابق والتي تميزت بالتنسيق والقوة من خلال الزيارات المتبادلة وإقامة المهرجانات والأيام التجارية الى جانب المؤتمرات والندوات، التي من شأنها أن تسد الفجوات التي تحول دون توطيد هذه العلاقات ،وقد اتسمت العلاقات الاقتصادية الأردنية- الخليجية خلال السنوات الماضية بالنمو المتزايد كنتيجية طبيعية للجهود والتحركات التي يجريها كلاً من القطاعين العام والخاص في هذه الدول من خلال توقيع البروتوكولات والاتفاقيات التجارية الثنائية المشتركة وتبادل الوفود الاقتصادية واقامة المعارض والأسابيع التجارية التي تساهم في التعريف على الفرص والامكانيات الاستثمارية المتاحة.(1) فدول مجلس التعاون الخليجي ، تدرك حقيقة الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها الأردن ، والتي تعتبرمن أهم محددات سياستها العامة ، ولقد ترجم هذا الادراك على الدوام على شكل مساعدات ومنح مالية كانت تقدمها دول المجلس للأردن ، فإن معطيات ما جرى خلال السنوات الماضية باتت تقتضي اعادة النظر من جديد في سبل تداخل اقتصاد الأردن باقتصادات دول الخليج.

فعلى الأردن وفي الوقت الحالي في ظل ما يعيشه العالم العربي والمنطقة بأكملها أن يعمل على الانتقال من حالة الاعتماد على المساعدات الى حالة التبادل الاقتصادي الفاعل، بالاضافة الى العلاقات الثنائية المتميزة التي تجمع الأردن بدول مجلس التعاون، فإن ايجاد ميزة اقتصادية تدعم الاقتصاد الأردني ضمن اطار مجلس التعاون الخليجي ستشكل دعامة حقيقية للاقتصاد الأردني ومجمل العلاقات الأردنية الخليجية .(2) ولابد من الاشارة بأن الاقتصاد الأردني كما ترى الباحثة يعاني منذ سنوات من مشاكل اقتصادية نتيجة لقلة موارده الطبيعية مقابل عدد سكانه الذي يتزايد ليقارب نحو 7ملايين نسمة، وكذلك ما يعانيه نتيجة للأزمات التي تعرضت لها الدول المجاورة مما كان لها الدور في زيادة العبء الاقتصادي على الأردن.

---

(1)العلاقات الاقتصادية بين الاردن ودول مجلس التعاون الخليجية,(2006), تقرير خاص,(عمان : , دار الجليل للدراسات الاستراتيجية)

(2)العرود.راكزسالم,مرجع سابق ,ص58

فليس من مصحلة الأردن الاقتصادية أن يعود الى مرحلة العلاقات الريعية مع دول الخليج ، والتي كان بموجبها يحصل على مساعدات مالية ، فهذه العلاقة كانت على الدوام علاقة غير متوازنة، وكان الاقتصاد الأردني يتعرض لهزة وخطر في كل مرة يتم فيها التأخير في تقديم المساعدات أو منعها .

فالمجريات الحالية على الساحة العربية والتي شملت عدداً من الدول في ظل ما سمي بالربيع العربي والتي يرتبط الأردن بعلاقات اقتصادية مع هذه الدول، ترى الباحثة أنها أثرت وبشكل سلبي على حركة الاقتصاد الوطني، خاصة وأن عدداً من المؤسسات الصناعية والخدمية قد فقدت أسواقاً هامة في تلك الدول، والأردن في ظل هذه الظروف ليس من مصلحته أن يبقى معتمداً على المساعدات المالية ،فهو بلد يملك الكثير من المزايا الاستثمارية وسياسته الحكيمة التي يقودها جلالة الملك عبدالله الثاني ستجعل منه مركزاً اقليمياً للتجارة في المنطقة.وفي مايلي جدول يوضح صادرات الأردن (بالدينار الأردني)لدول مجلس التعاون من عام 2004-2011

السنوات	السعودية	الامارات	الكويت	قطر	البحرين	سلطنة عمان
2004	138,281,757	77,090,739	36,817,044	15,919,323	12,554,627	10,755,000
2005	172,319,418	95,803,956	49,796,018	23,477,265	13,685,905	12,178,321
2006	272,065687	172,943,454	66,409,936	35,252,323	15,766,020	12,735,333
2007	260,672,754	124,276,174	53,238,564	48,218,947	41,352,725	16,084,250
2008	337,715,335	154,814,253	66,166,561	57,591,308	20,535,397	22,258,111
2009	377,416,017	146,335,376	50,131,907	45,930,649	18,760,383	24,567,635
2010	451,037,189	179,737,542	61,851,831	67,070,966	24,208,426	25,168,380
2011	446,529,068	160,736,559	99,417,588	46,343,146	23,798,197	27,285,785
2012	523,552,465	173.749,423	72,110,437	79,805,253	30,257,561	29,420,089

جدول يوضح صادرات الاردن لدول مجلس التعاون الخليجي من عام 2004-2012 , دائرة الاحصاءات العامة ,التجارة الخارجية

ونلاحظ من خلال هذا الجدول أن الصادرات الأردنية لدول مجلس التعاون الخليجي لم تتأثر بشكل كبير بما يحدث في المنطقة العربية بما سمي بالربيع العربي وخصوصاً السنوات الثلاث الاخيرة (2010-2012) ، مما يدل على أن الأردن يحظى بمكانة اقتصادية مرموقة لدى دول المنطقة بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص ، والجدول التالي يوضح اجمالي صادرات الأردن الى دول المجلس من عام 2004_ 2012.

السنة	قيمة اجمالي الصادرات
2004	1,064
2005	3,000
2007	43,023
2008	34,543
2009	111,214
2010	58,583
2011	50,240
2012	36,671

دائرة الاحصاءات العامة ,التجارة الخارجية , نظام المعلومات التجارة والاستثمار (2014)

http://jorinfo.dos.gov.jo/tiis/(S(3aaalbdczdyu305suip2f002))/Rep1_a.aspx

وقد كان لتوقيع اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى أثراً بالغاً في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية بشكل عام ، والعلاقات الاقتصادية الخليجية بشكل خاص، ويذكر بأن هذه الاتفاقية وقعت في عام 2005، وتضمنت العديد من المحاور التي تساهم في تبادل الاستثمارات المشتركة وزيادة حجم التبادل التجاري بين هذه الدول في ظل التخفيف التدريجي للرسوم الجمركية على السلع المتبادلة .محاولةً الوصول الى تجارة عربية حرة ، حيث بلغت حجم المبادلات التجارية بين الأردن

ودول مجلس التعاون بعد التوقيع على هذه الاتفاقية حوالي2.4 مليار دينار وهو على العكس منها في عام 2004 الذي بلغت حجم المبادلات الى 1.96 مليار دولار .(1)

وقد قام كلُ من الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي بالتوقيع على مشروع اتفاقية اقتصادية شاملة ، وهي عبارة عن اتفاقيات تجارة حرة أو اتفاقيات ثنائية تناولت تحرير السلع من خلال إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية بالاضافة الى ارتباط الاردن باتفاقيات حماية وتشجبع الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي ، كون هنالك العديد من الظروف المساهمة والمشجعة لتلك الاتفاقيات يتمثل بوجود قواسم مشتركة متمثلة في التشابه في التوجه نحو التحرير التجاري ،وعضوية منظمة التجارة العالمية وعضوية التجارة الحرة العربية الكبرى بشأن ارتباطات تجارية مع امريكا والدول الاوروبية ،وعلى ذلك فإن كل اتفاقية يجب أن تقوم على أساس تفعيل التعاون بين أطرافها ،و على مختلف الصعد منها مجالات الملكية الفكرية والمنافسة والسياحة والخدمات المالية وادارة الجمارك والتجارة الالكترونية.(2)

وعلى خلفية تلك الاتفاقية نرى أن المشروع يضمن الكثير من المكتسبات للأردن من خلال توسيع الرقعة الجغرافية للصادرات الوطنية، وكذلك العمل على تسهيل انتقال العاملين و الأفراد الأردنين من والى دول مجلس التعاون.

وقد سعى الأردن بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2009 إلى تحسين أوضاعه الاقتصادية، ومواكبة التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم ، والسير نحو الاستفادة مما توفره الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع مختلف الدول ، كسبيل لتعزيز البنية الاقتصادية خلال الزيارات الى الخارج بقصد جذب الاستثمارات ، والتعريف بمناخ الاردن الاستثماري.

ومن أجل زيادة التعاون بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي لابد من وجود متطلبات من شأنها أن تعزز و تسهم في الوصول إلى شراكة استراتيجية وهذه يتطلب قيام الطرفين بما يلي :

1 - مساهمة دول الخليج في مساعدة الأردن من خلال سداد ديونه وذلك من خلال قرار من قبل المجلس الأعلى لمجلس التعاون ، والقيام بمزيد من الإستثمارات الخليجية والمشاريع الاقتصادية التي ستسهم في زيادة الناتج المحلي وتقليص العجز المادي

---

(1) العلاقات الاقتصادية بين الاردن ودول مجلس التعاون ,(2006), دار الجليل , مرجع سابق

(2)الهندي ,رانيا ,الاردن ودول مجلس التعاون يبحثون توقيع اقتصادية شاملة.جريدة الراي الاردنية , عمان ,العدد,12924, 13 شباط ,2006

2- تشغيل الأيدي العاملة الأردنية في مختلف القطاعات في دول مجلس التعاون الخليجي مما سينعكس إيجابياً على زيادة التحويلات المالية للمغتربين، وكذلك القيام بتقديم النفط والغاز للأردن بسعر تفضيلي.

ولقد وُقعت العديد من الاتفاقيات ما بين المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الخليج العربي بهدف زيادة التبادل التجاري ، وإقامة مناطق حرة ، وتفعيل التعاون في مجالات النقل البري والجوي حيث توسع الأردن ودول الخليج العربي في توقيع الاتفاقيات.

إذ كانت السعودية هي أول دولة خليجية توقع مع الأردن على اتفاقية اقتصادية ، وبعد استئناف العلاقات السياسية بين الجانبين بشكل كامل إثر زيارة وزير الخارجية السعودي الى الأردن عام 1996 فكان من أهم نتائجها إقرار قائمة بأفضلية إعفاء من الرسوم الجمركية بينهما.(1) والجدير بالذكر بأن كلاً من الأردن و دول مجلس التعاون الخليجي وقعت على اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 1997.

نرى انه ومن خلال عدد الاتفاقيات التي وقعها الأردن مع دول مجلس التعاون الخليجي أن الأردن بذل جهوداً مكثفة لفتح اقتصاده أمام التجارة والاستثمار لدول الخليج بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص ، وذلك بهدف زيادة فرص النمو وتحقيق الرفاه لأبناء الشعب الأردني ، كما وخطى الأردن خطوات ناجحة في توقيع عدد من اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمارومنع االإزدواج الضريبي، وذلك بهدف توفير بيئة جاذبة للاستثمارات ،فتوقيع الأردن هذه الاتفاقيات وغيرها مع دول مجلس التعاون ، ماهي الى اتفاقيات تهدف إلى زيادة التبادل التجاري ، واقامة المناطق الحرة ، وتفعيل التعاون في مجالات النقل البري والجوي .

والجدول التالي يوضح أهم الاتفاقيات التي وقعها الأردن مع دول مجلس التعاون الخلجي ، فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي بين الأردن ودول المجلس

---

(1) الفلاحات , سامي , مرجع سابق ,ص64

الدولة	الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الاردني
السعودية	- اتفاقية تعاون اقتصادي 30-10-2-1962 - محضر اجتماعات اللجنة الأردنية السعودية المشتركة 1980
الامارات العربية المتحدة	-اتفاقية النقل للركاب والبضائع التي عقدت 1998 -اتفاقية التعاون القانوني والقضائي علم 1999 - اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني 2000
الكويت	- اتفاقية تعاون اقتصادي 1986 -اتفاقية التبادل التجاري الحر 2001 - توقيع اتفاقية تشجيع الاستثمار بين الكويت والاردن في عام 2001
قطر	اتفاق تجاري بين الاردن ودولة قطر في عام 1980 -اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى1997 -اتفاقية منع الازدواج الضريبي 2004
سلطنة عُمان	- اتفاقية تعاون اقتصادي وتجاري 1986 - اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات 2007
البحرين	- اتفاقية منع ازدواج ضريبي2000 - اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار 2000 -اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجارة الحرة 2001

- و
ز

ارة الصناعة والتجارة : السياسات والعلاقات الخارجية ، قائمة الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية

http://www.mit.gov.jo/Default.aspx?tabid=

دور النفط في العلاقات الخليجية -الاردنية :

إن الأردن يعاني ومنذ القدم من مشكلة ألا وهي عدم توفر مادة النفط في أراضيه ، حيث يعتبر من الدول التي تعتمد على استيراد هذه المادة من الخارج ،و في ظل ما يحدث ضمن الإطار الاقليمي في بعض الدول العربية، من شأنه أن يزيد من معاناة الأردن في الحصول على النفط أو المعاناة بسبب ارتفاع أسعار مشتقات النفط عالمياً التي تنعكس على ارتفاعها محلياً ، لذا فإن وضع الأردن الاقتصادي وبعد ارتفاع أسعار مشتقات النفط عالمياً ،والتوقعات باستمرار الإرتفاع يمكن أن نصفه بالوضع الحرج ،لذلك فإن الأردن وبدون الإعتماد على المساعدات الخارجية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة لا يمكنها تحمل الزيادة الكبيرة في الاسعار, ولقد لعب النفط دوراً كبيراً في تشكيل العلاقة الخليجية-الأردنية ، خاصة وأن ثورة النفط في دول الخليج احتاجت الى عمالة لم تكن تستطع دول الخليج في وقتها أن توفرها من العمالة المحلية ، وبالتالي فإن النفط أدى دوراً كبيراً في تطور دول الخليج من جهة،وتشغيل العمالة الأردنية وتقديم المساعدات المالية الى الأردن من الجهة الاخرى.

كما أن الدول الخليجية ساهمت في دعم دول المواجهة مع اسرائيل خاصة بعد حرب عام 1973 كما و قدمت مليارات الدولارات من أجل دعم العراق في حربه مع ايران ، كما أن النفط أدى دوراً كبيراً في تشكيل العلاقات الخليجية - الأردنية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية فقد تدخلت القوات الأمريكية لإعادة الوضع كما كان بعد احتلال العراق للكويت ، وهذا أدى الى تراجع العلاقات الاردنية- الأمريكية ، وأدى ذلك إلى طرد العمالة الأردنية من دول الخليج. (1)

إن حرب عام 1973 قد ساعدت السعودية ودول الخليج العربية على رفع أسعار النفط من 2.83 دولار للبرميل عام 1973 الى 10.41دولار للبرميل عام 1974، و ساهم ذلك في مضاعفة عوائد النفط الى دول الخليج العربية ، وخلال أشهر أصبحت السعودية من أغنى دول العالم ، وعليه قرر الملك فيصل عام 1974م تقديم ما قيمته 2,5 مليار دولار من دول الخليج النفطية إلى دول المواجهة مع اسرائيل ،واصبحت السعودية لاعباً إقليمياً مهماً في سياسة الشرق الاوسط .(2)

---

(1)هياجنة,عدنان , مرجع سابق,ص50

gawdat ,Bahgat,(2003), The New Middle East: The Gulf monarchies and Israel, The Jour nal pf social. (2) Political and Studies, p28

وبناء على ماسبق يمكن القول أن الصراع العربي – الاسرائيلي هو الذي أدى الى ثورة هائلة بالنسبة لدول الخليج العربية ، و انعكس ذلك في تطور دول الخليج وتشغيل العمالة الأردنية وتقديم المساعدات المالية للاردن .

لكن تذبذب أسعار النفط في عقد الثمانينات أدى الى تخفيض دعم دول الخليج للأردن، إلا أن موقف الأردن من احتلال امريكا للعراق أسهمت في إعادة الدعم إلى عهده السابق ،ونتيجة لإحتلال العراق فقد قُطع النفط عن الأردن ،و تم تعويضه من قبل دول الخليج حيث قدمت السعودية منحة نفطية قدرها 50ألف برميل يومياً، و قدمت الكويت 25ألف برميل يومياً منحة تباع في السوق العالمي على اعتبار أن النفط الكويتي صعب استخدامه في الأردن ، كما وقدمت الامارات العربية المتحدة منحة نفطية قدرها 25ألف برميل يومياً الى الأردن ، ولا ننسى أن حجم الفاتورة النفطية للأردن تصل الى نحو 700مليون.(1)

العمالة الأردنية في دول الخليج العربي:

استمرت خلال فترة الخمسينات حركات الهجرة بين البلدان العربية ، عندما بدأت محاولاتها لتحقيق التكامل الاقتصادي وتنظيم نقل الأيدي العاملة في اطار جماعي ، إذ هدفت تلك المحاولات إلى إيجاد أسواق اقتصادية عربية ،إلا أن هذه الحركة السكانية بقيت محدودة حتى مطلع السبعينات ، وبعد تلك المرحلة بدأت الهجرة تأخذ اتجاهات جديدة وواضحة المعالم ، حيث تم ربط حركة تنقل الأيدي العاملة مع استخراج النفط وتفاوت قدرة الدول العربية المختلفة على جذب القوى العاملة، وذلك تبعاً لأقدميتها في استغلال النفط وحجم الثروة النفطية وتنوع مصادر الثروة وحجم السكان فيها .(2)

إن هجرة العمالة الأردنية إلى دول الخليج العربي كانت هجرة مبكرة ، حتى أنها كانت قبل حصول بعض الدول على الاستقلال ، ومع تزايد ايرادات هذه الدول من العائدات النفطية واطلاق مشاريع التنمية العملاقة استقطبت أعداداً كبيرةً من الأيدي العاملة سواء الكفاءات الفنية أو الأيدي العاملة الخام ،وقد قدرعدد الأردنيين في دول الخليج العربي في بداية عقد الثمانينات بحوالي (817) ألف نسمة ،إلاأن حرب الخليج الثانية وما تلاها من تداعيات بسبب موقف الأردن من تلك الحرب أدى الى عودة ما يقارب (300) ألف نسمة من الأردنيين العاملين في دول الخليج ، حيث كان عدد الأردنين المقيمين

(1) هياجنة , عدنان (2006), مرجع سابق , ص 52

(2) الخصاونة,صالح ,(1991),التعاون الاردني الخليجي في ميادين التنمية ,لجنة تاريخ الاردن ,عمان , الاردن ,ص17

في الكويت قبل الاحتلال العراقي حوالي مليون شخص و كان يبلغ تحويل الأموال إلى الأردن ما يقارب (1,2)مليار دولار الى الأردن,(1)

لقد كان الأردن من أوائل البلدان العربية التي استجابت لإحتياجات الدول العربية النفطية من القوى البشرية ومن مختلف المستويات والتخصصات العلمية والفنية ، وقد بدأت هجرة الأردنين الى دول الخليج في بداية الخمسينات والستينات ،إلا أن الهجرة تزايدت بمعدلات عالية وذلك بعد أعقاب ارتفاع أسعار البترول سنة 1973 وتزايد عوائده على تلك الدول ،مما كان له الأثر على اقتصاديات تلك الدول وزيادة معدلات الانفاق والاستثمار، وقد استمرت هذه الآثار والتفاعلات إلى الثمانينات وأدى ذلك إلى تراجع الطلب على القوى العاملة الوافدة ومنها العمالة الأردنية .(2)

فقد بدأت عوائد العاملين بالزيادة بشكل إيجابي بعد حرب عام 1973م وانخفضت بعد أزمة النفط في عام 1979، وارتفعت تحويلات الأردنيين من (21) مليون دولار عام 1972إلى نحو مليار دولار عام 1981-1982، بينما قدرت تحويلات العاملين في عام 1991 بنحو (450)مليون دولار ، وقد أشير الى أن تحويلات العمالين بدأت بالإنخفاض قبل أزمة الخليج ، ثم عادت هذه العوائد الى مستوى المليار دولار عام1993، إلا أنها وصلت في عام 1996 الى (6)مليارات دولار وقد أرجع البعض سبب الارتفاع هو عودة العاملين الذين طردوا من الكويت الى دول خليجية أخرى غير الكويت .(3) وذلك لأن الكويت لم تفتح أبوابها للأردنيين إلا في عام 1999 أي بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما .

فقد قُدر عدد الأردنيين الذين كانوا يقيمون في دول الخليج قبل احتلال الكويت مليون شخص ، أي نحو خُمس سكان الاردن ، وكانوا يقومون بتحويل نحو (1.2) مليار دولار في منتصف الثمانيات ، حيث كانت ما نسبته 40% من التحويلات تأتي من الكويت والعراق .(4)

---

(1)الفلاحات , سامي , مرجع سابق ,ص66

(2)الخصاونة , صالح , مرجع سابق,ص 17

(3) Sullivan,Paul,(1999), Globalization:Trad and Investment in Egypt, Jordan and Syria since 1980 , arab Studies Quarterly , b 35-73

(4) هياجنة , عدنان ,(2006), مرجع سابق ,ص 53

الا أنه وبعد أزمة الخليج أصبحت هذه العمالة بدل أن تكون مصدراً للدخل للأردن أصبحت مصدراً للضغط على الأردن وذلك لأنها أصبحت تبحث عن مصدر للدخل داخل الاردن ، وكما ذكرنا سابقاً فإن الأردنيين هاجروا الى الكويت في الخمسينات و عملوا في معظم المجالات والقطاعات ، و شكلت التحويلات المالية للأردنين العاملين في دول الخليج، أحد أهم روافد الدخل القومي مما عزز جهود الحكومة الأردنية في التعامل مع قضايا التنمية من جهة وقضايا الأمن السياسي من جهة أخرى بكل ما يستتبعه ذلك من ثقة في المستقبل .(1)

وأما ما يتعلق بآثار تنقل الأيدي العاملة الأردنية الى دول الخليج فهي تأتي كالتالي :

1- المساهمة في تقليل نسب البطالة في الأردن والتخفيف من الآثار المترتبة عليها.

2- العمل على زيادة التحويلات النقدية وتلبية الاحتياجات من العملة الصعبة ، وهذا سيسهم في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات .

3- العمل على زيادة التعاون الاقتصادي والفني و الاقليمي من خلال ارسال أعداد كبيرة من الموظفين من معلمين وأطباء وغيرها من المهن مما يزيد من الخبرات والتجارب.

وعلى الرغم من وجود الآثار الايجابية من تنقل العمالة إلا أن حركة تنقل العمالة أدت إلى حدوث بعض الآثار السلبية مما أثر على الأردن حيث لخصتُ تلك الاثار بما يلي :

1- أدى انتقال الأيدي العاملة الى دول الخليج إلى وجود نقص في الكفاءات في مختلف المجالات الضرورية لتنفيذ المشاريع وظهور اختناقات في سوق العمل الأردني.

2- أدت تحويلات العمالة الوافدة إلى زيادة نمط الاستهلاك و نشوء أنماط استهلاكية جديدة تتجه نحو التبذير والانفاق والتوجه الى القطاعات الانتاجية بدلاً من الاعتماد على الزراعة .

وقد عمد الأردن الى توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية التي ساهمت في تدعيم وتعزيز التعاون في مجالات العمل والعمال والتدريب المهني ، حيث تضمنت كيفية تنظيم وتشغيل العمالة الأردنية وتسهيل تنقلاتهم.

---

(1)الفلاحات ,سامي ,مرجع سابق ,ص 66-67

التعاون الأردني الخليجي في مجال التجارة الخارجية

لقد انتهج الأردن سياسة تجارية مبنية على أسس الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة فقد بذل جهوداً مكثفة لفتح اقتصاده أمام التجارة والاستثمار بهدف زيادة فرص النمو وتحقيق الرفاه لأبناء شعبه ، كما وخطى الأردن خطوات ناجحة في توقيع عدد من اتفاقيات الحماية وتشجيع الاستثمار ومنع الإزدواج الضريبي مع عدد من الدول العربية كذلك الأجنبية ، حيث أدت كل هذه الجهود الى زيادة معدلات التجارة الخارجية الذي بدوره ساهم في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

ووقع الأردن عدداً من الاتفاقيات الأفضلية التجارية واتفاقيات تجارة حرة ثنائية تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول الخليج العربي ومن هذه الاتفاقيات التي وقعت اتفاقية اقامة منطقة تجارة حرة مع دولة الامارات العربية المتحدة في 21-5-2000 حيث شملت تلك الاتفاقية على إعفاء كامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل على جميع السلع ذات المنشأ الأردني والاماراتي من تاريخ 1-1- 2003 كذلك وقع الأردن اتفاقية تبادل تجاري حرة مع دولة الكويت في 25-12-2001 وشملت الاتفاقية على إعفاء كامل من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل على كافة المنتجات الصناعية والزراعية التي منشؤها أحد الطرفين المتعاقدين ،ولاننسى الاتفاقية الموقعة مع مملكة البحرين لإقامة منطقة تجارة حرة حيث شملت تلك الاتفاقية على إعفاء كامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل على جميع السلع الصناعية والزراعية الأردنية والبحرينية.(1)

ولقد لعبت التجارة الخارجية بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي دوراً مهماً في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية و قد ساهمت عدد من العوامل في قيام علاقات تجارية بين الأردن ودول المجلس حيث صنفت تلك العوامل على ما يلي :

1- لعب موقع الأردن الجغرافي دوراً مهماً وعلاقاته مع دول الجوار وسهولة انتقال البضائع دوراً في تطوير التجارة الخارجية مع دول المجلس.

---

(1) وزارة الصناعة والتجارة, السياسات والعلاقات التجارية الخارجية , , الاردن والدول العربية , الاتفاقيات التجارية الثنائية مع الدول العربية .

http://www.mit.gov.jo/Default.aspx?tabid=630

2- ساهمت العلاقات السياسية والاقتصادية بين الاردن ودول المجلس دوراً في تطوير التجارة والعمل على تشجيعها.

3- كما أن الاتفاقيات الموقعة سواء كانت اتفاقيات ثنائية اوجماعية ساهمت في تنمية المبادلات التجارية وتوثيق التعاون الاقتصادي وزيادة المبادلات التجارية.

وقد تركزت الصادرات الأردنية الى دول الخليج على الخضار والفواكه والمنتجات الكيماوية والصيدلانية والأدوية والأسمدة ، أما الواردات الأردنية فتمثلت بالنفط والمعدات الصناعية والزيوت المعدنية والأسماك والزجاج والمعادن ،وقد توسع الاستثمار بين الأردن ودول الخليج العربي بشكل ملحوظ ،وقد شجع توجه الخليجيين الى الأردن المناخ الاستثماري الجاذب ، وقوانين التملك التي سمحت للمستثمر بتسجيل مشروعه كاملاً باسمه دون الحاجة الى شريك محلي ، اضافة الى الجهود التي بذلها الملك عبدالله الثاني وحكوماته المتعاقبة لدى رجال الأعمال والمستثمرين في دول مجلس التعاون الخليجي لحفزهم على التوجه بمشاريعهم واستثماراتهم الى الاردن .

ومن جانب آخر كان للإرتفاع الكبير الذي طرأ على أسعار النفط منذ بداية عام 2000أثر ايجابي على زيادة إيرادات دول الخليج العربي ، ووضع المالية العامة فيها وهو ما حفزها على التوسع في الاستثمارات الخارجية لامتصاص الفوائض المالية الكبيرة لديها وقد بلغت الاستثمارات الخليجية في الأردن والتي استفادت من قانون تشجيع الاستثمار خلال الفترة من عام 2000-2004 مبلغ (103,4)مليون دينار .(1)

وأفادت الدراسات الاقتصادية بأن السعودية تعتبر أكبر شريك تجاري للأردن من بين دول مجلس التعاون ، إذ تجاوزت تجارة الأردن مع السعودية والتي تعد أكبر شريك في الأردن من حيث الصادرات والواردات في عام 2010 الى ما نحو3 مليارات دولار ، حيث بلغت التجارة مع الامارات أكثر من 700 مليون دينار ، ومع البحرين وصلت الى 306 مليون دينار،والكويت 212 مليون دينار ، وعُمان 60 مليون دينار، وقطر قد وصلت الى 110مليون ديناروسجل الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، وخاصة من دول مجلس التعاون نمواً ملحوظاً خلال العقد الأخير, وطبقاً لصندوق النقد الدولي فقد أشارت احصائيات مجلس الاستثمار الاردني ان المملكة العربية السعودية من بين اكبر الدول التي لها استثمارات في الاردن.

(1)الفلاحات , سامي , مرجع سابق,ص70

فقد استثمرت السعودية أكثر من 4 مليارات دولار في مشاريع مختلفة بالأردن خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة. (1)

ترى الباحثة أن الانضمام إلى مجلس التعاون سوف يمكن الأردن من تقوية اقتصاده وتقليص عجز ميزانه التجاري وتعزيز الاستثمار المباشر، فإن لإقتصاديات دول المجلس وخاصة السعودية تأثيراً رئيسياً على اقتصاد الأردن ، حيث تشكل السعودية أكبر حصة في الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والتحويلات المالية والسياحة في الاردن.

ونرى بأن للسياحة الأردنية دوراً كبيراً في استقطاب أعداداً كبيرة من السياح الخليجين لغايات العلاج او الترفيه او السياحة الدينية ، حيث تشكل السياحة دوراً مهماً في عوائد الأردن، وكما أن المؤسسات التعليمية استقطبت كذلك أعداداً من الرعايا الخليجين للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في الأردن والعكس كذلك, ويعود ذلك التى تشابه أنظمة المؤسسات التعليمية اضافة الى التقارب الجغرافي .

والجدول الاتي يوضح اجمالي التجارة الخارجية بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي من عام 2012-2004

السنة	2004	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قيمة اجمالي التجارة	1,064	3,000	43 ,026	43,543	111,214	58,583	50,240	36,671

- **جدول يوضح الحركة التجارية واجمالي التجارة بين الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي (2014)**

http://questionare.dos.gov.jo/tiis/(S(fg0vn5uwx35wdhirncwbiivb))/ResultPage_a.aspx

(1) الاردن ملاذا امنا لدول الخليج استثمارا وعمالة وسياحة , جردية وطن نيوز , تاريخ 19-7-2010

معيقات التعاون الاقتصادي بين الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي:

يسعى الأردن الى تطوير علاقاته الإقتصادية مع دول مجلس التعاون إلا أن هنالك بعض المعيقات التي تحد من من زيادة التبادل التجاري فيما بينهم وتعود تلك المعيقات الى ما يلي :

1- وجود صعوبات في الاجراءات الحدودية بخصوص دخول الشاحنات المحملة بالبضائع الأردنية و السعودية.

2- عدم وضوح الجمارك وآليات تنظيم البيانات الجمركية بالإضافة الى تذبذب الرسوم الجمركية على بعض السلع وعدم الوصول الى اتفاقيات ثابتة بين الأردن ودول الخليج العربي في مجال النقل .

3-تشابه بعض المنتجات في الأردن ودول الخليج ، مما اضعف قدرة المنتجات الأردنية على المنافسة في الأسواق الخليجية .

وعلى الرغم من وجود المعيقات إلا أنه لابد من البحث عن المقترحات التي من شأنها توسيع التبادل التجاري والاستثمار بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي :

1- الاستفادة من التجارب المشتركة للأردن ودول الخليج في بعض المجالات كالأعمال المصرفية والتدريب المهني.

2- تشجيع وتسهيل إقامة المعارض الوطنية وتنظيم اللقاءات الدورية بين المستثمرين ورجال الأعمال من الجانبين.

3- تعزيز الاستثمارات السياحية المشتركة بين الجانبين الأردني والخليجي ، كإنشاء الفنادق والقرى السياحية.

فمن خلال الاطلاع على طبيعة العلاقات الاقتصادية في مختلف الصعد ، ترى الباحثة أن الأردن ومنذ استقلال دول مجلس التعاون وبعد تشكيله انتهج سياسة متوازنة تجاه علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجي،فقد تم توقيع العديد من الاتفاقيات التي تعتبر برهان ودليل على صدق هذه العلاقات والبحث دوماً عن تطورها، فلربما ظن البعض أن علاقة الأردن بدول مجلس التعاون الخليجي هي تلك العلاقة التي اعقبت دعوة الأردن للانضمام الى مجلس التعاون والذي لاقى الترحيب من معظم دول المجلس،

إلا أن هذا الاعتقاد غير صحيح فعلاقة الأردن بدول الخليج لاتقف عند دعوة الانضمام فقط فهي علاقة ليست وليدة اللحظة ، انما علاقات تاريخية مبنية منذ القدم على أسس من التعاون الثنائي والاحترام المتبادل .

منحة دول مجلس التعاون الخليجي

هذا وقد أقر قادة مجلس التعاون الخليجي تخصيص منحة تبلغ (5) مليار دولا امريكي ، وذلك لتمويل المشاريع التنموية في المملكة الاردنية على مدى خمس سنوات (2012-2016)، حيث ستقدم هذه المبالغ كل من المملكة العربية السعودية ، ودولة الامارات والكويت وكذلك قطروقد قسمت المشاريع المقدمة للتمويل الى مجموعتين ، المجموعة الأولى تشمل مشاريع الراس مالية مدرجة ضمن الموازنة العامة لعام 2012، وبكلفة اجمالية تقدرب(3175)مليون دولار ، حيث أن تمويلها سيساهم في تقليل عجز الموازنة وتخفيف الأعباء المالية عن الحكومة ، أما المجموعة الثانية فتضمنت مشاريع جديدة مدرجة ضمن البرنامج التنفيذي التنموي (2011-2013) وبتكلفة اجمالية (1825) وتمويلها سيساهم في حل القضايا الوطنية ضمن قطاعات ذات أولوية كالطاقة والمياه والتنمية المحلية .(1)

الاتفاقيات الموقعة :-

بلغ حجم المشاريع التي تم توقيع اتفاقيات لتمويلها حوالي (2595) مليون دولار ، وقد تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات تفاقهم : (1)

*تسعة اتفاقيات لتمويل مشاريع بقيمة (1170)مليون دولارمن المنحة الكويتية وذلك خلال عامي 2012،2013

* سبعة اتفاقيات لتمويل مشاريع بقيمة (666) مليون دولار من المنحة السعودية ، وذلك خلال عامي 2012، 2013

---

(1) منحة دول مجلس التعاون الخليجي , وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2011) ,ص1,

http://www.mop.gov.jo/uploads/

* مذكرة تفاهم لتمويل مشاريع المنحة الاماراتية ، وقد تمت الموافقة على تمويل مشاريع بقيمة (758) مليون دولار بتاريخ 14-5-2013

*مذكرة تفاهم مع الحكومة القطرية بتاريخ 26-9-2012

نلاحظ ان تنفيذ هذه البرامج والمشاريع سينعكس بشكل ملموس في دعم الجهود التنموية للحكومة الأردنية في هذه المرحلة الحرجة التي يعاني فيها الاقتصاد الأردني من تحديات كبيرة أسهمت الظروف الاقليمية بها، كما أنها ستمكن الحكومة الأردنية من المضي لتنفيذ البرامج الاصلاحية المختلفة ، كما وأنها ستساعد على دعم اقتصاد الأردن وتدعيم احتياطاته النقدية وتعزيز السيولة النقدية عن طريق تعزيز المدخرات المحلية لمقابلة احتياجات عمليات التنمية وتوجيهها نحو الاستثمار في القطاعات المختلفة .

أسباب حصول الأردن على المنحة والبالغة قيمتها 5 مليار دولار :

أقر قادة دول مجلس التعاون الخليجي هذه المنحة وذلك لعدة أسباب ومنها : (1)

اولا_ تم اقرار هذه المنحة من قبل دول المجلس وذلك من أجل تمويل وتنفيذ مشاريع مهمة وذات أولوية لدى الحكومة الاردنية ، في وقت يواجه الاقتصاد الأردني تحديات على المستويين الكلي والجزئي ,والخاصة بالمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي ، ضماناً للحفاظ على معدلات نمو مستقرة وتدفق الاستثمارات ورؤوس الاموال للمملكة .

ثانيا_ كان لانقطاع الغاز المصري نتيجة لتفجير أنبوب خط الغاز بشكل مستمر والذي يعتمد عليه بشكل رئيسي في توليد الطاقة الكهربائية ، الأمر الذي أدى الى حصول عجز لدى شركة الكهرباء الوطنية وصل قيمته 3 مليار دولار، مما أدى الى زيادة الأعباء والضغوط المالية على الموزانة العامة ، بالاضافة الى تداعيات الأوضاع في سوريا وما نتج عنه من استضافة اللاجئيين السوريين .

ولهذا نرى أن الحكومة الأردنية ساهمت خلال مفاوضاتها مع دول الخليج للحصول على هذه المنحة من أجل تمويل لمشاريع التنموية والرأسمالية ، من أجل تخفيف نسبة العجز، وعلى أثر ذلك قدمت الحكومة الأردنية قائمة بالمشاريع التي سيتم تمويلها من خلال هذه المنحة .

---

(1) منحة دول مجلس التعاون الخليجي , مرجع سابق

المبحث الثاني

طبيعة العلاقات الثقافية بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي

ولا بد قبل ختام الحديث في هذا الفصل أن نعرج قليلاً على التبادل الثقافي والتعليمي ، حيث استقطبت المؤسسات التعليمية والبحثية في كل من الاردن ودول الخليج أعداداً من رعايا كل منها للالتحاق في مؤسسات التعليم العالي وذلك بشكل متبادل ، ويعود ذلك نتيجة لتشابه الأنظمة في المؤسسات التعليمية ، إضافة الى التقارب الجغرافي ، فهذ التشابه والتقارب عمل كعامل جذب مهم في استقبال الطلبة الخليجيين وكانت بوادر لتبادل البعثات بين الجانبين.

فلا بد لنا من التذكير بشمولية العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الطرفين وهي تغطي الجانب الاقتصادي محاور التعامل كلها من قوى بشرية ،وموارد طبيعية ، ومنتجات وغيرها من الخدمات الاقتصادية والاستثمارية،وفي الجانب الثقافي يتركز الموضوع على عملية تبادل المعلمين والمحاضرين والكتب.

وقد وقع الأردن عدد من الاتفاقيات مع دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالجانب التعليمي والثقافي ويبين الجدول التالي أهم هذه الاتفاقيات :

اسم البلد	برنامج تنفيذي	عدد المنح والمقاعد
السعودية	**برنامج تنفيذي للاعوام 2010-2011-2012 لم يتم التوقيع عليها**	**يقدم الجانبين 2منح و10 مقاعد يتم تحديدها بالطرق الدبلوماسية**
الامارات	**برنامج تنفيذي للسنوات 89-90-91**	**تقدم الامارات 6منح وبالمقابل تقدم الاردن 40 مقعد وهي غير مستغلة بالكامل**
قطر	**مشروع تنفيذي لاتفاق تعاون تربوي وتعليمي 2009-2012 لم يتم التوقيع عليها**	**يقدم الجانب القطري 6 منح بالمقابل يقدم الجانب الاردني 20مقعد**
البحرين	**برنامج تنفيذي للسنوات 2006-2007-2008 ويبقى ساري المفعول**	**يقدم الجانب البحريني 5 منح بالمقابل يقدم الاردن 8مقاعد للطلبة البحرينيين**
الكويت	- **برنامج تنفيذي للاعوام 2005-2007 ولايزال معمول به** - **مسودة مشروع برنامج تنفيذي في**	**يقدم الجانب الكويتي 3 منح بكالوريوس**

	مجال التعليم العالي للاعوام 2010-2012 لم يوقع عليه	
سلطنة عمان	- **برنامج تنفيذي 2002-2004** - **مشروع مسودة برنامج تنفيذي 2007-2009 ولم يوقع** - **مسودة مشروع 2009-2011 ولم يتم التوقيع عليها**	**لم يتبادل المنح كما تنص الاتفاقية**

- **وزارة التربية والتعليم / الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومات الدول الاخرى .(2010)**

ومن خلال هذه الاتفاقيات ترى الباحثة أن هذه الاتفاقيات عززت التعاون التعليمي بين الأردن ودول مجلس التعاون ،فلقد تميز الأردن بانشاء المؤسسات التعليمية من جامعات ومعاهد، وقد أنشأت على أسس علمية متقدمة ، بالرغم من ندرة الموارد والأعباء القومية ، فتبادل الطلاب وتقديم المنح تعمل على تعزيز التعاون وزيادة عدد المنح والمقاعد من قبل الجانبين.

أما عدد رعايا الدول الخليجية الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي الأردنية لنفس الفترة فكان على النحو الاتي :

الدولة	بكالوريوس	ماجستير
السعودية	2900طالب	1057طالب
الامارات	59طالب	27طالب
البحرين	644طالب	27طالب
قطر	209 طالب	9 طلاب
الكويت	1734طالب	62طالب
عُمان	946طالب	479طالب

*** وزارة التربية والتعليم ,توزيع طلبة دراساة البكالوريوس والدراسات العليا في الجامعات الاردنية لعامي 2011/2010**

فعلى سبيل المثال تميزت العلاقات الثقافية والعلمية بين الأردن والامارات بالتطور والازدهار منذ البدايات ، فقد كانت هذه العلاقات موضع اهتمام بالنسبة لقيادتي البلدين، وما يؤكد ذلك أن أول بعثة للامارات كانت عام 1956أي قبل قيام الاتحاد ، وكان أول طالب إلتحق بالجامعة الأردنية كان في عام 1962م ، حيث يعيش طلبة دولة الامارات حالة من الانسجام الثقافي والاجتماعي في الأردن ، وذلك نتيجة لطبيعة العلاقات الطيبة التي ربطت البلدين القائمة على الاحترام المتبادل .

وعلى صعيد العلاقات الأردنية العُمانية فقد حرص البلدان ومنذ القدم على توطيد العلاقات الثقافية والتربوية ، فقد تم توقيع العديد من الاتفاقيات التي تسهم في تزويد عُمان باحتياجاتها من المعلمين والفنيين والاداريين ، والعمل على عقد الندوات والمؤتمرات وتشجيع الزيارات التبادلية ، وفي مجال التعليم العالي عمدت السلطنة على تبادل الخبرات في مجال التعليم العالي والأكاديمي، وتشجيع عقد الاتفاقات بين الجامعات وتخصيص مقاعد للطلبة من البلدين في جامعاتهما .(1)

وأما على صعيد العلاقات الثقافية والتعليمية مع قطر ، فقد كان الأردنيون من المساهمين في تطوير مناهج الدراسة وادارة المدارس ، وقد كانت هذه المساهمات تسبق توقيع أي اتفاقات وقبل حصول قطر على استقلالها ، و ما كان اشارة لتطوير تلك العلاقات ، فبعد حصول دولة قطر على استقلالها كان الأردن من أوائل الدول التي وقعت معها الاتفاقيات الثنائية ، فقد كانت أول اتفاقية للتعاون الثقافي والتربوي العلمية بين البلدين في عام 1972.(2)

---

(1) مشاقبة , امين , (2002) , مرجع سابق ,ص118

(2) نفس المصدر , ص ص 160,161

وفي الجدول التالي اهم الاتفاقيات الثقافية الثنائية التي وقعها الأردن مع دول مجلس التعاون الخليجي:

الدولة	الاتفاقيات الثقافية
السعودية	**اتفاقية ثقافية معقودة بين البلدين في 30-11-1962**
الامارات	**-اتفاق ثقافي بين البلدين 1-6-1977** **- برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الامارات العربيةالمتحدة للسنوات 1994-1996في ابو ظبي**
سلطنة عمان	- **اتفاق ثقافي تربوي بين حكومة المملكة الاردنية وحكومة سلطنة عمان وقعت في عمان بتاريخ 18-10-1976** - **برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي والتربوي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وسلطنة عمان للاعوام 2002-2003- 2004 تم التوقيع عليها خلال اجتماعات الدورة السادسة والتي عقدت في مسقط خلال فترة 3-2002/3/4**
قطر	- **اتفاق ثقافي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة قطر تم التوقيع عليها في قطر 1972/11/21** - **برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي بين حكومتي الاردن وقطر للسنوات 1995-1996-1997 تم التوقيع عليها في قطر 1994/11/23**
الكويت	**-اتفاق ثقافي وعلمي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة الكويت وقع بتاريخ 10-8-1971** **-التوقيع على البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة الكويت للسنوات 2010-2012 في عمان 18-5-2010**
البحرين	- **اتفاقية ثقافية معقودة بين البلدين الشقيقين بتاريخ 2-12-1972** - **برنامج تنفيذي للتتعاون الثقافي والعلمي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة مملكة البحرين للسنوات 2006-2008 والذي وقع في عمان بتاريخ 1-8-2006 خلال اجتماعات الدورة الرابعة للجنة العليا الاردنية- البحرينية**

***وزارة الثقافة / الاتفاقيات الثقافية بين الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي (2014)**

165&Itemid=1625http://www.culture.gov.jo/index.php?option=com_content&view=article&id=
&lang=ar

وفي ختام الحديث في هذا الفصل وبعد الاطلاع على طبيعة العلاقات الاقتصادية والثقافية في مختلف الأواصر والصعد ،ترى الباحثة أن الأردن قد انتهج سياسية متوازنة تجاه علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجي فلربما ظن البعض أن علاقة الأردن بدول مجلس التعاون الخليجي هي تلك العلاقة التي أعقبت دعوة الأردن للانضمام الى مجلس التعاون والذي لاقى الترحيب من معظم دول المجلس .

والأردن اليوم تحت تأثير الربيع العربي يواجه تصاعداً أمنياً وضغوطاً سياسية، مع أزمة اقتصادية خطيرة، وهذا يشكل تهديداً لاستقرار ومستقبل الدولة، والتي بدورها يمكن أن يكون له تأثير كبير على المنطقة بأسرها وعلى دول الخليج العربي على وجه الخصوص، فلا بد من الاشارة إلى أن الآثار السياسية للربيع العربي على الأردن محدودة نوعاً ما بسبب وجود عدد من العوامل تتعلق على وجه التحديد طبيعة الدولة الأردنية والمجتمع وإجماع الأردنيين على أن النظام الهاشمي هو النظام الضامن لاستقرار وبقاء الدولة الاردنية

والأردن يعاني من آثار الثورة السورية، حيث لجأ الى الأردن الآلآف من الاجئيين السوريين ، والحقيقة أن هذه الأزمة لا يمكن تجاوزها من دون مساعدة خارجية كبيرة،وكذلك مساعدة خاصة من دول الخليج،ويجب أن تمتد هذه المساعدة بموجب اتفاق جماعي بين جميع دول مجلس التعاون الخليجي ،وينبغي أن تقدم تحت مظلة منظمة دول مجلس التعاون الخليجي كجزء من صيغة محددة وضمن إطار زمني محدد.

فمن الطبيعي أن تعرض دول مجلس التعاون الخليجي المساعدة على نطاق واسع إلى الأردن كونها قريبة من منطقة الخليج،حيث أشارت الاحصاءات الى أن الأردن في الوقت الحالي بحاجة إلى خطة بسبب ما يعانيه من أزمة اقتصادية وزيادة في الدين العام الذي وصل في نهاية 2012 إلى نحو 20مليار دولار،حيث أن التحدي الرئيسي الذي يواجهه هو تكلفة تلبية احتياجات الطاقة ، نتيجة لتطورات الثورة في مصربعد ثورة 25 كانون الثاني والتي أدت بموجبها الى زيادة الطلب على الغاز الطبيعي و أدت الزيادة الى رفع أسعار الغازالمورد للأردن من قبل مصر.(1)

ومن أجل تخفيف عبء فاتورة الطاقة ، ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي تزويد الأردن بالنفط بسعر مخفض ،ليتمكن الأردن من ادارة الأزمة الاقتصادية واحتياجاته من الطاقة، فيتطلب من دول

---

(1) Sager, Abdulaziz,(2013), Jordan Between Economic crisis and the GCC Responses,Gulf Research Center, 23 january.

مجلس التعاون الخليجي أن تقدم للأردن حزمة من المساعدات الاقتصادية بما في ذلك الودائع لتغطية المصرف المركزي للدولة ،ومبالغ خالية من الفائدة ليعادل الدين الخارجي للأردن والتي يمكن أن تكونبمثابة ضمانات حتى يصبح الأردن قادرة على تسديد ديونها الخارجية. وينبغي لدول مجلس التعاون الخليجي المضي في تقديم المساعدة المالية التي تم بالفعل الاتفاق عليها والذي يصل الى 5 مليارات دولار على مدى خمس سنوات قادمة .

الفصل الثالث

مجلس التعاون لدول الخليج العربي

يهدف هذا الفصل الى إلقاء الضوء على فكرة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاهداف التي يسعى اليها ، اضافة الى أهم الأجهزة التي يتكون منها ، وفي نهاية الفصل سيتم التطرق الى أثر الربيع العربي على الدول الأعضاء للمجلس اقتصادياً .

تعد منطقة الخليج العربي احدى أهم المناطق الحيوية في العالم ، إذ تحتل موقعاً متميزاً بين قارات العالم العالم (اسيا, افريقيا , اروبا)فضلاً عن كونها تشرف على ثلاث من أهم الممرات المائية (البحر الاحمر، بحرالعرب ، والخليج العربي) مما يكسبها أهمية استراتيجية على صعيد خطوط النقل الجوية والبرية والبحرية وحركة التجارة الدولية والاقليمية ، اضافة الى ماتمتلكه منطقة الخلييج من ثروات طبيعية لاسيما الثروة النفطية والغاز الطبيعي .

وادراكاً من دول الاقليم العربية لما بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الاسلامية والمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها ،ورغبة منها في تحقيق التنسيق والتكامل بينها في جميع الميادين ، واقتناعاً منها بأن التنسيق والتعاون فيما بينها يخدم الأهداف السامية للأمة العربية ، وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً الى وحدة دولها ، جاء انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة سياسية واقتصادية اقليمية ، تضم ست دول هي: (السعودية ، الكويت ، قطر ، البحرين ، عُمان ، الامارات العربية المتحدة).(1)

---

(1) انظر:ديباجة النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي , الموقع الالكتروني للمجلس

http://www.gcc-sg.org/indexfc7a.html?action=Sec-Show&ID=1

المبحث الاول

البنية التنظيمية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

المبحث الاول : نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربي

جاءت نشأة مجلس التعاون الخليجي في اطار التحولات الاقليمية العديدة التي شهدتها المنطقة العربية بعامة ومنطقة الخليج خاصة ،فلم تكن نشأة المجلس طبيعية وفي ظل ظروف عادية ، انما جاءت تعبيراً عن حجم الأزمات والمخاطرالتي تواجهها الدول الخليجية مجتمعة ، حيث بقيت ظروف هذه النشأة مصاحبة للمجلس منذ ظهوره إلى حيز الوجود في العام 1981 م، ويمكن القول أن ظروف نشأة المجلس قد ألقت بظلالها على عمل المجلس ، وايضا على كافة الممارسات الخاصة به فيما بعد .(1)

ومع أن الحافز الذي عجل بتأسيس مجلس التعاون الخليجي كان رد فعل على حدث اقليمي خطير ، ألا وهو وقوع الحرب العراقية الايرانية ، إلا أن أعضاءه الستة تجمع بينهم في واقع الامر عوامل جغرافية وانسجام اجتماعي وظروف اقتصادية متشابهة تكفل لهذا التجمع امكانية الاستمرار ، ولم تكن نشأة المجلس وليدة اللحظة وإنما سبقتها أفكار وجهود كثيرة من بعض دول الخليج الست ، ولعل أبرزها ماقام به أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح في اثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي في العاصمة الأردنية عمّان في العام 1980م ، إذ قام أمير الكويت باطلاع قادة الخليج على بعض الأفكار حول قيام وحدة خليجية ، وتم النقاش لأول مرة حول موضوع إنشاء المجلس في عام 1980م.(2)

وفي اجتماع عقد في أواخر هذا العام في السعودية تم بحث هذا الموضوع جدياً بين قادة دول الخليج ,وتم التفكير في قيام وحدة في الخليج على أساس مشاركة الدول الست ، ومن هذا المنطلق عقد وزراء خارجية الدول الست اجتماعين احدهما في مدينة الرياض في 4 شباط والثاني في مسقط 9-10 اذار من العام 1981م حيث تم الاتفاق على على انشاء مجلس التعاون وعلى النظام الاساسي له ، وفي 25 ايار عام 1981م عقد المؤتمر الأول لقمة مجلس التعاون لدول الخليج العربي في مدينة ابو ظبي .(3)

---

(1) عبد العظيم , صلاح ,(2007) , مجلس التعاون الخليجي بعد ربع قرن : اجواء النشأة وتحديات الحاضر , مجلة اراء حول الخليج , العدد 30 , ص 21

(2) العنزي , ناصر حماد , (2008) ,مجلس التعاون الخليجي والتحديات الامنية العربية (1990-2006) , رسالة ماجستير منشورة , الجامعة الاردنية , ص 7

(3) العنزي , ناصر حماد , مرجع سابق ,ص 8

لقد أُعتبر هذا الاجتماع المؤتمر الرئيسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والبداية القانونية للمجلس ، حيث تم اختيار أمين عام المجلس (عبدالله يعقوب بشارة) وتم أيضاً تشكيل هيئة تسوية المنازعات وتدوين النظام الداخلي للمجلس ، وبعدها بفترة اي مابين 9-10 تشرين الثاني من عام 1981م وقع قادة الدول الأعضاء الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في الدورة الثانية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون التي عقدت في الرياض .(1)

المتطلب الثاني : أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومبررات إقامته

حدد النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي أهداف المجلس في ما يلي: (2)

1- تحقيق التنمية والتكامل والترابط والصلات بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

2- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

3- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية ،والتجارية والجمارك والمواصلات ، والشؤون التعليمية والثقافية والشؤون الاجتماعية والصحية والاعلامية والسياحية .

4- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة وإنشاء مراكزبحوث علمية مشتركة .

---

(1) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ,(2002) ,مجلس التعاون لدول الخليج عشرون عاماً من الإنجازات ، الرياض ، السعودية ,ص 12

(2) النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

وبعد الاطلاع على أهداف قيام المجلس يتبين أن أهداف مجلس التعاون الإقتصادية والإجتماعية محددة بشكل واضح ، بينما ذكرت الأهداف السياسية في النصوص الأكثر عمومية ، إذ لم يذكر بوضوح الأهداف السياسية والعسكرية أو الأمن الخارجي أو حتى تأسيس مؤسسة عسكرية وتأهيلها لدرء الخطرالخارجي ، و يتضح من هذه الأهداف أن البعد الأمني في تلك الوثيقة يكاد يكون غائباً، وهو ما حاول قادة الدول الست تعويضه سياسياً ، حين شددوا في البيان الختامي للقمة التأسيسية على أنهم يؤكدون : "إن أمن المنطقة واستقرارها انما هو مسؤولية شعوبها ودولها وأن هذا المجلس انما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها" .(1)

إن هذا الموقف لم يكن موجهاً إلى كل القوى العالمية ، فقد كانت دول الخليج العربية مستعدة لقبول أن تقوم الولايات المتحدة الامريكية بأي دور أمني تفرضه التطورات ، ولكن بشرط ألا يكون ذلك في اطار اتفاقيات ملزمة تدخل المنطقة بشكل رسمي في اطار الصراع العالمي أو مواجهة مباشرة مع إيران ، والواقع أن الولايات المتحدة أبدت من جانبها حرصاً واهتماماً على أداء هذا الدور طوال فترة رئاسة رونالد ريجان (1980-1988) الأمر الذي مكن النظم الخليجية من حماية أمنها على المستويين الداخلي والخارجي .(2)

إن مجلس التعاون الخليجي من المعروف عنه أنه قد ظهر في مرحلة كان الخليج العربي يضطرب أمنياً وعسكرياً ، خصوصاً بعد سقوط نظام الشاه وقيام الثورة الايرانية عام 1979،وما رافق ذلك من تداعيات كانت تهدد دول المنطقة باسم تصدير الثورة إليها ، ولاستمرار إيران احتلال الجزر الاماراتية الثلاث (طنب الكبرى – الطنب الصغرى – وأبو موسى) وما تبعه من نشوب الحرب العراقية – الإيرانية واستمرارها لمدة ثمان سنوات ، كل ذلك فرض على مجلس التعاون لدول الخليج العربي أن تجعل قضية الأمن والدفاع في مقدمة أولوياته ،وبالرغم من أن البيان الختامي الأول لمجلس التعاون الخليجي في أبو ظبي 1981،لم يناقش قضية أمن الخليج بصورة واضحة ، إلا أنه أشار إلى : "أن الحديث عن فراغ القوة في المنطقة والثروة التي ليس لها صاحب يمكن ان ينتهي للابد ، اذا قام أصحاب البيت بعزم ثابت وتأكيد بدورهم الجماعي" .(3)

---

(1) البستكي , نصرة عبدالله , (2003) , امن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق , (بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر), ص91

(2) نفس المصدر , ص 91

(3) الشمري ,عبد المحسن لافي ,(2011-2012) ,مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة , رسالة ماجستير , جامعة الشرق الاوسط ,الاردن ,عمان ,ص ص 44-45

إنه لعمل كبير أن تلتئم دول الخليج العربية في كتلة واحدة وأن ترتبط اقتصادياً وسياسياً داخل كيان واحد ألا وهو مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،الذي كان حلم شعوب الخليج العربي وقد حققته لهم القيادة السياسية ،إدراكاً من كل دولة من الدول الاعضاء ، بما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة، وما تشعر به من أهمية قيام تنسيق وثيق بينها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية ،وأيضاً لايمانها بالمصير المشترك ووحدة الهدف لرعيتها في تحقيق التكامل والترابط بينها في جميع الميادين أن تقيم تنظيماً يهدف إلى تعميق وتوثيق الروابط والصلات والتعاون بين أعضائه في مختلف المجالات يطلق عليه "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" .

وعلى الرغم من أن وقوع الحرب العراقية الايرانية كانت الحافز لتأسيس مجلس التعاون الا أن الدول الست الأعضاء جمعتهم في الواقع عوامل جغرافية وانسجام إجتماعي وظروف اقتصادية متشابهة تكفل لمثل هذا التجمع إمكانية الاستمرار.

وتشير العديد من المراجع إلى أن هنالك مجموعة من الأسباب أدت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي في عام 1981م , وتتلخص أهم هذه الأسباب بالتالي :

***أسباب ومبررات قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي**

أولاً- أسباب سياسية

لقد ساهمت الثورة الايرانية كما ترى الباحثة في زيادة الشعور والحاجة لدول الخليج العربية للتعاون فيما بينها، مما كان له أثر في انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، فمنذ وصول الزعيم الايراني آية الله خميني في عام 1979 واعتلائه عرش السلطة في إيران ،وسياسات منطقة الخليج باتت مضطربة . بسبب أن نظام الخميني كان يرى في الأنظمة الحاكمة بدول الخليج أنظمة طاغية وغير إسلامية وتابعة للولايات المتحدة ، بل وهدد الزعيم الايراني آية الله خميني بتصدير الثورة الى دول الخليج العربي .

وقد شكك في إستقلال دول المنطقة حيث أعلن وزير الخارجية الإيراني في 20 شباط عام 1980أن أراضي دول الخليج تاريخياً جزءٌ من الأراضي الايرانية وتلاه تصريح من مسئول إيراني يطالب فيه بدولة البحرين ،وبعد ذلك قامت إيران بأعمال تخريبية ففي دولة البحرين تم إلقاء القبض على 73 من الشيعة الموالين لإيران كانوا قد خططوا للاطاحة بالسلطة ، كما شهدت الكويت محاولة للإعتداء على أمير البلاد ، وكانت هنالك محاولة للإعتداء على الحرم المكي في عام 1979، ولم تقتصر الأعمال الإيرانية فقط على التخريب بل عمدت إلى مساندة الحركات الاسلامية المنشقة في المنطقة ، ونتيجة

لمثل هذه الممارسات العدوانية من قبل إيران ،كان على هذه الدول أن تعيد ترتيب البيت الخليجي من خلال قيام كيان موحد تستطيع من خلاله دفع الخطر الايراني .(1)

ولقد كان لإندلاع الحرب العراقية- الايرانية دورٌ في قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي في عام 1980 ،وذلك نتيجة للانعكاسات التي ترتبت عليها تهديدات أمنية لدول الخليج العربية ، مما زاد الشعور بالخوف لدى دول الخليج من احتمال إمتداد الحرب إلى أراضي دول المنطقة،ولقد حاول العراق أن يُدخل دول الخليج العربي في حربه مع إيران كونه كان يعتبر نفسه المدافع الأول عن الحدود الشرقية للوطن العربي .

وهو الأمر الذي لم يكن للمنطقة أن تقبل به ، فقد رأى بعض المحللين أن تلك الحرب كانت حرباً لتغيير الوضع القائم سواء سياسياً وجغرافياً واجتماعياً ، وقد كان من شأن تغيير الوضع القائم ليس تدمير المنطقة وحدها إنما تدمير رموزها وقيمها ،وقد كانت الرسالة واضحة من هذه الحرب وهي على دول الخليج أن تفكر وتتصرف بطريقة غير تقليدية إذا أرادت أن تواجه عملية تغيير الوضع القائم ، وقد كان مجلس التعاون الخليجي هي تلك الصورة غير التقليدية .(2)

فلقد سعى العراق في ظل ثلاث حكومات مختلفة لتحقيق مزاعمه بأن الكويت هي جزء من العراق بحجة أن الكويت كانت تابعة لمتصرفية البصرة إبان الحكم العثماني للعراق بحسب مزاعم العراق هذا النزاع كان امتداداً للنزاع بين القوى المستعمرة في السابق لتلك المنطقة، وفي الثلاثينات قام العراق بمحاولات عدة لضم الكويت,، وفي عام 1939 حاول الملك غازي بن فيصل غزو الكويت.(3)

ولقد شجع استقلال الكويت في عام 1961 وإزالة كل الوجود البريطاني تجديد المطالبة بالكويت في ظل حكم عبد الكريم قاسم ، الامر الذي قامت على أساسه الكويت بتوقيع اتفاقية دفاعية مع بريطانيا كي تحول دون قيام العراق بعمليات عسكرية ودخلت الكويت عضواً في الجامعة العربية بالرغم من معارضة العراق ، وفي عام 1973 هاجمت القوات العراقية مركزين على الحدود الشمالية للكويت ثم

---

(1) المري , علي , مرجع سابق , ص 2

(2) العنزي , ناصر العقيل, مرجع سابق , ص 24

(3), عبيد , نايف علي ,(2002) , مجلس التعاون الخليجي من التعاون الى التكامل , (بيروت :مركز الوحدة للدراسات العربية) ,ط1,ص 51

انسحبت تلك القوات نتيجة لضغوط الجامعة العربية والسعودية ، وكانت ذروة النزاع حين اجتاحت العراق الكويت في 2 أب 1990 .(1)

ثانيا - أسباب اقتصادية :

إن احد أهم الأسباب التي أدت إلى قيام مجلس التعاون هو التغيرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية العالمية التي جاءت بحقيقة أن من يملك شيئاً يحتاج له الجميع لا يمكن أن يحافظ عليه بوسائل تقليدية ، وقد كان من هذه النتائج بروز الخليج كمنطقة تنتج النفط ، وهذا ما تحتاجه الدول الأخرى ،وقد طالبت دول المنطقة من دول الخليج بأن تأخذ في الحسبان حاجتهم ، وهذا يفسر الضغوط التي عاشت فيها المنطقة وأدت إلى ترابط عضوي بين دول الخليج الست وجعلها تتجه لإنشاء مجلس يجمعها معاً ، إلى جانب ذلك كان هنالك رغبة في مواجهة مشاكل التنمية والقوى العاملة والهجرة الأجنبية .(2)

ثالثاً- الأسباب الاستراتيجية والأمنية

وبالرغم من أن ميثاق المجلس لم ينص صراحة على الجانب الأمني إلا أن الهاجس الأمني هو الدافع الرئيس الذي دفع دول الخليج العربي إلى تشكيل هذا التنظيم الإقليمي إيماناً وقناعة منها بضرورة إتباع سياسة أمنية مشتركة تحقق الأمن الجماعي لهذه الدول ، وعليه فإن نشاطه يشمل الميدان الأمني ، بما في ذلك الحفاظ على أمن الخليج العربي وبالتالي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .(3)

وكان خوف دول مجلس التعاون الخليجي من الأطماع الإيرانية وخاصة بعد الثورة الإيرانية والتي أخذت بعداً عقائدياً إلى جانب البعد السياسي والإستراتيجي في السيطرة والهيمنة على دول المنطقة فضلاً عن الخطر السوفيتي الذي اقترب من منطقة الخليج ، وتنافسه مع الولايات المتحدة على مقدرات وثروات المنطقة وبالتحديد الطاقة النفطية،و بالإضافة إلى سياسة العراق الطموحة في المنطقة على الرغم من مساعدة تلك الدول العراق في حربها مع ايران، كل هذه كانت دوافع رئيسية للإتجاه نحو تشكيل كيان يحمي منطقة الخليج .(4)

---

(1) نايف , عبيد علي ,مرجع سابق,ص52

(2) الشمري, عبد المحسن لافي , مرجع سابق , ص 45

(3) رجب , يحيى ,(1989), الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر ,(الكويت :مكتبة دار العروبة), ط1 ,ص 55

(4) العنزي , ناصر حماد عقيل , مرجع سابق ,ص 26

إن تلك الأحداث من أبرز العوامل الحيوية التي دفعت الدول الخليجية لإقامة مجلس التعاون على الصعيدين الاستراتيجي والأمني , وهي رؤية سليمة وصحية من دول المجلس لتحقيق معادلة التوازن الإقليمي في الخليج ، حيث أردات إعادة ترتيب توازن القوى في منطقة الخليج.

ولا ننسى أن هنالك عوامل داخلية كان لها دور في قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، فهنالك تشابه كبير في النواحي التاريخية والثقافية والاجتماعية والسكانية والجغرافية والاقتصادية بين دوله ،فمن ناحية العوامل التاريخية والجغرافية، فإن دول الخليج العربي تتمتع بفرصة طبيعية ملائمة للاتصال البشري فيما بينهم دون أن تعيقهم أوتفصل بينهم بحار، حيث يتوافر فيهم درجة كبيرة من الوحدة في اللغة ، والدين ، والتراث والعادات وكلها أمور ساعدت على تجانس الأسس الإجتماعية كما أن دول المجلس تتشابه في المناخ والطقس ، فكلها تقع في منطقة ذات درجة حرارة عالية ونسبة رطوبة عالية .(1)

ومن الناحية الاقتصادية فهنالك عدد من المقومات التي إجتمعت في أعضاء دول المجلس منها:

1- التجاور الإقليمي الذي يسهل حركة التبادل وحركة العمالة .

2- وهنالك انسجام بين الأنظمة الإقتصادية والسياسية وكذلك الإجتماعية.

3- التشابه في العوامل الإقتصادية ومستويات ومكونات البنيان الإقتصادي في هذه الدول

كما أن دول المجلس تعاني من بعض المشاكل التي تتلخص في الاعتماد الأساسي على النفط كمصدر أساسي للدخل القومي وكعنصر أساسي في عملية تحريك العملية الإقتصادية ، وندرة الموارد البشرية ولعل هنالك تقارب في البنيان الإقتصادي لدول المجلس تتلخص في :

1- الإعتماد على إنتاج النفط كمحرك أساسي للعملية الإقتصادية .

2- الإعتماد على العمالة الوافدة في التنمية ، إذ تعاني دول المجلس قلة الموارد البشرية والفنية المتخصصة لذلك أصبحت تعاني من زيادة العمالة الوافدة.

3- مشكلة الأمن الغذائي إذ تعاني دول الخليج من محدودية الموارد الزراعية ، وضيق السوق المحلية.

---

(1) المري, علي , مرجع سبق ذكره ,ص25

ونتيجة لتلك العوامل والتحديات ترى الباحثة أن دول الخليج ارتات في التخلص من التبعيات الإقتصادية , والعمل على خلق إقتصاد خليجي متنوع ، وتحقيق التقدم والرخاء.

إن دول الخليج العربي تتشابه إلى حد كبير في أنظمتها السياسية ،وهو النظام الملكي أو الأميري ، والذي يعني تركز الحكم في عائلة واحدة ، ويكون الحكم وراثيا من الأب إلى الإبن أو الأخ الأكبر، وقد أخذت معظم تلك الدول في الفترة الأخيرة ونتيجة للترويج لحملات الديمقراطية ، بنظام تعدد المؤسسات داخل السلطة التنفيذية ووجود مجلس للوزراء اضافة الى وجود جهاز تشريعي ، وسيادة استقلال القضاء ،وفي داخل إطار مجلس التعاون الخليجي العربي حدث تقارب بين تلك الدول الأعضاء من خلال أوجه التعاون المشتركة على كافة الصعد منها السياسية والإقتصادية.(1)

وكانت تلك العوامل من العوامل الداخلية التي ساهمت أيضاً في إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي بات يواجه تحديات في ظل التحولات الدولية .

ومن هنا يمكن القول أن مجلس التعاون الخليجي قد قام استناداً إلى مجموعة حقائق من أهمها :

أولاً: لا توجد دولة عربية واحدة تستطيع أن توفر لنفسها أمناً داخلياً وخارجياً بمعزل عن الأمن القومي العربي.

ثانياً: أن قضايا التنمية هي أطروحة قومية وحدودية ، فلا يمكن توفير التنمية في إطار كيان صغير مغلق ، وبالتالي فإن قضايا التنمية في الوطن العربي هي قضايا قومية وليست قطرية وتتضمن ضرورة التكامل والتنسيق والتنوع .(2)

ثالثاً: أصبحت التجمعات الإقليمية سمة العصر ، وفي ظل القطرية العربية وفي إطار البحث عن صيغة توافق بين الخصوصية القطرية وحتمية التجمع ، يصبح مجلس التعاون الخليجي صيغة منطقية للتجمع الإقليمي بين دول لها السمات والخصوصيات التي تجعلها كياناً متكاملاً وهي تملك الماضي نفسه في تشابكها العائلي ، وتركيبتها الإجتماعية ، وهو الصيغة المناسبة لجمع شمل أهل الخليج.(3)

---

(1) اسماعيل , محمد,مرجع سابق ,38

(2) الشمري ,لافي , مرجع سابق ,ص47

(3)) بشارة , عبدالله يعقوب ,(1988) , التعاون الاقليمي خطوة على طريق الوحدة العربية " الدولة القطرية وامكانيات قيام دولة الوحدة العربية ,ص 90-91

عضوية مجلس التعاون الخليجي وأجهزته الإدارية

كانت عضوية مجلس التعاون محور المادة الخامسة من النظام السياسي للمجلس والتي نصت على "أن المجلس يتكون من الدول الست التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض في اليوم الرابع من شباط عام 1981،وبذلك فإن مجلس التعاون يعد تنظيماً دولياً محدود العضوية ،فتحديد أعضاء المجلس بالاسم دون فتح باب العضوية بعني أن عضوية المجلس مغلقة على الست دول، حيث تقوم العضوية في المجلس على مبدأ السيادة والمساواة القانونية ، إذ أن لكل دولة من الدول الأعضاء صوتاً واحداً أياً كانت مساحتها أو كثافتها السكانية أو الموارد الطبيعية أو ثروتها الإقتصادية .(1)

أما ما يتعلق بأجهزة المجلس وآلياته ، فيمكن تحديدها بما يلي :

أ) المجلس الأعلى : تختص مهمة المجلس الأعلى بوضع السياسة العليا للمجلس والخطوط الأساسية التي يسير عليها ، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول ، ويجتمع في دورة عادية كل سنة بحيث يجوز عقد دورات استثنائية بناءاً على طلب أي دولة من الدول الأعضاء ،ويجري التصويت داخل المجلس بحيث أن لكل دولة من أعضاء المجلس الأعلى على صوت واحد ، وتصدر القرارات بالمسائل الموضوعية بإجماع الدول الحاضرة المشتركة بالتصويت ، وفي المسائل الإجرائية تكون بالأغلبية .

ب) المجلس الوزاري : يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء ، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى ، حيث يعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاث أشهر ، بحيث يجوز عقد الدورات الإستثنائية بناء على طلب أي دولة من الدول الأعضاء وتأييد عضو آخر ، حيث يعتبر انعقاده صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء ، وتشتمل اختصاصات المجلس الوزاري ، من بين أمور أخرى ، اقتراح السياسات ووضع التوصيات التي تهدف إلى تطوير التعاون بين الدول الأعضاء والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات ، بتوصيات يرفعها إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار ، وكذلك يقوم المجلس بتهيئة

---

1) البحارنة , حسين محمد ,(1993) , مجلس التعاون ودوره الرائد في تحقيق الوحدة الخليجية , الندوة العلمية الرابعة " دول مجلس التعاون الخليجي وحدة التاريخ والمصير ", مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية , المجلد الثاني

اجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله ، وعملية التصويت في المجلس الوزاري تماثل إجراءات التصويت في المجلس الاعلى لدول الخليج العربية .

ج) الأمانة العامة : تتكون من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين , ويقع مقر الأمانة العامة في مدينة الرياض ، وتتكون الأمانة العامة من القطاعات التالية :الشؤون السياسية والأمنية والعسكرية ،والإنسان والبيئة والقانون والشؤون المالية والإدارية ، ومركز المعلومات ، ومكتب الأمين العام ،والشؤون الإعلامية ، والمكتب الفني للإتصالات ومقره البحرين وبعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في (بروكسل).(1)

إن فكرة مجلس التعاون تمثل درجة عالية من النضج السياسي واستيعاباً عميقاً لمسار العلاقات بين الدول والشعوب نحو التكتل والتوحد وإقامة التجمعات الإقليمية ، وإن أهم عناصر القوة في المجلس هي استناده إلى قاعدة شعبية متجانسة إجتماعياً وثقافياً ودينياً وصلات أسرية بين شعوبها ، وقد تعززت عناصر المتانة والديمومة باعتماد المجلس منذ البداية منهاجاً يستند إلى التدرج والتأني في المسيرة التعاونية ، لكي تمضي مسيرة العمل المشترك نحو أهدافها بخطوات مدروسة وواثقة .

---

(1) مجلس التعاون الخليجي ,الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي , النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

المطلب الثالث: مقومات ومحددات مجلس التعاون لدول الخليج العربي

أ) الجانب السياسي للمجلس :-

تمثل دول المجلس من الجانب السياسي ، تركيبة متجانسة فكراً ومنظوراً ،تجمعها التجربة التاريخية ، ويربطها الموقع الجغرافي والحدود المشتركة ، وهي عوامل أسهمت في إيجاد رؤية متقاربة،حيث عمل مجلس التعاون على صياغة مواقف مشتركة تجاه القضايا السياسية المختلفة ، والتعامل مع العالم كتجمع واحد على صعيد السياسة الخارجية إنطلاقاً من الأسس والثوابت التي تدعو إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل النزاعات بالطرق السلمية ، ودعم القضايا العربية والإسلامية ، ودعم الاستقرار الإقليمي والسلام العالميين وتعزيز مساحة الاعتدال السياسي .

فقد ساهم التجانس بين دول المجلس في تمكينها من تبني مواقف موحدة تجاه العديد من القضايا الأساسية ، أهمها قضية الإحتلال الايراني لجزر الامارات الثلاث (طنب الكبرى , طنب الصغرى ,أبو موسى)، والعلاقات مع إيران والملف النووي، وأيضا العدوان العراقي على الكويت فقد مثل هذا العدوان خطورة على مجلس التعاون وعلى استمرار بقاءها ، إذ احتلت هذه القضية أولوية مطلقة في التعامل معها من قبل المجلس ، الأمر الذي تطلب تحركاً جماعياً لدول المجلس للحيلولة دون إنتشار مساحة تلك الحرب .(1)

وعليها أسهمت الجهود السياسية لدول المجلس في تسليط الضوء على الحرب بإيجاد الحل المناسب من خلال عمل دبلوماسي مشترك لمساندة الشرعية الدولية ، وأثمرت تلك الجهود في صدور قرار مجلس الأمن رقم 540 ,في أكتوبر 1983 ،الذي دعا إلى وقف العمليات العسكرية في الخليج ،وأسهمت في إصدار قرار من مجلس الأمن في عام 1987 رقم 598 الذي يُعد تاريخياً أدى إلى قبول الطرفين (العراق والكويت) الى وضع نهاية لتلك الحرب المدمرة.(2)

نرى أن دول المجلس تحركت في هذه الحرب من منطلق أساسه، أن أي اعتداء على أي دولة من دوله هو اعتداء على جميع دول المجلس وهذا ما حدث من أجل تحرير الكويت من الغزو العراقي ، حيث وظفت دول المجلس رصيدها السياسي والدبلوماسي ، وتسخيرقدراتها العسكرية والمادية من اجل

---

(1)المطيري , وضحة ذيبان غنام , (2010-2011), دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ امن منطقة الخليج 2003-2010,رسالة ماجستير , جامعة الشرق الاوسط , عمان , الاردن ,ص29

(2)نفس المصدر , ص 30

التحرير الذي تحقق في عام 1991، من خلال مطالبتها بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإزالة آثار الغزو والاحتلال ،وأظهرت دول مجلس التعاون بعد سقوط النظام العراقي ،حرصها على الوقوف مع الشعب العراقي في محنته السياسية التي وجد نفسه فيها ، من خلال تأكيدها على سيادة العراق ووحدة أراضيه، ونبذ جميع أعمال العنف والاعتداءات على أمن الشعب العراقي.

كما ووقفت دول المجلس إلى جانب البحرين جراء الأحداث والمظاهرات التي مرت بها خلال عام 2011 واستجابت لها في إرسال قوات درع الجزيرة من منطلق المحافظة على الأمن الجماعي المتكامل والمتكافل ، وعدم السماح لأي طرف خارجي بالتدخل في الشؤون الداخلية للبحرين.(1)

وللعمل على التقارب بين دول المجلس على المستوى السياسي يجب اتباع مايلي : (2)

أولاً- العمل على دعم العلاقات بين دول المجلس على كافة المستويات وخصوصاً المستوى السياسي من خلال التفاعل والتشاور والتنسيق في كافة القضايا الدولية والإقليمية .

ثانياً – المحافظة على عقد الاجتماعات السنوية على مستوى وزراء الخارجية ومستوى رؤساء الدول و الهدف من تلك اللقاءات متابعة التوجهات التي يطرحها القادة ، وأن تكون التوصيات الصادرة محل تنفيذ وليست مجرد اقتراحات ، وأن يكون ضمن هذه التوصيات توصيات تضمن إقامة علاقات التعاون الثنائي بين دول المجلس .

ثالثاً – قيام قادة المجلس بإصدار بيانات في كافة القضايا والأحداث سواء على الساحة العربية والدولية من خلال اللقاءات والإتصالات والمشاوات فيما بينهم ، مما يمنحها قوة سياسية من خلال هذا التوحد في الرأي حيال تلك القضايا .

---

(1) مجلس التعاون الخليجي , السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي, الاحداث في مملكة البحرين

http://www.gcc-sg.org/index7a21.html?action

(2) اسماعيل , محمد صادق , مرجع سابق , ص 114

ب) الجانب الإقتصادي للمجلس :

جاءت أهمية منطقة الخليج الاقتصادية بعد إكتشاف النفط مما أعطى منطقة الخليج دوراً عربياً مميزذو أاهمية دولية وعالمية ، فاضافة إلى أنها تتمتع بموقع استراتيجي وجيوسياسي وحيوي، تتمتع كذلك بمقدرات اقتصادية ونفطية ومالية هائلة، إذ تعد المنطقة الأولى بالعالم التي تشكل محور الاقتصاد العالمي بإعتبارها نواة الإنتاج النفطي العالمي .(1)

فقد كان لإكتشاف النفط دوراً كبيراً في إنتعاش الاقتصاد الخليجي بعدما كان يعتمد على الزراعة والصناعات والحرف اليدوية فقد أصبح الاقتصاد الخليجي يعتمد على النفط كمصدر رئيس في الحياة الإقتصادية الخليجية فالعائدات النفطية تشكل أضخم العائدات الإقتصادية لدول الخليج، فله دور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وعائدات النفط تذهب بصورة مباشرة من شركات النفط العالمية إلى خزائن الدولة .

وعليه فقد شكل النظام الأساسي لمجلس التعاون والإتفاقية الاقتصادية وقرارات المجلس الأعلى المرجعية الأساسية للعمل الاقتصادي المشترك بين الدول الأعضاء ،إذ يشكل التكامل والترابط في المجال الاقتصادي ،أحد الأهداف الأساسية لمجلس التعاون المنصوص عليها في النظام الأساسي ، إذ حددت المادة الرابعة من النظام الأساسي الأهداف الرئيسية لمجلس التعاون على النحو التالي :

1- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط وتعميق وتوثيق الصلات بين الدول الأعضاء في جميع الميادين.

2- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما فيها الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك.

ولقد تم توقيع إتفاقية إقتصادية موحدة وذلك في الدورة الثانية للمجلس الأعلى في نوفمبر 1981 لترسم خطة العمل الإقتصادي المشترك بين الدول الأعضاء ، ومراحل التكامل والتعاون الإقتصادي بين دول المجلس ولتشكل نواة البرامج التكاملية التي وضعها بشكل مفصل و شملت : (2)

1- تحقيق المواطنة الاقتصادية لمواطني دول المجلس .

(1) المطيري , وضحة ذيبان , مرجع سابق ,ص20

(2) مجلس التعاون الخليجي , الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي , اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي , الاهداف والانجازات

http://www.gcc-sg.org/indexd087.html?action

2- تقريب وتوحيد الأنظمة والاستراتيجيات والسياسات في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية .

3- تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس ، وفق خطوات متدرجة ،بدءاً بإقامة منطقة حرة ، ثم الاتحاد الجمركي ، وثم استكمال السوق الخليجية المشتركة ، وانتهاءً باتحاد نقدي واقتصادي .

4- ربط البنى الأساسية وإقامة المشاريع المشتركة .

وفيما يلي أهم الإنجازات الاقتصادية التي تمت بعد نشوء مجلس التعاون :

حيث تم التوقيع على إتفاقية اقتصادية موحدة بين دول المجلس في الرياض بتاريخ تشرين الثاني 1981 ، وتتكون الاتفاقية من (28) مادة تمثل الأساس للتعاون بين دول المجلس و سعت الإتفاقية إلى تحقيق التنسيق والتكامل في القطاعات الرئيسية .(1)

وفيما يلي بعض الانجازات :

1- في مجال التعاون المالي والنقدي، ركز المجلس على تجسيد المواطنة الخليجية في كافة الأنشطة التجارية والعقارية والصناعية والاستثمارية وفي المجال النقدي،أقر المجلس الأعلى في قمة مسقط (ديسمبر2001م) لتحقيق متطلبات الاتحاد النقدي وتحقيق مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الإقتصادية المالية والنقدية والتشريعات المصرفية ، وفي ضوء ذلك تم في ديسمبر 2005م موافقة المجلس الأعلى على معايير التقارب الإقتصادي اللازمة لقيام الإتحاد النقدي ، بالإضافة إلى الإنتهاء من مسودة التشريعات والأنظمة الخاصة بالسلطة النقدية المشتركة التي ستتولى مهام إصدار العملة الخليجية ووضع وإدارة السياسة النقدية الموحدة. (2)

2- وفي مجال التعاون الجمركي، اعتمد المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين ديسمبر 2001م النظام الموحد للجمارك لدول مجلس التعاون ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية وبدء في تطبيقه

---

(1) موقع الرسمي لمجلس التعاون الخليجي ,الامانة العامة , الانجازات الاقتصادية , الاتفاقية الاقتصادية الموحدة

http://www.gcc-sg.org/index95fb.html?action

(2)) بوابة الخليج الاقتصادية ,اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي , نبذة مختصرة عن اقتصاديات دول المجلس

http://www.fgccc.org/index.php/page/1

اعتباراً من الأول من يناير 2002م. كما قرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين ديسمبر 2002م بدء العمل بالإتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون تجاه العالم الخارجي اعتباراً من الأول من يناير 2003م .(1)

3- تم في ديسمبر 2007 إعلان قيام السوق الخليجية المشتركة بعد إستكمال متطلباتها الرئيسة ، وذلك اعتباراً من الأول من يناير2008 ,وتهدف السوق المشتركة الى تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في ممارسة الانشطة الاقتصادية ، وتنقل رؤوس الاموال والاستثمار .(2)

4- وفيما يتعلق بحماية المنتجات الوطنية بدول المجلس اعتمد المجلس الأعلى في دورته التاسعة المنعقدة بالمنامة 1988م النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني بدول المجلس كما وافق المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين المنعقدة بالدوحة 2002م على توصية وزراء المالية والاقتصاد الوطني بدول المجلس في اجتماعهم التاسع والخمسين بشأن كيفية حماية الصناعات الوطنية في دول المجلس بعد قيام الاتحاد الجمركي .(3)

5- أقر المجلس الاعلى على اقامة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي اعتبارا من يناير 2003 .(4)

إن قيام مجلس التعاون الخليجي في بداية عقد الثمانينات جاء نتيجة لادراك دول الخليج حجم ومستويات التحديات والأخطار التي تواجه مجتمعها ،خصوصاً في ضوء تزايد حجم التهديدات والتحديات الداخلية والخارجية، والتي تحتاج للبحث عن منظمة أو تنظيم قادر على تجميع الجهود الإقليمية بين الدول الأعضاء للوصول الى مرحلة تكون فيها قادرة على حماية أمنها دون اللجوء إلى أي قوى خارجية سواء إقليمية أو دولية ، ولا شك أيضاً أن لدول مجلس التعاون الخليجي أهمية كبيرة

---

(1) نبذة مختصرة عن اقتصاديات دول المجلس , مرجع سابق

(2) مجلس التعاون الخليجي , الامانة العامة , السوق الخليجية المشتركة

http://sites.gcc-sg.org/GCCMarket/

(3) نبذة مختصرة عن اقتصاديات دول المجلس, مرجع سابق

(4) مجلس التعاون الخليجي , الامناة العامة , المكتبة الرقمية , انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون المالي والاقتصادي 2002-2010 http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action

على المستويين الاقليمي والدولي بإعتبارها مصدر حيوياً للطاقة التي يحتاجها العالم ، ولتبقى الدول الأعضاء محافظة على هذا الوضع ، فيجب عليهم البحث عن مشروعات مشتركة وترتيبات استراتيجية جديدة

ولتدعيم العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس عليها اتباع مايلي : (1)

اولا- العمل على اتباع سياسات واليات جديدة تؤدي الى زيادة القدرة التنافسية لاسواق المال الخليجية الخارجية .

ثانيا – تطوير قوانين التجارة والاستثمار والعمل للتوصل الى تعرفة جمركية موحدة واتخاذ الاليات اللازمة للتفاعل مع التغيرات الاقليمية والعالمية

ثالثا – تشجيع الدول الاعضاء اقمة المشروعات الصناعية المشتركة خاصة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات والتي تسعى دوما الى اقامة مشرعات ضخمة ذات راس مال كبير

رابعا- اقامة لقاءات دورية لوزراء الصناعة والتجارة والاقتصاد بدول المجلس للبحث دوما عن اطر للتعاون وتوسيع قاعدة التجارة الخارجية من خلال عقد الاتفاقيات التجارية التي تحظر استيراد المواد المتوفرة بدول الخليج .

---

(1) اسماعيل , محمد صادق , مرجع سابق , ص101

المبحث الثاني

الانعكاسات السياسية للثورات العربية على مجلس التعاون لدول الخليج العربي

المطلب الأول : تأثر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بالثورات العربية

منذ أن انطلقت الثورات العربية ، سعت دول مجلس التعاون إلى صد رياح التغيير عنها بعد ما تصاعدت المطالب الشعبية في بلادها بإجراء إصلاحات على غرار الثورات العربية ، مطالبين بتطبيق "الملكيات الدستورية " ولكنها بذلت جهوداً لوقف أي حراك شعبي يطالب بالتغيير،وأكدت دول الخليج من حين لآخر على مناعتها من تداعيات هذه الثورات التي انعكست بدرجات متباينة على تفاعلات دول المجلس وخياراته في علاقاته مع القوى الدولية والإقليمية التي تأثرت مصالحها بفعل هذه الثورات وتداعياتها . إلا أنه على الرغم من إدعاء دول الخليج العربي أنها غير معنية من رياح التغيير ، وأنها حالة استثنائية في محيطها العربي ، وأن لديها حصانة ضد حركة الإصلاح الديمقراطي ، إلا أن الحقيقة أوضحت عكس ذلك ، فرياح التغيير طرقت أبواب دول المجلس وتعاملت مع الثورات العربية منذ 2011بجدية تامةخاصة بعد أن رأت ما يحدث في البحرين عن قرب.

فقد كانت ثورتا تونس ومصر ملهمتين لقطاعات شعبية واسعة في الخليج خاصة فئة الشباب على مواقع التواصل الاجتماعي ، وجرت محاولات عديدة في العالم الافتراضي و أرض الواقع لنقل هذه التجارب والدعوة لمسيرات شعبية ورفع مطالب الإصلاحات ، ولكن هذه المطالب اصطدمت بالحالة الخليجية العصية على التغيير ، حيث قوى البقاء والاستمرار أقوى بكثير من قوى الإصلاح والتغيير ، فقد وظفت الحكومات الخليجية مواردها وإمكانياتها الضخمة لخلق وظائف جديدة في القطاعت الأمنية وحدها من أجل منع إنتقال عدوى التغيير إلى الخليج العربي .(1)

فنلاحظ أنه مهما زادت خصوصية دول الخليج العربي في المنطقة ، فالأساس أنها لاتعيش في فراغ ولاتستطيع الابتعاد عن الأحداث المحيطة بها ،فدول الخليج هي جزء من النظام الإقليمي العربي، تتاثر بما يجري حولها وتؤثر فيه .

---

(1) عبدالله , عبد الخالق , انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي ,المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ,ابريل 2012,ص7

http://www.dohainstitute.org/release/ee7119ae-28f2-4495-8807-71cff25d1490

لذلك استبعد البعض نجاح الثورات في الخليج لعدم توافر قوى سياسية ومدنية تشكل قواعد القوة الناعمة للثورات،ويشير البعض إلي أن طبيعة الأنظمة الوراثية تفرض سقفاً محدداً للمطالب السياسية، ويشيرالبعض إلي العامل الخارجي والمصالح النفطية، و يبدو أن العامل الخاص بالاعتبارات الريعية النفطية هو الأساس الذي يعمل ضد الثورات في الخليج ، ويدل على تركز البؤر الثورية بكل من سلطنة عُمان والبحرين الأقل غناً بين دول الخليج، حيث تمكن الوفرة النفطية والعوائد الريعية هذه الأنظمة من "شراء" الثورات بالمال.(1)

ونتيجة لتحليل البعض نجاح الثورات أو فشلها في دول الخليج ظهر هنالك فريقان كل منهما نظر لهذه المسألة من زاويته الخاصة، ففريق يظن أن دول الخليج محصنة ضد التوابع الارتدادية لزلزال الربيع العربي لأسباب منها عدم وجود النفس الثوري في المجتمعات الخليجية، فهي لم تسجل طوال تاريخها الحديث أي مقاومة تذكر للحاكم المحلي باستثناء ثورة ظفار العُمانية ، بالاضافة إلى طبيعة الحياة الإقتصادية فغالبية الشعوب الخليجية تتمتع بمستويات اقتصادية جيدة، أما ثالث الأسباب فهو انعدام الاضطهاد السلطوي المبرمج ضد الشعوب، سواء كان هذا الاضطهاد في حرياتهم أم دينهم، أما الفريق الآخر يعتقد أن دول الخليج ليست بمنأى عن تأثير الربيع العربي فبغض النظر عن نوعية أنظمتها ومدى ولاء شعوبها ، إلا أنها في النهاية دول تتصارع مع معطيات العصر الحديث، فتتأثر وتؤثر بما يدور حولها .(2)

عند النظر إلى أسباب الفريق الأول نرى أنه يراهن على أن حكام الخليج بلا استثناء يتعاملون مع شعوبهم من خلال مبدأ يقوم على أساس الحاكم الذي يبحث عن رفاهية وأمن شعبه ، بينما يرى الفريق الثاني أن هناك أسباباً كثيرة تجعل من دول الخليج أرضاً صالحة لإنتقال الربيع العربي إليها، و هذه الأسباب إزدياد الوعي السياسي الشعبي وتنامي الرغبة الشعبية في مشاركة الأسر الحاكمة في حكم البلاد، مع إبقاء الملكية قصراً على حكامهم التاريخيين.

---

(1) سلامة , معتز , الاجراءات المسبقة لتجنب الثورات الشعبية في الخليج , مجلة السياسة الدولية الالكترونية
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/106/1579/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%8

(2) العتيبي , ناصر عبدالله , الإصلاح في دول الخليج العربي:هل دول الخليج محصنة ضد رياح الربيع العربي؟ , موقع القنطرة, تاريخ 5-11-2012
http://ar.qantara.de/content/lslh-fy-dwl-lkhlyj-lrby-hl-dwl-lkhlyj-mhsn-dd-ryh-lrby-lrby

المطلب الاول : الإجراءات السياسية والإقتصادية لمجلس التعاون بإتجاه الثورات العربية

أولاً - اتضح أن البحرين هي أكبر نقاط ضعف الحالة الخليجية ،فلقد مرت البحرين بتجربة صعبة وعنيفة ، وكانت ضمن أكبر الخاسرين من الثورات العربية في 2011حكومة وشعباً واقتصاداً ومجتمعاً فقد بدات المطالبة الشعبية في البحرين محقة ومشروعة بالنسبة للحكومة التي قبلت الحوار مع المعارضة لتحقيق الإصلاحات الدستورية ، لمرحلة ما بعد 14شباط والذي يصادف ذكرى عشرة أعوام على العمل بالميثاق الوطني .(1) فقد كان هناك اجماع وطني تام في البحرين على ضرورة تحقيق العدالة الإجتماعية والاصلاح الدستوري والديمقراطي .

فقد انزلق المجتمع البحريني إلى اصطفاف وتخندق طائفي غير مسبوق يهدد وحدتها ، وأصبحت قريبة من العنف الطائفي واحتمالات الحرب الأهلية بين السنة والشيعة ، مما استدعى تدخل الحكومة لإنهاء اعتصام دوار اللؤلؤة رمز الربيع العربي, وبمساعدة من قبل درع الجزيرة .(2)

فنرى أن البحرين كانت في بداية الربيع العربي قريبة من تحقيق مطلب التحول الى ملكية دستورية ،لكن المعارضة اندفعت وانحرفت مطالبها الاصلاحية المشروعة إلى سلوكيات ثورية ،رافعة بذلك سقف مطالبها لتصل إلى المطالبة باسقاط النظام ، ولاننسى أن هناك أسباباً أخرى دعت لإشعال فتيل الثورة في البحرين ومنها التدخل الإيراني في الشأن البحريني وذلك لأن النسبة الأكبر من الشعب البحريني هو شيعي وكذلك من الأسباب كانت التشكيلة السياسية للبحرين .

فقد كان للأزمة السياسية في البحرين خلال عام 2011 الأثر الكبير على النمو الاقتصادي حيث شهدت تعطلاً حذراً في الحياة الاقتصادية ، إلا أن في 2012 شهدت تعافياً نسبياً ، حسب التقرير السنوي لمجلس التنمية الاقتصادي في المملكة ، إذ أشار إلى النمو الاقتصادي الذي شهد تطوراً في التسعة أشهر الأولى من عام 2012 حيث بلغت نسبة معدل نمو إجمال الناتج المحلي القومي ما نسبته 4.4% خلال التسعة أشهر الأولى ،كما كانت القطاعات الصناعية والاستهلاكية والمالية المحرك الأساس للاقتصاد في عام 2012 على العكس من عام 2011 إذ كان قطاع النفط والغاز المحرك الأساسي للإقتصاد

---

(1) فخرو , علي محمد , انعكاس التحركات العربية من اجل الديمقراطية على البحرين , مؤسسة الجوار المتمدن , العدد 3399, التاريخ 17-6- 2011

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=263648

(2) عبدالله ,عبد الخالق , مرجع سابق , ص9

فقد تراجع نتيجة لخلل أصاب مصفاة أبو سعفة والتي تشكل حقل النفط الاساس للمملكة .(1)

ثانيا – عُمان

كانت الأحداث في عُمان العكس من البحرين ، فقد أدارت الأزمة بصورة سلمية وكذلك الاحتجاجات ، فقد بدات المسيرات الاحتجاجية في 17كانون الثاني في عدة مدن عُمانية ،وتظاهر يومها قرابة 200شخص ، وقد لعب الانترنت دوراً مهما في تنظيم هذه المظاهرات ، وتميزت هذه الإحتجاجات بالسلمية وعبرالمحتجين عن ولائهم للسلطان قابوس، موجهين اللوم نحو التجار والوزراء المفسدين ، وقد قام المحتجين بتقديم قائمة موضحين بها المطالب السياسية والاقتصادية ، وقد امتصت الحكومة هذه الاصلاحات بقرارات فيها فتح التوظيف لحوالي 50 ألف فرصة عمل ، وتغيير ثلث أعضاء مجلس الوزاري .(2)

وعليه استطاع السلطان قابوس الذي يحكم من عام 1970 ان يتجاوز تداعيات الربيع العربي بحنكة سياسية ، لكن الربيع العربي ترك بصماته في عُمان فالتيار النهضوي يرى أن عُمان تعيش إصلاحاً منذ عام 1970 ولا تحتاج إلى مزيد من الاصلاحات ، وأما التيارالاقتصادي الذي يمثل إتحاد رجال المال والأعمال والمؤسسة العسكرية المسؤولة عن الفساد المالي والإدراي قد خسر مواقعه ورجالاته وهو يعول على عودة سريعة بعد تراجع الربيع العُماني ،والتيارالإسلامي لم يكن لديه الحضور في الشارع العُماني ولم يستفد من الاحتجاجات لتأكيد شعبيته وحضوره ،وكذلك الحال لكل من التيار الثوري والإصلاحي .(3)

إن الحالة الخليجية لاتسمح برفع شعارات ثورية ،فدول مجلس التعاون الخليجي تتصرف كمجموعة فإذا تعرضت إحدى الدول الأعضاء لتهديدات من الداخل أو الخارج تتصدى لها ، وتأكد ذلك من خلال الأحداث التي جرت في البحرين ، فقد اتخذت الدول الأعضاء قراراً استراتيجياً لمواجهة انعكسات الربيع العربي بشكل جماعي بما فيها الخيار العسكري

---

(1)الشهابي , عمر هشام , الخليج الثابت والمتحول ,مركز الخليج لسياسات التنمية , 2013 ,ص 120

http://www.sabr.cc/resources/Khaleej_2013_Grand_Research_Final.pdf

(2) الخروبي , منصف ,عمان : الكن المنسي من الربيع العربي ,مركز دراسات وابحاث العرب ,العدد 9122,التاريخ 19- 12- 2012

(3) عبدالله , عبد الخالق , مرجع سابق ,ص11

ثالثاً – الكويت

انتقلت عدوى الربيع العربي إلى الكويت ، التي عُرفت بصاحبة أقدم تجربة دستورية وديمقراطية في الخليج العربي ، وتتميز الكويت بوجود حراك إجتماعي وسياسي قديم وغير منضبط وبوجود تيارات سياسية ناضجة ومعارضة قوية متجذرة في المشهد السياسي الكويتي.

وفي الوقت نفسه الذي شهد فيه العالم العربي تغيرات وتقلبات دراماتيكية، كان جلياً أن الكويت لم تكن بمنأ عمَّا يجري بالمنطقة، فقد خرجت مجاميع شبابية في ساحة الإرداة للمطالبة بتغيير دستوري يحول الكويت إلى إمارة دستورية تديرها حكومة منتخبة برئيس وزراء شعبي لا ينتمي للأسرة الحاكمة، وهو ما تقبله الشارع الكويتي ومجتمعه بفتور، خاصة أن ضابط إيقاع العمل السياسي هو الدستور الذي تعمل بمقتضاه الكويت منذ عام 1962، وهناك شبه إجماع على أن أي مطالبة بتعديله تعني خطوة نحو التقليل من الرقابة الشعبية المتمثلة بالبرلمان.(1)

نرى أن البعض رأى في الربيع العربي فرصة للدعوة الى إصلاحات سياسية ، والعمل ضد رئيس الحكومة والإطاحة بحكومته ، وإلى الدعوة أيضاً لإقامة احتجاجات شعبية متفرقة فيما عرف بساحة الصفاء والارداة ، حيث طالبت بقيام ملكية دستورية وحكومة منتخبة وقيام أحزاب سياسية وقد تجاوزت هذه الاحتجاجات لاقتحام مجلس الأمة الكويتي مطالبة بإستقالة رئيس الوزراء .

وفي الوقت التي تجاهلت حكومة الشيخ ناصر محمد هذه الاحتجاجات والمسيرات الشبابية والنخبوية فقد تم اتباع سياسة الإغراق المالي التي شملت حزمة من الحوافز المالية شملت مكافأة مالية بقيمة 1000دينار كويتي لكل مواطن وكذلك شملت على دعم للمواد الغذائية على مدى سنة كاملة لكل أسرة ولكن تلك الاجراءات لم تحمِ الحكومة من البقاء في السلطة مما أدى إلى تقديم إستقالتها في تشرين الثاني2011، واستمر السجال السياسي الحاد في الكويت خلال الربيع العربي ، وأدى إلى بروز اصطفاف طائفي وقبلي وبرلماني ضاعف الشلل السياسي والحكومي الذي ميز فترة ما بعد الغزو العراقي للكويت عام 1990.(2)

إن من نتاج ما سمي بالربيع الكويتي هو إجراء إنتخابات برلمانية في تشرين الثاني 2012 وهذا ما يؤكد أن الكويت عاشت ربيعها بشكل ديمقراطي مختلف عن بقية دول الخليج.

---

(1) عيسى , احمد ,الكويت : الربيع العربي كشف تسلسل السياسيين ,جريدة العرب الدولية "الشرق الاوسط",العدد 12099, التاريخ 13 يناير 2012

(2) عبداله , عبد الخالق , مرجع سابق , ص24

رابعاً – قطر

إن قطر هي أكبر نقاط قوة الخليج ،فقد كانت الرابح الأكبر من الربيع العربي سياسياً وإعلامياً ودبلوماسياً ،فكان حضور قطر فعالاً وله دورٌ كبيرٌ في الشأن العربي ، وأصبحت موجودة في كل شأن ، فقد تصرفت هذه الدولة الصغيرة حجماً وسكاناً كعملاق سياسي واعلامي ودبلوماسي ، وأكدت هذه الدولة بأن الدول بأفعالها لا بأحجامها ، وأخذت السياسة الخارجية القطرية تتسم بالثقة والجرئة وسرعة المبادرة ، وأصبحت وكأنها مؤهلة لتكون العاصمة السياسية للنظام العربي بأسره .

إن القيادة القطرية اعتبرت الربيع العربي الفرصة التي كانت تنتظرها لتأكيد نفوذها وموقعها الاقليميين ، وكان الرد القطري على الإنتفاضات العربية هو نشر ترسانتها الإعلامية ، ونشاطها الدبلوماسي ، وكذلك المالي وحتى العسكري إن طلبته بعض الأطراف وبعد ثورتين سريعتين في تونس ومصر وما حدث كذلك في اليمن ، فقد قادت قطر الجهود العربية والإقليمية لدعم ليبيا ثم سوريا ضد نظاميهما ، و قادت قطر الرئاسة الدورية لجامعة الدول العربية في أحداث الربيع العربي ،وبعد إنهيار النظامين التونسي والمصري في فبراير 2011، اتجهت لتصبح الداعم الرئيس في كل من ليبيا واليمن وسوريا (1).

فقد وظفت قطر قدراتها ومواردها المالية لتأكيد حضورها الإقليمي والعالمي ،ويكمن السر في أنها أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم ، وثالث أكبر احتياطي بالعالم بعد روسيا وإيران ويقدر بنحو 900تريليون متر مكعب ، ووظفت هذه الثروة الضخمة على يد الأمير حمد بن خليفة آل ثاني لتحقيق أجندات طموحة ،فأجندته الخارجية تقوم على توظيف الثروة لمساندة لحظة الحرية العربية .(2)

كان الربيع القطري ربيعا إعلامياً ، إذ جسدت قناة الجزيرة حقيقة عمق قطر في الربيع العربي ، فلا يمكن تخيل الربيع العربي بدون قناة الجزيرة التي كانت سلاح فعال من العيار الثقيل بيد حكومة قطر فقد انحازت قناة الجزيرة الى الثوار ، وأدت دوراً تعبوياً في تغطية الثورات وأصبحت

---

(1) الحروب, خالد , , مقالة : قطر والربيع العربي , مكتب الشرق الاوسط لمؤسسة هينرش بول , بيروت 2012

http://www.lb.boell.org/downloads/Hroub_Article - Ar.pd

(2) عبدالله ,عبد الخالق , مرجع سابق ,ص 17

حديث الساعة ومثيرة للجدل ، وتحولت القناة من تغطية الحدث لتصبح هي الحدث نفسه ، ومن أداة لنقل الخبر لتصبح هي الخبر.(1)

فعشية الربيع العربي كانت قطر ومحطتها مستعدين بكل مواردها لتغطية المتظاهرين في تونس ومصر وليبيا ثم سوريا ودعمهم ،فصاغت منذ البداية تعابير مثل "ثورة " ثوار " وكانت المحطة منشغلة في التغطية المباشرة عبر مراسليها بعيداً عن أعين الأمن المحلي أو مستخدمة مواقع التواصل الإجتماعي ، وقد استخدم العديد من الثوار المحظورين في الوسائط الإعلامية المحلية في بلدانهم الجزيرة كمنصة لهم للوصول إلى شعوبها وحشدها .(2)

لكن المفارقة تكمن كون قناة الجزيرة التي إنحازت لمطالب الشارع العربي ، نرى أنها لم يكن لها الحضور اللافت فيما يتعلق بمطالب الشارع الخليجي ، وابتعدت كاميراتها عن الحراك الإجتماعي والسياسي في البحرين . وعليه فإنه مهما كان دور قناة الجزيرة ، فعلينا عدم الاستهانة في الوقت الحالي والمستقبلي بقدرات الدول الصغيرة في النظام العربي الحالي والمستقبلي وإمكانياتها ،خاصة في انشغال معظم الدول العربية بأزماتها وثوراتها الداخلية ، فقطرلديها طموحات في الرغبة في القيام بأدوار قيادية غير تقليدية على الساحة العربية .

خامساً – الامارات العربية المتحدة

ترى الباحثة أن الامارات العربية المتحدة تقع ضمن قائمة الرابحين والمستفيدين من الربيع العربي وخصوصاً في شقه الإقتصادي، فهي نقطة قوة أخرى في الحالة الخليجية ، فالامارات العربية وقطر هما البلدان العربيان اللذان لم يشهدا مسيرات واحتجاجات شعبية مطالبة بالاصلاح ، كما حدث ببقية الدول العربية .

وفي الإمارات بدأ ربيعها بتوجيه المثقفون والأكاديميون رسالة غير مسبوقة (اذار 2011) إلي رئيس الدولة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان وحكام الإمارات، حصرت مطالبها في أمرين اثنين يتعلقان بالمجلس الوطني الاتحادي (التشريعي)، فطلبت إعادة النظر في تحديد طريقة اختيار ممثلي الإمارات في المجلس الوطني

(1) زهر الدين , لينا, (2011) , الجزيرة...ليست نهاية المشوار , دار بيسان للنشر , لبنان , بيروت , ص 12

(2) الحروب , خالد , مرجع سابق

فطلبت إعادة النظر في تحديد طريقة اختيار ممثلي الإمارات في المجلس الوطني علي نحو يحقق انتخاب جميع أعضاء المجلس من قبل كافة المواطنين، وتعديل المواد الدستورية ذات الصلة بالمجلس، بما يكفل له الصلاحيات التشريعية والرقابية الكاملة.(1)

فعلى الرغم من أن المطالب كانت متواضعة إلى أن ما أزعج الجهات الأمنية الاماراتية في هذه الرسالة هو الخشية من أن تحمل بذور قيام تحالف سياسي بين التيارين الإسلامي والليبرالي ، لهذا إعتقدت الجهات الاماراتية أن التيار الإسلامي لديه مخطط لإستغلال رياح التغيير في المنطقة لتصعيد الحراك الإجتماعي خصوصاً في المناطق النائية للعبث بالإستقرار بالتعاون مع التيار الليبرالي ،لذلك قامت الحكومة باعتقالات لرموز التيار الاسلامي , وحلت بعض المجالس منها مجالس إدراة جمعية الحقوقيين وجمعية المعلمين ،وطالت الإعتقالات رموز من التيار الليبرالي ، وقامت الحكومة باجراء إنتخابات محدودة في أيلول /سبتمبر2011 لإختيار أعضاء المجلس الوطني الاتحادي .(2)

نرى أن الامارات كانت بمنأى عن رياح التغيير ،بل كانت الدبلوماسية الاماراتية نشطة ومتواجدة عربياً وعالمياً وفي أكثر من موقع ،وخاصة على الساحة الليبية ،فقد كانت إلى جانب قطر سياسياً وعسكرياً ،وكانتا الأكثر تواجداً ودوراً في الربيع العربي في إنهاء الركود السياسي.

لكن الامارات وخصوصاً عاصمتها التجارية دبي ، تمكنت من تأكيد موقعها الإقتصادي كملاذ آمن ومستقر،وكان الربيع العربي بمثابة فرصة ذهبية لإقتصاد دبي الذي تأثر أكثر من غيره بالأزمة العالمية عام 2008، ثم برزت كأكثر المستفيدين إقتصادياً من الربيع العربي ،حيث وظفت بنيتها التحتية والتشريعية المتقدمة ، وأجواء الحريات الإجتماعية لجذب الشركات والإستثمارات العربية ورؤوس الأموال العربية والعالمية الهاربة من مناطق التوتر، فقد جاء الربيع العربي في وقته بالنسبة لهذه المدينة التي شهدت إنتعاشاً إقتصادياً لكافة قطاعاتها وخصوصاً قطاع العقار .(3)

---

(1) سلامة, معتز, , مرجع سابق

(2) عبدالله ,عبد الخالق, مرجع سابق ,ص20

(3) المديني ,توفيق , (2010) , الربيع العربي الى اين ؟ افق جديدة للتغير الديمقراطي , الناشر مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت ,ط1,ص98

فقد أشارت الإحصاءات إلى أن دبي شهدت نمواً في إجراءات عمليات البيع للوحدات السكانية في الربع الأول من عام 2012 وصل إلى 3261 إجراءاً بنمو نسبته 2167 إجراء للفترة نفسها للعام 2011 فيما بلغت قيمة الوحدات السكنية نحو 3.82مليارات درهم بنمو 39.7% مقارنة ب2.76 مليار درهم للربع الأول من عام 2011،هذا وقد شهدت قروض بنك الامارات دبي الوطني في نهاية الربع الاول من 2012 استقراراً كبيراً حيث بلغت تلك القروض 204.1 مليار درهم ووصلت ودائع العملاء الى 208.2 مليار درهم بزيادة قدرها 8% عن حجم الودائع نهاية 2011. (1)

سادساً- المملكة العربية السعودية

إن المملكة العربية السعودية حالة خليجية خاصة ومركز الثقل السكاني والاقتصادي الخليجي ، حيث كشف الربيع العربي عن وجود بعض مواطن الضعف والقوة في السعودية ، فمنذ انطلاقة شرارة ما سمي بالربيع العربي بدءاً بتونس و مصر، فلم تكن الإحتجاجات لتمر دون أن يكون لها الأثر في منطقة الخليج وخصوصاً المملكة العربية السعودية،إذ شهدت المملكة تحركاً سياسياً، خلال عامي 2011,2012 حيث اندلعت احتجاجات في عدة مناطق سعودية.

تعددت منطلقات الإحتجاجت والمظاهرات في المملكة العربية السعودية فقد كانت البطالة و الفساد وحرية الإعلام والتعبيرتشكل جملة القضايا الرئيسية التي طرحت خلالها، وقد يكون أهم حدث في تاريخ الإحتجاجات هو يوم الحادي عشر من شهر اذار 2011م، إذ بدأت مع صفحة على موقع الفيس بوك مجهولة المصدر والتي اخفقت في تنظيم مسيرات احتجاجية مطالبة بالاصلاح (2).

---

(1) الشهابي , عمر هشام , مرجع سابق , 119

(2) الظفيري , علي , السعودية وربيع العرب , 27 ديسمبر 2011 , الناشر موقع المقال الالكتروني

http://www.almqaal.com/?p=369 .

وقد شهدت منطقة الشرقية احتجاجات منذ شهرشباط 2011 واستمرت الى نهاية 2012مطالبة بإطلاق معتقلين، اعتقلتهم السلطات السعودية بسبب عقدهم صلوات جماعية واحتفالهم بمناسبات دينية خاصة بالطائفة الشيعية ،كما طالبوا بخروج سجناء الرأي والمعتقليين السياسيين نتيجة لمشاركتهم بالإحتجاجات ،وقد قتل 12 من المتظاهرين في عام 2012على يد قوات الأمن في المنطقة الشرقية وكان من ضمن الوفيات شخص يدعى " خالد اللبد " الذي يبلغ من العمر 26 سنة إذ كان من ضمن الثلاثة والعشرين المطلوبين بتهمة التورط بأعمال شغب في المنطقة الشرقية .(1)

كما وشهدت كل من الرياض والقصيم مظاهرات واعتصامات قام بها ذوي معتقليين سياسيين اعتقلوا بتهمة العنف، وكان أهم تلك التظاهرات تظاهرة انطلقت من أمام وزارة الداخلية يوم 20شباط 2011حيث خرج أهالي معتقليين مناديين بالإفراج عن ذوييهم من السجون السعودية ، وعلى أثر تلك تم اعتقال بعض الأهالي لمدة 24 ساعة ، إضافة إلى اعتقال الناشط الحقوقي الدكتور مبارك آل زعير ، وأعتقل في اليوم التالي ناشط حقوقي يسمى محمد البجادي وقد صدر بحقه عقوبة السجن في عام 2012بعد ادانته بالتواصل مع جهات امنية .(2)

فلم تكن الاحتجاجات والتظاهرات هي أبرز حراك شهدته السعودية فقد شهدت حراكاً مدنياً وذلك من خلال عمليات الإضراب عن العمل في بعض كبرى الشركات والمؤسسات الحكومية .

(1) الشهابي , عمر هشام , مرجع سابق ,ص 65

(2) بيان منظمة الحسم " جمعية الحقوق المدنية والسياسية (حسم) ,تتحمل السلطات السعودية المسئولية كاملة عن تردي الحالة الصحية للناشط محمد بن صالح البجادي .

http://www.acprahr.net/news.php?action=view&id=165&spell=0&highlight=%C7%E1%C8%CC%C7%CF%ED

ففي 12شباط 2012 بدأ موظفو مركز الإتصالات في شركة الإتصالات السعودية إضراباً لمدة يومين عن العمل،بسبب حرمان ثلاثة أرباع موظفي الشركة من المكافأة السنوية، وخرج الموظفون محتجين،ونظراً لإستثمار المضربين عن العمل مواقع التواصل الإجتماعي فقد امتد الإعتصام لمدينة الرياض وآبها والقصيم ،كما نُظم اعتصام كذلك في مستشفى تخصصي قام به بعض الممارسين الصحيين بعد صدور قراربتجميد أجورهم عند مستوى محدد ، ولكن هذا الإعتصام إنتهى بعد الإتفاق على تقديم عريضة إلى ولي العهد .(1)

إن ردود فعل الحكومة السعودية لم تكن واحدة بل تعددت من خلال أشكالها وطبيعتها وقوتها، فقد أتجهت إلى اتخاذ اجراءات أمنية لمواجهة الإحتجاجات ،ونظمت حملات إعتقالات على أثر مظاهرات في المنطقة الشرقية ، واعتقلت منذ بداية 2011 ما يقارب 800 شخص وتم الإفراج عن بعضهم ،كذلك اتخذت اجراءات ضد الإحتجاجات التي خرجت من أجل المعتقليين السياسيين فكانت تعتقل كل من يشارك فيها من رجال ونساء وحتى أطفال ومن ثم تقوم بإجبارهم على توقيع تعهدات على عدم المشاركة في الإحتجاجات والمظاهرات .(2)

أما رد فعل الحكومة السعودية مع بداية الإنتفاضات العربية ، فكانت في معظمها تدابير إقتصادية إذ أعلن الملك عبدالله بن عبد العزيزعن مجموعة من الأوامر المالية ،فقد اشتملت هذه التدابيرعلى زيادة 15% في راتب موظفي الدولة ، ومساعدة الضمان الاجتماعي وتمويل التعليم وخلق فرص العمل ،كما تم الإعلان عن منح مالية للشعب واطلاق برنامج حافز لإعانة العاطليين عن العمل وزيادة القرض السكاني من 300ألف ريال إلى 500 ألف ريال ، وكذلك إستحداث 60 ألف وظيفة أمنية في القطاع الأمني ، وتحسين الرعاية الصحية ، وتم تخصيص ما يقارب 319 مليون ريال لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وترميم المساجد.(3)

---

(1)القويفلي , ايمان ,اهم حراك سعودي في 2011: الاضراب , الناشر موقع المقال

http://www.almqaal.com/?p=1502

(2) الشهابي , عمر هشام , مرجع سابق , ص66

(3) الظفيري , علي , مرجع سبق ذكره

وعلى الرغم من المكرمات والتي تشير إلى نقاط القوة في الداخل والخارج ، فإن السعودية وبخلاف الدول الخليجية معرضة لعدوى رياح التغييربحكم أزماتها الكثيرة التي تشمل تفاقم الفساد والبطالة والفقر والنمو السكاني وغياب المشاركة وقضايا المراة،حيث كان للإستخدام الكبير والموسع للإنترنت و مواقع شبكات التواصل الإجتماعي من قبل الشباب السعودي الأثر في تشكيل الوعي السياسي فميزتها أنها كانت كساحة مكشوفة لشريحة الشباب مما أدى إلى سهولة وزيادة التفاعل والتجاوب السريع في نقل الأخباروإبداء الآراء،فلا يمكننا دراسة الوعي السياسي في السعودية دون الأخذ بعين الإعتبار تطورالتكنولوجيا ونقل المعلومات، إذ أحدثت الانتفاضات العربية وعياً سياسياً في عقل الشباب السعودي .

أما ما يتعلق بتأثير موجة الإحتجاجات سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي من الناحية السياسة ، فقد أشارت الدراسات أن المملكة استطاعت أن تتجاوزعام 2011 بجدارة إقتصادية ، فبرغم التحديات التي واجهتها الإقتصادات العربية في سياق الربيع العربي فقد حقق معدل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بمقدار 28% عن العام 2010 ويرجع ذلك نتيجة لإرتفاع أسعار النفط وأهميتها كأكبر مُصّدر للنفط بين مجموعة الأوبك ، كما أشارت مؤشرات الحسابات الجارية أنها قفزت من 14.9% في عام 2010 إلى ما نحو20.6% في عام 2011 وهذا يدل على استقطاب المملكة مزيداً من رؤوس الأموال فقد كانت المملكة بيئة خصبة لجذب الإستثمارات إليها.(1)

و لابد من الإشارة إلى دور السعودية في أحداث البحرين فقد تمكنت السعودية من تحقيق نصر سياسي ، إذ كانت أحداث البحرين التي تقع على بعد 25كم من الشواطئ السعودية مصيرية واستراتيجية بالنسبة إلى الرياض ، بما في ذلك حماية الأسرة الحاكمة ومنع تحولها إلى ملكية دستورية ، ومواجهة إيران التي تطالب بحقوق تاريخية في البحرين، ومواجهة كذلك الولايات المتحدة التي طالبت بنبذ العنف والتعاطف مع مطالب المعارضة ،لذلك استطاعت السعودية ان تقف في وجه المحاولات الامريكية والاطماع الايرانية واستطاعت كذلك أن توقف انتقال رياح الربيع العربي إلى الخليج بشكل عام .

---

(1) التقرير الاقتصادي : الاقتصاد العالمي رهن الديون الامريكية والاروبية " تقرير الاقتصاد السعودي" , مركز البحوث والدراسات يناير 2012 , العدد 19 ,ص65

المطلب الثاني : مواطن القوة والضعف في المعادلة الأمنية الخليجية

ان الربيع العربي كشف عن وجود نقاط قوة وضعف في المعادلة الأمنية توضحت في النقاط التالية :

1- لقد استفاد مجلس التعاون كمنظمة من الربيع العربي وبرز أكثر قوة وأكد صلاحيته بالأزمات فالتفكير والعمل بشكل جماعي هما أبرز نقاط قوة دول المجلس، وقد أفرزت أحداث الربيع العربي مزيداً من التعاون والتنسيق،وتمثلت قوة المجلس في دخول درع الجزيرة وحسمه للصراع في البحرين وكانت كرسالة للتأكيد أن لديها قدرات عسكرية لا يجب الإستهانة بها .(1)

نرى أنه على الرغم من أن مجلس التعاون هو أكثر تماسكاً وحضوراً فإن الربيع العربي قد أثر في ملف أمن الخليج في أكثر من اتجاه وكشف عن نقاط ضعف داخلية .

2- فقد كشف الربيع العربي أن التهديد الداخلي للأمن المرتبط بقضايا العدالة الاجتماعية ومطالب الجيل والتركيبة السكانية والتحول الديمقراطي والإصلاح الدستوري بنفس خطورة التهديد الخارجي ، كما وكشف أن قلق بلدان الخليج تجاه إيران هو الثابت الوحيد في التفكير الاستراتيجي والأمني الخليجي ،فلم يتغير شيء فيما يتعلق بقلق بلدان المجلس تجاه تهديد ايران ، والأهم أن الربيع العربي شكل فرصة لدول المجلس للتعامل مع التحديات الأمنية الداخلية بعيداً عن اللجوء إلى المساعدات الغربية .(2)

3- أما على الصعيد السياسي ،فقد تم توظيف الدبلوماسية الخليجية في أكثر من موقف منها الصراع على السلطة في اليمن،التي تم حلها بوساطة خليجية لمنع وصولها الى حالة ربيع عربي.(3)

- لقد عمقت أحداث البحرين من مواقع التخندق الطائفي في المنطقة ليصبح مصدراً جديداً للتوتر الإقليمي والخوف من إنتقاله إلى خارج البحرين،وكذلك غياب الإستقرار في اليمن وتنامي دور التيارات الإسلامية واحتمال بروز محاور جديدة، وضبابية في معالم مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي ،فهذا يزيد من قلق دول المجلس تجاه عدم الإستقرار في المنطقة ،فهذا يتطلب فتح الملفات الأمنية وبحثها من جوانب كافة ، و العمل على دعم قوات درع الجزيرة وتحويلها الى جيش مكون من الدول الأعضاء قادر على مواجهة التحديات الخارجية, فإن محصلة الربيع العربي بالنسبة إلى معادلة الربيع العربي تصب في مصلحة دول

---

(1) عبد الله , عبد الخالق , مرجع سابق , ص24

(2) الشهابي , عمر هشام , مرجع سابق , ص70

(3)المديني , توفيق , مرجع سابق , ص 100

المجلس التي أظهرت أنها أكثر استقلالاً وثقة بالنفس في التعامل مع الجار الإيراني ، فقد خسرت الكثير في البحرين، والمعطيات الإستراتيجية تشير إلى تحول طفيف ونسبي في موازين القوى لصالح بلدان المجلس .(1)

إن الخليج العربي هو جزء من المحيط العربي ، فمصيره ومستقبله واحد ، وعندما تحل لحظة الحرية على المنطقة العربية فهي أيضاً ستحل على دول الخليج ، فلا حصانة لأي دولة عربية مهما امتلكت من ثروة،فالشعوب العربية من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي تسعى لممارسة الحرية والمشاركة السياسية والديمقراطية والحصول على حقوقها المدنية والسياسية ، تستحق أن تجد اصلاحاً دستورياً يحقق مطالبها، فالتحدي الذي تواجهه دول الخليج حالياً هو استيعاب رسالة المطالبات والاحتجاجات الشعبية من خلال جعل الديمقراطية أولوية قصوى وتأكيد الحرية في الحياة السياسية بالطريقة المعتدلة والمتوافقة مع خصوصيتها .

المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية للربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي

لا بد من الإشارة إلى أن معدل النمو الإقتصادي في الدول العربية التي شهدت حراكاً سياسيًّا كان سالبًا في عام 2012، ويتوقع أن يستمر سالبًا هذا العام (2013) . كما أن هذه الدول شهدت انخفاضًا في الصادرات، ومن ثم تدهورًا في حساباتها الجارية، إضافة إلى الإنخفاض في الإستثمارات الوطنية والأجنبية وارتفاع في الأسعار.

ويمكننا النظر إلى التأثيرات المباشرة من ثلاث زوايا : (2)

1- المصروفات المباشرة التي أملت على دول المجلس الإلتزام بها كنتيجة للحراك السياسي في المنطقة، ولتقليل احتمال انتقاله إلى دول المجلس، ومثال ذلك زيادة مرتبات الموظفين، وتقديم امتيازات أخرى للمواطنين كتعويضات بدل بطالة، وتوفير المزيد من المساكن والفصول الدراسية والجامعات والمستشفيات. يضاف إلى ذلك المبالغ التي إلتزمت بها دول المجلس لبعض أعضائه، ولعدد من الدول العربية الشقيقة، إما مباشرة أو تلبية لجهود دولية.

---

(1) المديني , توفيق , مرجع سابق , ص100

(2) القويز , عبدالله ابن ابراهيم , الاثار الاقتصادية للربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي " اقتصاديات الازمة ", مجلة المجلة " مجلة العرب الدولية " , العد 1853 , التاريخ 29 مايو 2013

2 - الخسائر التي تتكبدها الإستثمارات الخليجية العامة والخاصة داخل الدول التي شهدت حراكًا سياسيًّا إضافة إلى ما طال الأسواق المالية بدول المجلس والاستثمارات العربية البينية من اهتزازات أقله في الأمد القصير. في نفس الوقت يتوقع أن يتجه بعض المستثمرين من دول الحراك السياسي وغيرهم من الدول الأخرى إلى الإستثمار بدول مجلس التعاون عوضًا عن وجهاتها الأصلية .

3- لا شك أن هذا الحراك السياسي وما خلقه من عدم استقرار في المنطقة أدى إلى ارتفاع الأسعار البترولية، وزاد بالتالي المداخيل النقدية لدول المجلس،إلا أن ذلك حدث في وقت يشهد فيه العالم انحسارًا اقتصاديًّا بفعل أزمة الديون السيادية، واهتزاز النظام البنكي مما فاقم الأزمة الاقتصادية العالمية. من جهة أخرى فإن المصاريف الإضافية التي التزمت بها دول المجلس داخليًّا وخارجيًّا نتيجة لهذا الحراك ستجعلها أقل مرونة في التعامل مع الأسعار المستهدفة للبترول بسبب هذه الأزمات مما سيؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي العالمي، ومن ثم على الطلب المستقبلي للبترول، ويقلل بالتالي المداخيل المستقبلية لدول الخليج. كما أن ذلك سيجعل في نفس الوقت الوقود الصخري أكثر جاذبية وقدرة على المنافسة خصوصًا في مجال الغاز.

إن دول مجلس التعاون الخليجي ، لم تتأثر بالشكل الكبير نتيجة لإندلاع الثورات بالدول المجاورة لها، فالعكس من دول الربيع العربي ذاتها، فقد جنت دول الخليج ثمار تلك الثورات، وحققت مكاسب من وراء تلك الأحداث، وذلك نتيجة لإرتفاع أسعار النفط، مما تسبب في جني دول الخليج أرباحاً طائلة من ارتفاع الأسعار،فقد استفادت الامارات من توتر الأوضاع في معظم أقطار الربيع العربي وخصوصاً في مجال شراء العقارات بإعتبارها مناخاً آمناً وجاذباً للإستثمار، حيث بإمكان دول الخليج جذب السائحين الغير راغبين في زيارة دول الثورات، للقيام بزيارات سياحية لديها، كما أن ارتفاع أسعار النفط سيعزز من وضع تلك الدول في منظمة الأوبك، كما يتوقع أن تشهد المنطقة طفرة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة .

والشاهد أن دول مجلس التعاون الخليجي قادت الحراك والمبادرات العربية في دول التحول العربي وخاصة في البحرين واليمن وليبيا، وهي من تقود الحراك وتتصدر المواقف العربية والدولية في الشأن السوري ،فدول الخليج العربية هي التي بادرت بسحب سفرائها من دمشق وطرد سفراء النظام السوري

من عواصم دول المجلس،ودول مجلس التعاون الخليجي هي التي يبرز قادتها ووزراء خارجيتها في اجتماعات وزراء خارجية الدول العربية ومع المسؤولين الدوليين في مجلس الأمن كحال وزراء الخارجية السعودي والقطري والإماراتي والكويتي الذين عبروا بشكل واضح وقيادي ومسؤول ومطلوب أخلاقيّاً عن الانحياز للشعب السوري.(1)

وإن دول مجلس التعاون كما لوحظ أن الحراك العربي لم يؤثرعلى شعوبها إلا بشكل عابرأحياناً وأحياناً أخرى كان قوياً ورفعت فيه سقف بعض المطالبات، ولكن وبسبب شرعية الأنظمة ومناعتها لم يكن تأثيره بالحجم الذي ظنه البعض، لقد كان التأثيرعلى أدوار وحضورساسة دول مجلس التعاون الخليجي أكبر من تأثيره على شعوبها، حيث تحول ساسة دول المجلس إلى داعم للحراك الثوري سياسيّاً وإعلاميّاً وجماهيريّاً.

---

(1)الشايجي, عبدالله خليفة , الحراك العربي والتمييز الخليجي , جريدة الاتحاد الاماراتية ,5 مارس 2011

http://www.alittihad.ae/

الخلاصة :-

وفي الختام نرى أن مجلس التعاون الخليجي نشأ استناداً إلى نظام أساسي تم التوافق عليه بين الدول الخليجية الست ، وكانت أهم أهدافة هو الوصول إلى حالة من التعاون والتكامل بين دول الخليج العربية ،حيث استطاعت هذه الدول تحقيق العديد من الإنجازات في العديد من المجالات الإقتصادية والسياسية .

ولا ننسى أن هنالك العديد من من الدوافع والمحفزات التي تدفع باتجاه قيام إتحاد خليجي ليكون قادراً على التعامل مع متغيرات البيئة الاستراتيجية على المستوى الإقليمي والعالمي ويستطيع تحقيق التوازن السياسي والإقتصادي وكذلك العسكري ، للتعامل مع القوى الفاعلة في المنطقة كإسرائيل وايران ، وفي الجهة الأخرى فعلى الرغم من أن مجلس التعاون أحسن حالاً وأكثر تماسكاً وحضوراً ،في المنطقة العربية إلا أن الربيع العربي قد أثر في ملف الأمن الخليجي وكشف نقاط ضعف داخلية في المعادلة الأمنية ، ومن ناحية أخرى أظهرت الملكيات الوراثية في دول الخليج قدرتها على البقاء والإستقرار وصد رياح التغيير، حيث تعتقد أنها قادرة على مواجهة انعكاسات الربيع العربي .فيبقى على دول الخليج هو استيعاب رسالة الربيع العربي من خلال جعل الديمقراطية كأولوية والعمل على تاكيد الحريات بالطريقة المعتدلة .

الفصل الرابع

المعوقات المؤثرة على انضمام الاردن لمجلس التعاون الخليجي

مقدمة :-

مما لا شك فيه، أن في التفرق ضعفاً وفي اجتماع الكلمة قوة، لذا فقد حث الإسلام على توحيد الأمة ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، لما في ذلك من زيادة القوة السياسية والإقتصادية والإجتماعية للأمة، بالتالي ستبني بذلك قوة لها ثقلها السياسي والإعلامي والإقتصادي والعسكري، بالتالي ستفرض رؤيتها أو تكاد في ظل التكتلات والتحالفات الدولية والإقليمية، فإننا نرى أن التحالف سيكون ما بين الأردن ودول مجلس التعاون له الثقل في المنطقة العربية .

فلقد كان لصعود مجلس التعاون الخليجي أبرز مستجد إقليمي كشفت عنه الثورات العربية ، فبعد ماكان يعنى بالقضايا المحلية لدول الخليج الأعضاء أصبح خلال الثورات العربية في قلب المشهد ، وحظيت مواقفه وبيانات اجتماعاته بقدر كبير من الاهتمام والمتابعة ، واكد المجلس من خلال ذلك على أنه همزة الوصل بين مفاصل عمليات التغييرالعربية ، من خلال سلسلة مبادرات استراتيجية ، اتضح من خلاله بأنه النظام الفرعي الوحيد الذي لاتزال وحداته السياسية تتحكم بمفاصل التغيير في الداخل .

ولربما من أجل ذلك أثيرت في السنوات الاخيرة موضوع دعوة انضمام كل من الأردن والمغرب الى مجلس التعاون الخليجي، فقد أثارت ضجة كبيرة ، فقد راها البعض أنها محاولة للالتفاف حول حركة الإحتجاجات التي عمت أغلب الدول العربية ، والبعض الآخر يعزوها إلى حرص دول الخليج على مواجهة النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة.

سيتناول هذا الفصل الأخير البحث في معوقات إنضمام الأردن لمجلس التعاون ، وما هي أبرز الأسباب التي تقف عائقا أمام انضمام الأردن للمجلس ، وفي الجهة الأخرى للبحث سيتم النظر في أهم الشروط التي سيلتزم بها الأردن وأهم الآثار التي سيجنيها من إنضمامه الى المجلس .

المبحث الاول

مميزات وشروط انضمام الأردن لمجلس التعاون الخليجي

نظراً لإرتباط الأردن بعلاقات تاريخية بدول مجلس التعاون وسمات اجتماعية مشتركة ، وأنظمة الحكم متماثلة بعض الشيء،ولموقعه المجاور لأكبر دولة خليجية ألا وهي السعودية إذ تمتلك معها أكبر خط حدودي،فإن فكرة إنضمام الأردن لمجلس التعاون تعد فكرة مقبولة،نظراً لما ذكر سابقاً من علاقات وتحديات ومواجهات مشتركة، فالأردن بصغر مساحته وضعف مواره الاقتصادية لن يغير بميزان القوى داخل المجلس ، كما سيعمل انضمام الاردن لدول المجلس سيعمل على توسيع حدود مجلس التعاون شمالاً ،وبالتالي يعزز التواصل بين منطقة الخليج والهلال الخصيب، مما سيخلق تحديات جديدة.

فدخول الأردن كعضو في مجلس التعاون لن يشكل أي عواقب سلبية لبقية الدول الأعضاء ، ولن يأخذ مكان أي دولة كونه سيكون أفقر دولة بين الدول الأعضاء ، فعلى العكس سيكون له أثاراً ايجابية على كافة الصعد السياسية والأمنية ، فعلى الجانب الأمني دخول الأردن لهذه المنظومة سيزيد من قوة الردع لدول المجلس من جانب وللأردن من الجانب الآخر تجاه الدول التي تشكل مصدر تهيدٍ لكلٍ من الأردن ودول الخليج ، وعلى الجانب الآخر فقد أثبت الأردن من خلال علاقاته الشقيقة مع دول الخليج أنه ملتزم بنفس الثوابت والمرتكزات السياسة الخارجية للمجلس والمتمثلة في احترام سيادة الدول واستقلاليتها وعدم التدخل في شؤون الغير، واحترام مبدأ حسن الجوار وحل النزاعات بالطرق السلمية ، ورفض استخدام القوة أو التهديد بها، فعلى الرغم من أن الأردن بلد صغير إلا أنه كبيرٌ في دوره الوطني والقومي، وانضمامه الى المجلس لا يتعارض مع النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.(1) .

فدعوة الأردن للإنضمام إلى مجلس التعاون يعتبر خطوة جيدة تجسد موقفه حيال مختلف القضايا العربية والدولية، نظراً لتوازنه وانفتاحه واستقراره واقتصاده ، وجاذبيته للإستثمار، وكذلك انفتاحه على دول الخليج لمواجهة الظروف والتحديات الراهنة، وتطابق سياسته مع سياسة هذه المنظومة الخليجية في رغبته في التكاتف والترابط لدفع عجلة التنمية المستدامة، فهذه الدعوة من قبل الأردن

---

(1) مشاقبة , امين , (2002) مرجع سابق , 253 , 354

والمملكة المغربية كذلك تؤكدان أن المجلس ليس منغلقاً على دوله بل منفتحاً على الدول العربية لتوسيع قاعدته وأعماله وبالتالي يكون داعماً قوياً للجامعة العربية في توجهها والعمل على تحقيق سياسة التكتل العربي من منطلق التقارب الفكري والعقائدي الذي يجمع شعوب المنطقة ، والرغبة في تحقيق التنسيق والترابط والتكامل بين دول المشرق والمغرب في شتى الميادين ، خاصة وأن كلاً من الأردن والمغرب تتمتعان بالإستقرار والطمأنينة والإقتصاد الحر، إذ تعد هذه خطوة لخلق كيانات إقتصادية قادرة على تحقيق معدلات إنتاجية ضخمة وخلق سوق عمل وتصريف للبضائع المحلية والوطنية .

وعلى أية حال فهذه الخطوة مرتبطة بموقف دول مجلس التعاون الخليجي ازاء موضوع إنضمام كلى المملكتين (الأردن - والمغرب) إلى عضوية المجلس والتي تحكمها عدة عوامل منها :-

1- رغبة دول منطقة الخليج العربي بالحفاظ على خصوصيته كأقليم متجانس تاريخياً وسياسياً وحتى إجتماعياً ، فترى في توسيع العضوية تهديداً لهذه الخصوصية .

2- إن كلاً من الأردن والمغرب ليسا جزءاً من المنطقة الجغرافية للمجلس فالأردن جزءٌ من بلاد الشام ، وكذلك المغرب كونه جزءٌ من المغرب العربي ،فإن فتح الباب أمامهما لدخول مجلس التعاون الخليجي سوف يؤدي إلى مطالبة دول أخرى بالإنضمام إلى عضوية المجلس لدوافع إقتصادية كدرجة أولى ، ولا سيما أن اليمن إحدى دول الجزيرة العربية ، والتي لم تنجح مساعيها للإنضمام إلى المجلس سوى ضمها إلى بعض الإتفاقيات المتعلقة بتسهيل مرورالأفراد والسلع .

ولعل إنضمام الأردن والمغرب لهذه المنظومة سيكون له من الأبعاد الكبيرة لتحقيق المزيد من المكتسبات المشتركة، وستكون الدولتان السند والداعم لتحقيق الطموحات الوطنية والقومية المشتركة لتسريع وتيرة التعاون الفاعل وللسعي نحو المزيد من الزخم لهذه المنظومة لترجمة أهداف المجلس إلى واقع ، لكي تلبي طموحات وتطلعات شعوب هذه الدول ،ولربما تكون حظوظ الأردن في الإنضمام لمنظومة مجلس التعاون أكبر من حظوظ المغرب وذلك نتيجة لقرب الأردن من دول مجلس التعاون جغرافياً وثقافياً .

وقد جاء سياق المبادرة الخليجية لضم الأردن والمغرب على خلفية الأحداث والتطورات في المنطقة العربية ومن أهمها: (1)

أولاً- موجة الإحتجاجات الشعبية التي انطلقت في معظم الدول العربية والتي طالبت بالتغيير وإجراء الإصلاحات في أنظمة الحكم ولوحظ أن انظمة الحكم تعاملت مع هذه الحراكات في أساليب مختلفة ، أما ما يخص الأنظمة الملكية التي تنتمي لها الأردن والمغرب ودول المجلس، ترى أن لها من الشرعية ما يمكنها من تجاوز أي اضطرابات .

ولعل هذا من بين العوامل التي لها الدور الأكبر في دعوة كل من الأردن والمغرب للإنضمام إلى المجلس .

ثانياً – تزايد الإستقطاب الخليجي – الإيراني حيث تزايد الحديث في الخطابات الرسمية عن الخطر الإيراني ، وكانت للأحداث في البحرين الدور في تصاعد التوتر الإقليمي بين دول الخليج وإيران ، فكان لدرع الجزيرة وتدخلها في البحرين الحدث الأكبر في حماية النظام والتصدي للمؤامرة الايرانية حيث كانت السعودية تشكل عمودها الفقري ,حيث كان لغموض التحالفات الدولية في المنطقة دوراً فعالاً، وخصوصاً المواقف الدولية التي توحي بأن التطورات في المنطقة قد تسفر عن تحالفات جديدة ، تقضي بالتريث في الخيارات والتحالفات سواء أكانت التحالفات قائمة أو مستقبلية.

ربما كان للاستراتيجية الخليجية الجديدة،دوراً في دعوة كل من الأردن والمغرب ، وإن كان موقع المغرب في استراتيجية الخليج مختلفاً عن موقع الأردن ، تبعاً للأدوار التي يمكن أن تلعبها كلٌ منها سواء في المحيط الاستراتيجي الخليجي القريبة أو البعيدة ،فدعوة الأردن للإنضمام إلى دول مجلس التعاون يراه البعض عمل استباقي للتعامل مع أسوء الإحتمالات بما يخص الوضع السوري ،فإنهيار النظام السوري أو الدخول في حرب أهلية ، يعني فقدان إيران حليفاً استراتيجياً في المنطقة العربية ، أما إذا ما اتجهت الحالة السورية الى حرب طائفية، وهذا يعني تهديداً للأمن الخليجي ، ومن هنا يمكن فهم حاجة دول الخليج بضم الأردن حتى يكون أقدر على الإطلاع والتدخل في إدراة الوضع في سوريا .

---

(1) فرحاوي, فؤاد , (2011)تحالف الملكيات : دوافع مجلس التعاون الخليجي لضم المغرب والاردن , مجلة السياسات الدولية , العدد 185, المجلد 46

ولتعزيز التعاون بين مجلس التعاون وكل من المملكة الأردنية الهاشمية ، والمملكة المغربية ، عقدت خلال عام 2011عدة اجتماعات بين ممثلي دول المجلس والدولتين الأردنية والمغربية ،بما في ذلك اجتماع المجلس الوزاري لمجلس التعاون مع وزيري الخارجية للبلدين الأردني والمغربي . وفي ضوء تلك الإجتماعات أصدر المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته الثانية والثلاثين (الرياض ، ديسمبر 2011) ، قراراً نص على تقديم دعم مالي لمشاريع التنمية في كل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية، كما نص على تشكيل لجنة مشتركة من كبار المسؤولين في الدول الأعضاء في المجلس مع كل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية ، والأمانة العامة ، تجتمع دورياً وتعمل على تحديد المجالات الرئيسة للتعاون المشترك بين دول المجلس وكل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية ، وتنطلق منها لجان تعاون متخصصة.(1)

وقال بيان صدر عن اللقاء التشاوري الـ13 للمجلس الأعلى إنه «انطلاقا من وشائج القربى والمصير المشترك ووحدة الهدف، وتوطيداً للروابط والعلاقات الوثيقة القائمة بين شعوب ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية وإدراكا لما يربط بين دول المجلس والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية واقتناعاً بأن التنسيق والتعاون والتكامل في ما بينها لا يخدم شعوبها فحسب بل يخدم الأهداف السامية والأمة العربية جمعاء وتماشيا مع النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وميثاق جامعة الدول العربية اللذين يدعوان إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى وتوجيهاً للجهود إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية وبناء على طلب المملكة الأردنية الهاشمية الإنضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد رحب قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بهذا الطلب وكلفوا المجلس الوزاري بدعوة وزير الخارجية الأردني للدخول في مفاوضات لإستكمال الإجراءات اللازمة لذلك.(2)

---

(1) مجلس التعاون الخليجي , الامانة العامة ,التعاون مع المملكة الاردنة الهاشمية والممكلة المغربية

http://www.gcc-sg.org/index2f6e.html?action

(2) انظر البيان الصادر عن اللقاء التشاوري الثالث عشر , لمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدلو الخليج العربية , الرياض , الموافق 10 مايو 2011م

http://www.gcc-sg.org/indexa5c9.html?action

وألقى وزير الخارجية الأردني ناصر جوده على إثر هذا الاجتماع كلمة أكد خلالها على أن انضمام الأردن لمنظومة دول مجلس التعاون الخليجي هو موضوع قديم جديد بسبب التحديات والقواسم المشتركة والتلاصق الجغرافي علاوة على أن علاقات جلالة الملك الوثيقة والمتينة مع قادة دول مجلس التعاون الخليجي وشعوبهم كان من الطبيعي جداً أن نطور هذه العلاقة ونؤطرها بشكل جديد بحيث يعكس هذا الواقع وهذه التحديات المشتركة وهذا الإنسجام السياسي والإقتصادي والإجتماعي.

واشار أن الإجتماع يأتي نفاذاً للقرار والإلهام الاستراتيتجي لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس وأضاف "لقد قوبل قرار قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الهام هذا، بالتقدير العالي والإرتياح الكبير في المملكة الأردنية الهاشمية، فهو تعبير ملموس عن اتجاه الإرادة السياسية المشتركة لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين وأشقائه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالإنتقال بالعلاقات الثنائية المتميزة التي تربط الأردن قيادة وحكومة وشعباً بكل دولة شقيقة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المجالات كافة إلى إطار مؤسسي أوسع من شأنه أن يعظم المكتسبات والمزايا المتبادلة ما بين الاردن ودول المجلس وأن يصون مصالحناً العليا المشتركة، وأن يمكننا من التعامل مع التحديات والتهديدات المشتركة.(1)

وبعد اعلان قبول طلب الأردن للانضمام إلى مجلس التعاون أخذ البعض بالتحليل كلاً حسب ثقافته وميوله وتوقعاته عن وضع الأردن في حال انضم رسمياً إلى مجلس التعاون الخليجي ولأننا اليوم لم يفسح أي طرف عن طبيعة العضوية في المجلس فيجب أن يكون تفاؤلنا محدود لأنه في جميع الحالات الإنضمام إلى مجلس التعاون هو مكسب للمملكة الأردنية على مختلف الصعد سياسياً وإقتصادياً وحتى اجتماعياً , فكما للأردن مكاسب في هذ الإنضمام فإنه يُعد بالنسبة لمجلس التعاون مكسباً سياسياً وأمنياً ، لما تتمتع به المملكة من موقع جغرافي وبيئة أمنية تتميز بخبرات تضاهي الدول العظمى.

وعلى أثر تلك التحليلات وما نتج عنها نشرت صحيفة الدستورالأردنية دراسة حول انضمام الأردن لمجلس التعاون الخليجي ، إذ أشارت إلى أن انضمام الأردن لمجلس التعاون سيزيد الاستثمارات الخليجية المباشرة المالية والحقيقية وسينعكس ذلك على الأسواق المالية والإستثمارية.

(1) الخوالدة , صالح , نتائج اجتماع وزير الخارجية الاردني مع مجلس التعاون الخليجي , عمون , 9-11-2011

http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleNO=96920

حيث أشارت هذه الدراسة أن الآثار الإيجابية تتوقف على طبيعة مرحلة التكامل الإقتصادي الذي سيتفق عليها ، وأن السوق المشتركة ستسهم في تحقيق تخصيص أكثر كفاءة للموارد في جميع دول الأعضاء من خلال رفع درجة المنافسة في الأسواق وتوسيع الطاقات الإنتاجية إلى مستويات عالية ، وأن دخول السوق المشتركة سيؤدي إلى تحرير حركة العمالة بين الدول الأعضاء إلى زيادة الطلب على العمالة الأردنية بالإضافة إلى تسهيل وتنشيط حركة السياحة بين الدول الأعضاء ، إذ أن الأردن مؤهل لقطف ثمار مايتمتع به من ميزة نسبية في مجال السياحة بشكل عام وخصوصاً السياحة العلاجية ،ولاننسى توفر المرافق والمؤسسات الصحية والتعليمية المنافسة على الصعيد الاقليمي والدولي .(1)

وعلى الجهة الأخرى نشرت صحيفة كويتية (القبس الكويتية) أن طلب انضمام الأردن والمغرب لم يلق إجماعاً خليجياً ، وأن كلاً من الكويت وقطر وسلطنة عمان طلبت مزيداً من الدراسة لطلب العضوية من خلال منحهم عضوية غيركاملة ، تسمح من خلالها المشاركة في الأنشطة الثقافية والرياضية وغيرها ، وشددت المصادر كذلك على أن فكرة الإنضمام لم تتبلور بشكل نهائي، وأنه بعد اجتماع القمة التشاوري اجتمع وزراء الخارجية في محاولة للتوصل إلى صيغة تحظى باجماع دول المجلس.(2)

وقد رفض النائب الكويتي مسلم البراك هذا الطلب ودعى إلى تشكيل جبهة خليجية واسعة للإعتراض على هذا الطلب، وقال بأن كلاً من الأردن والمغرب يريدان حل مشاكلهما الاقتصادية على حساب الكويت ودول الخليج ، وشدد البراك على رفضه لإنضمام الأردن الى مجلس التعاون جملة وتفصيلاً ، مستعيداً موقف الأردن من غزو العراق للكويت ووقوفه إلى جانب العراق .(3)

إن الرأي العام الخليجي في معظم دول المجلس وفقاً لما عكسته المقالات والتعليقات، ليس متحمساً للإنضمام الأردني، فقد استقبل المجتمع القطري هذه الخطوة بفتور واضح وطالب المجتمع بتوضيح

---

(1) القضاه , عمر , دراسة : انضمام الاردن لمجلس التعاون الخليجي سيزيد الاستثمارات الالية والحقيقية ,جريدة الدستور , العدد16367 , السنة الخامسة والاربعون , 28-5-2011

(2) الصراف , ليلى , الخليجي يبحث انضمام الاردن والمغرب ... ولا اجماع , جريدة القبس الكويتية ,العدد 13631, الاربعاء 11 مايو 2011

http://www.alqabas-kw.com/Article.aspx?id=702587&date=11052011

(3) النائب الكويتي البراك: الأردن والمغرب يريدان حل مشاكلهما على حساب دول الخليج , وكالة جلعاد الاخبارية , بتاريخ 9 سبتمبر 2011
http://www.jalaad.com/index.php?module=news&id=11109&category=85

حول طبيعة وأسباب الدعوة، أما الامارات العربية فقد انتقدت العديد من الصحف معتبرة هذه الخطوة مفاجئة، وانتقدت المجلس مبينة أن التوجه نحو الشمال بعد أن كان نادياً مغلقاً هو وصفة ناجحة لمواجهة التغيرات والتحولات .(1)

فربما تكون مسألة انضمام الأردن ليست مسالة معارضة كما اتضح من قبل بعض دول الخليج الأعضاء مثل سلطنة عمان وتحفظ دولتي الكويت والامارات العربيه وعدم حماس قطر ، بل هي تشير إلى أن مجلس التعاون هو نادي مغلق على اعضائه الست التي اسسته في عام 1981م،ونظامه ينص على أنه مكون من ست دول خليجية، فنتيجة لتلك المواقف من دول الخليج توضح للأردنين أن عملية انضمام الأردن باءت بالفشل وفرصة لن تتحقق، وكثر الحديث في الوسائل الإعلامية الأردنية عن ذلك الموضوع ونشرت الكثير من المدونات والمواقع الإلكترونية والإخبارية عن فشل انضمام الأردن وتداعياتها وأكد وزير الخارجية في كثير من اللقاءات أن دول الخليج لاترفض إنضمام الأردن لمجلس التعاون ، لكن الأمر يحتاج للتدرج.

وهذا يعني أن وزير الخارجية الأردني قد ربط توقيت الإنضمام للمجلس بالوقت الذي يستغرقه تحول المجلس إلى اتحاد ، وأوضح من جهة أخرى نفيه فتور العلاقات الاردنية- الخليجية ، وعدم وجود أي مقايضات بين الأردن ودول الخليج ، على أساس مادي مقابل مواقفه السياسية والأمنية، وهنالك نقطة مهمة أشار إليها هو أن مجلس التعاون منذ تأسيسه في أوائل الثمانينات اقتضى أعضائه على ست دول ، وأن انضمام أي دولة جديدة يعني اتخاذ اجراءات وتغيير في النظام الأساسي لهذا المجلس .

وقد ثمن ناصرجودة إعلان دول الخليج نيتها إنشاء صندوق تنمية بقيمة 5 مليارات دولار لدعم الأردن والمغرب,وأكد جودة أن النظام الداخلي للمجلس مغلق على 6 دول ، وأنه في حال إعلان تغيير المسمى إلى إتحاد خليجي سيبشر ذلك بفتح المجال لضم دول جديدة، ما يعني المصلحة المشتركة لكلى الطرفين بالانضمام الاردن لمجلس التعاون , كما واشير الى مسالة صندوق دعم المشاريع والذي يبدا بمبلغ 2,5مليار دولار .(2)

1) اسرار الانضمام الاردني الى مجلس التعاون الخليجي , موقع الصحفي , بتاريخ 23- 5- 2011

http://www.sahafi.jo/files/a9c75a3b8aec95bb0d1b263d07cb0856d34a8f39.html

(2) العدوان , هلا , جودة: لم يتم رفض انضمام الارن للتعاون الخليجي , جريدة الرأي ,الثلاثاء 2011-12- 20

http://www.alrai.com/article/10914.html

وعلى العكس تماماً كان موقف السعودية مؤيداً تماماً لإنضمام الأردن ، فإن الرياض تدعم بقوة ملف إنضمام الأردن لمجلس التعاون الخليجي، وأنها ملتزمة بضمان إقتصاده بصرف النظر عن أي دعم مالي خليجي ، وأن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز رمى بثقله خلال قمة القادة الخليجيين لإقناع نظرائه -حيث يتمتع بينهم بالإحترام الكبير ، وزعيم الدولة الخليجية الأم والأهم بضرورة حسم ملف إنضمام الأردن، خصوصا وأن السعودية نجحت في خفض مستوى الإعتراض الخليجي على إنضمام الاردن لمجلس التعاون .

وعلى الجانب الأردني أصدرت بعض القوى والتيارات السياسية والدينية بيانات أوضحت فيها رفضها لمسألة إنضمام الأردن لمنظومة مجلس التعاون، فقد نشرت صحيفة القدس العربي أن هنالك قوى أردنية تعلن رفضها لإنضمام المملكة إلى مجلس التعاون، وعليه فقد أصدر الملتقى الوطني الذي ضم مجموعة من القوى السياسية بياناً أوضح فيه أن إنضمام الأردن لمجلس التعاون يهدف إلى تجنيد الأردنيين لخدمة عروش الأنظمة ضد الشعوب الشقيقة وتجسير التهجير من الضفة الغربية إلى الخليج العربي و أشار البيان كذلك أن انضمام الأردن يشكل علاقة ذيلية وذراعاً أمنية للحكام ضد شعوبهم .(1)

كما وحذر حزب جبهة العمل الإسلامي من أن تكون الاستجابة لدعوة الإنضمام لمجلس التعاون الخليجي لإعتبارات الدخول في صراعات إقليمية لمصلحة قوى كبرى تسعى لحماية مصالحها في المنطقة، فقد حذر في بيان له في 17 / 5 / 2011 من الالتفاف على مشروع الإصلاح الذي ينشده الشعب الأردني والعربي تحت أية ذريعة من الذرائع أو مشروع من المشاريع ،ورفض أن يكون ثمن التخفيف من المشاكل الاقتصادية وتوفير فرص عمل للمواطنين التضحية بالمباديء وبحياة المواطنين.(2)

و لا بد من التوضيح بأن تلك الآراء لاتعبر إلا عن أصحابها وكيفية رؤيتها لمسألة الانضمام ، ولا تعكس رؤية الشعب الأردني لمسألة انضمام الأردن لمجلس التعاون الخليجي .

---

(1) قوى الدرنية تعلن رفضها انضمام المملكة لمجلس التعاثن الخليجي, صحيفة القدس العربي , العدد 6812, السنة 23, تاريخ 16- -5 -2011

(2) حزب جبهة العمل الاسلامي يحذر من انضمام الاردن لمجلس التعاون الخليجي , القدس العربي , العدد 6821,السنة 23, تاريخ 18-5-2011

وللتاكيد على هذا الحديث، فقد أجرى مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية على عينة تمثيلية شملت نحو 1900 شخص، قامت بها بعد اعلان الموافقة على انضمام الاردن لمجلس التعاون ، فقد أيد 95% بشدة انضمام الأردن لمجلس التعاون الخليجي، مقابل 5% يعارضون ذلك، وأما ما يتعلق بقادة الرأي فإن 87% افدوا بأنهم يؤيدون وبشدة إنضمام الأردن ، بينما أفاد13% بانهم يعارضون بشدة فكرة الإنضمام ، بينما هنالك 77% لم يتوقعوا الإنضمام إلى دول المجلس مقابل 20% توقعوا ذلك، كما وأظهرت النتائج أن 38% يعتقدون أن ما سيقدمه الأردن لدول المجلس هو المساهمة في أمن دول الخليج، فيما أفاد 27% بأن الخبرات والكفاءات هو ما سيقدمه الأردن، ورأى 28% من المستطلعين أن أهم ما يمكن أن يحصل عليه الأردن هو توفير فرص عمل وتسهيل شروط التأشيرة، بينما أوضح 30% أن ما سيحصل عليه الأردن هو منحة نفطية فورية.(2)

(2)استطلاع للرأي حول حكومة السيد معروف البخيت بعد مرور مئة يوم على تشكيلها , مركز الدراسات والاستراتيجية للجامعة الاردنية , محدة استطلاع الراي , ايار/ مايو /201

المطلب الاول : شروط انضمام الاردن لمجلس التعاون الخليجي

فبعد موافقة الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي على طلب الأردن الانضمام لدول مجلس التعاون الخليجي، أوكلت لوزراء خارجيتها مهام متابعة موائمة الأنظمة الأردنية لكل متطلبات الانضمام والتي تتمحور اتفاقياتها وشروطها في المجالات التالية :- (1)

اولا _ الشؤون العسكرية :

1- التوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون وتهدف هذه الاتفاقية الى تعزيز الدفاع الجماعي ضد أي تهديد، وانشاء لجنة للدفاع المشترك ووضع الأنظمة الخاصة بها.

2- المشاركة في قوات درع الجزيرة ،وتوحيد الأسس والمفاهيم والتمارين المشتركة،والمناهج العسكرية

3- مجالات التعاون العسكري في مجالات أخرى : الإستخبارات ، والأمن العسكري والخدمات الطبية ،التعاون في القوات الجوية والبحرية، والمشاركة في حماية الأمن البيئي، والدفاع ضد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والمشعة .

ثانياً - التعاون الأمني:

تولي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الجانب الأمني ، ما يستحقه من أهمية بالغة ، وذلك إدراكاً منها بأن الخطط التنموية والتقدم والإزدهار لا يمكن أن يتحقق إلا باستتباب الأمن والاستقرار .
لذلك شرطت على الأردن الموافقة على الإستراتيجية الأمنية الشاملة التي تهدف إلى توطيد الأمن وحماية الحدود، ومواجهة التحديات والمخاطر الإقليمية مثل المخاطر النووية والصراعات الإقليمية والكوارث، ومكافحة الإرهاب والتطرف ، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي ، في مجال مكافحة الجريمة، وتعزيز مشاركة وتعاون القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الإستراتيجية والتفاعل معها، وتنظيم العمالة الوافدة مع عدم التأثر باعتبارات لا تتفق مع المصالح العليا لدول المجلس.

---

(1)شروط انضمام الاردن لمجلس التعاون الخليجي2011, نشرتها موقع الحقيقة الدولية , 17-5-2011

http://www.factjo.com/pages/fullnews.aspx?id=27196

كما وتم ذكر شروط أخرى نشرتها موقع (هيل نيوز)عقب الموافقة على انضمام الأردن لمجلس التعاون شملت ما يلي : (1)

- أولاً- تسهيل التنقل وانسياب السلع :

يحظى تسهيل تنقل مواطني دول المجلس بين الدول الأعضاء وانسياب السلع باهتمام دول مجلس التعاون ، نظراً لارتباطه المباشر والوثيق بمصالح المواطنين ، ولتعزيز الترابط الإجتماعي بينهم، ودعم التجارة البينية، كما أنه أحد المقدمات الأساسية لتحقيق السوق الخليجية المشتركة.

من القرارات في هذا المجال :

1- الإتفاق على مبدأ تنقل المواطنين بين الدول الأعضاء بالبطاقة الشخصية، وذلك من خلال التوقيع على اتفاقيات ثنائية، يتنقل المواطنون بموجبها بالبطاقة الذكية.

2- رفع كفاءة العاملين في المنافذ، والحرص على أن يكونوا على مستوى جيد من التعامل والتأهيل، وذلك من خلال التدريب المستمر، مع توفير الخدمات اللازمة في المنافذ لتهيئة الظروف الملائمة لحسن الأداء والتعامل

3- حث الجهات المسئولة عن المنافذ بين الدول الأعضاء على ضرورة توفير وتطوير الأجهزة الفنية والتقنية في المنافذ تحقيقاً لسرعة إنهاء الإجراءات، وزيادة عدد مسارات وسائط نقل الركاب للقدوم والمغادرة في مراكز الحدود بحيث تستوعب عدداً أكبر من وسائط النقل .

4- منح سائقي الشاحنات الوطنية، التي تحمل بضائع أي من دول المجلس، تأشيرات الدخول من المنافذ دون اشتراط كفيل، أو وكيل محلي للمصنع أو المؤسسة أو الشركة المصدرة في الدولة المقصودة.

5- الربط الآلي المحدود المعلومات الخاص بتنقل مواطني دول المجلس بين المنافذ ، وتخصيص ممرات مواطني دول المجلس مزودة بلوحات في جميع المنافذ وذلك تسهيلاً لإجراءات دخولهم ومغادرتهم.

---

(1),شروط انضمام الاردن لمجلس التعاون الخليجي , نشرتها موقع الهيل نيوز ,

http://www.heilnews.net/article.aspx?articleno=14565

ثانياً- الشؤون الاقتصادية :

يشكل التنسيق والتكامل والترابط الإقتصادي بين الدول الأعضاء أحد الأهداف الأساسيـــة لمجلس التعاون وفقاً لما ورد في النظام الأساسي للمجلس ، ومن ضمن الأهداف المنصوص عليها وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الإقتصادية والمالية والشؤون التجارية والجمارك والمواصلات والإتصالات والطاقة ودفع عملية التقدم العلمي والتقني.

من خلال السماح لمواطني دول المجلس بممارسة الأنشطة التالية في أي من الدول الأعضاء:-

1- الخدمات العقارية واستئجار الاراضي والمباني واعادة تأجيرها وإدارتها

2- الخدمات الإجتماعية

ثالثاً- التعاون في مجال الإتحاد الجمركي:

إعتماد النظام الموحد للجمارك لدول مجلس التعاون ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية وإقرار التالي:

1-السماح للبضائع الوطنية المنتجة بدول المجلس بالتنقل بكامل حريتها بين الدول الأعضاء وعدم مطالبة سلطات الجمارك بدول المجلس المنتجات الوطنية بشروط أكثر من تلك التي تطالب بها مثيلاتها الأجنبية الأخرى من حيث شكل ونوع ودلالة المنشا.

3- اعتماد التعرفة الجمركية الموحدة للإتحاد الجمركي، وهي 5% على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج الإتحاد الجمركي ، وتعفى من الضرائب 417 سلعة بحسب النظام الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي.

4- عدم ضرورة مطالبة المنتجات الوطنية بشهادة المطابقة عند تصدير منتجاتها إلى الدول الأعضاء والاكتفاء بتطبيقها على السلع الأجنبية الواردة لدول المجلس، وإلغاء شروط الحصول على رخص استيراد عند استيراد السلع الأجنبية لأي من دول المجلس.

---

(1) اقرا شروط انضمام الاردن لمجلس التعاون الخليجي , موقع خبرني الالكتروني , 17-5-2011

.http://www.khaberni.com/more.php?newsid=54844&catid=1

رابعاً – في مجال السوق الخليجية المشتركة

تعتمد السوق الخليجية المشتركة على المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الإتفاقية الإقتصادية ألا وهي أن يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء بنفس المعاملة دون تفريق او تمييز في كافة المجالات الإقتصادية . وعلى وجه الخصوص مايلي : (1)

1- مزاولة جميع الأنشطة الإقتصادية والإستثمارية وممارسة المهن والحرف.

2- العمل في القطاعات الحكومية والأهلية وتداول الأسهم وتأسيس الشركات.

3- تملك العقاروتنقل رؤوس الأموال ، وحق التنقل والإقامة.

4- الإستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والإجتماعية.

من الملاحظ من خلال الإطلاع على هذه الشروط أن إنضمام الأردن لمجلس التعاون الخليجي سوف يعمل على تغيير شامل للأنظمة المتبعة في المملكة مما سيكون له الأثر الإقتصادي ومن هذه الآثار، تغيير في آلية النظام الجمركي ، وتعزيز انسياب العمالة الأردنية إلى دول الخليج ، وحصول الأردن على منافع تجارية واستثمارية ضخمة من خلال دخول صادراتها للأسواق الخليجية ، مما سيسهل حركة إنتقال الأموال وإزالة القيود الإستثمارية .

و لابد لنا من الإشارة إلى المزايا أو الفوائد التي ستعودعلى إنضمام الأردن لمجلس التعاون ومن هذه المزايا أن الانضمام مقدمة للخروج من الأزمة الإقتصادية واستيعاب الموارد البشرية المدربة في دول المجلس واستغلال الكفاءات من المتقاعديين العسكريين في المجالات الأمنية، وانتعاش الصناعات الأردنية ، وتعزيز المكانة السياسية والعمق الاستراتيجي للأردن.

ومن هنا نرى أن هذه المنافع هي منافع متبادلة مابين الطرفين ، فالمنافع الخليجية ستنصب على الإستفادة من زخم الكفاءات الأردنية في كافة المجالات مما يقلل من كلفة استقدام العمالة الغربية ، وايضاً الإستفادة من الإستقرارالأردني للإستثمار واستغلال الكفاءات الأمنية والعسكرية الأردنية في

---

(1) اقرا شروط انضمام الاردن لمجلس التعاون الخليجي , موقع خبرني الالكتروني ,

http://www.khaberni.com/more.php?newsid=54844&catid=1

في دعم واسناد مثيلاتها في الخليج ،والحفاظ على القيم والتقاليد الخليجية من خلال استخدام كفاءات تملك نفس التاريخ والتقاليد والدين.(1)

ممالاشك به أن انضمام الأردن إلى منظومة دول الخليج العربي قد تم تناولها من قبل العديد من الباحثين والخبراء والمحللين السياسيين العرب، لكن الأسباب الحقيقية لخطوة تاريخية كهذه، لا يمكن النظر إليها من زاوية مصالح اقتصادية وأمنية فقط؛ حيث إن منطقة الشرق الأوسط هي أكثر مناطق العالم أهمية للقوى الكبرى، ويدرك العرب حكامًا ومحكومين أن اللعبة السياسية العالمية لها أهداف وأبعاد كثيرة تتعلق بهذا الإقليم، وسيكون انضمام الأردن لمجلس التعاون الخليجي بمثابة تحول سياسي عالمي مهم تجاه المنطقة العربية، حيث سيصبح مجلس التعاون الخليجي ما قبل الأردن والمغرب مختلفًا بشكل كبير عن مجلس التعاون الخليجي بعد انضمام هاتين الدولتين.

(1) زهران , عدنان ,الاردن ودول مجلس التعاون والمصالح المشتركة, صحيفة اخر خبر

http://www.akherkhabar.net/content/view/17094/31/.

المبحث الثاني

معوقات انضمام الاردن لمجلس التعاون الخليجي.

فقد تناولت الباحثة في هذا الفصل البحث والتقصي عن أهم العوائق أو المعيقات التي ستقف عندها عضوية الأردن وانضمامه الى مجلس التعاون، وهل سيكون للوضع الاقتصادي في الأردن السبب الرئيس لعدم عضويته أم هنالك اسباباً أخرى سياسية وثانوية ، فالكل يعلم أن وضع الأردن الإقتصادي يعيش في حالة خمول وبحاجة الى دعم من قبل الدول العربية، فالبعض يرى أن لجوء الأردن لطلب العضوية من مجلس التعاون هومحاولة للخروج من الازمة الاقتصادية ، محققاً خلالها فوائد اقتصادية واستثمارية تنفع مواطنيه واقتصاده .

رغم سعي الأردن منذ سنوات عديدة للإنضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، فإن قرار القمة الاستشارية لقادة مجلس التعاون في الرياض بتأييد انضمام الأردن، شكل نوعاً من المفاجأة للرأي العام، وخطوة فتحت ساحة التحليلات والقراءات، التي تجمع مبدئياً أنها خطوة تصب في خانة دعم مصالح المملكة، الاقتصادية تحديداً، إلا أن عرقلة إكمال الإجراءات دفعت الرأي العام للتساؤل إلى أين وصلت، ومتى سيعلن الأردن كعضو من اعضاء مجلس التعاون.

ويمكن القول إن الوصول إلى هذه المرحلة في العلاقة بين الأردن ومجلس التعاون الخليجي دفعت لها التغيرات في الساحة العربية، وفي أكثر من دولة عربية، فالثورات والحراكات، المشتعلة منذ أشهر في اكثر من بلد عربي ، دفعت للتغير في معادلات سياسية عديدة، وتبلور تحالفات عربية، إما جديدة أو بإنتاج صورة جديدة وتفعيل لوضع هذه التحالفات .

حيث حذر العديد من المحللين الإقتصاديين في دول الخليج العربي من الآثار السلبية التي قد تترتب على الدول الخليجية في حال إنضمام الأردن إلى منظومة مجلس التعاون الخليجي، وأن على المجلس أخذ العبرة من الأزمة الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي والتي أدت بالتالي إلى وضع إمكانيات مالية ضخمة لمساعدة اليونان والبرتغال وأسبانيا بهدف تحقيق التقارب بين هذه الدول ودول الاتحاد الأوروبي، وهذا بالتالي ما ورد على لسان وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة ووكيل وزارة الخارجية في دولة الكويت، وفي الكثير من الصحف الخليجية والعربية والدولية وهو ما تنكره

وزارةالخارجية الأردنية في الكثير من البيانات والتصاريح الصحفية الصادرة عنها، وهذا بالتالي يتناقض مع ما يصرح به الأشقاء في دول مجلس التعاون وعلى أعلى المستويات.(1)

وعند الحديث عن فكرة الانضمام لا بد من الإشارة الى أن هنالك أبعاداً قانونية وسياسية واقتصادية للسيناريوهات المختلفة اذا تم أو لم يتم الانضمام للمجلس وقد تبين ان هنالك أربعة محاور أساسية لدراسة الموقف.

أولاً- بأن الأردن لا يشكل عبئاً على دول مجلس التعاون من الناحية السياسية والامنية ,وذلك لأنه يأتي الى المجلس بمنظومة من القيم المضافة التي تعطي للمجلس أبعاداً استراتيجية وامنية ايجابية تسهم في تقوية المجلس وتنعكس بشكل تنموي طويل الأمد على دوله الأعضاء، فالأردن يقدم عمالة متميزة بل ورؤوس أموال تعمل في منطقة الخليج منذ زمن وتعزز اقتصادياتها، وهذا الجانب تعززه الاستثمارات الخليجية في المملكة.

ثانياً- أن الجانب الإجتماعي والتركيبة الديموغرافية بالذات يعززان الإنضمام بالرغم من التخوف من بعض المراقبين الخليجين من حيث عدد سكان الأردن مقارنة مع دول الخليج باستثناء السعودية، ففي حال انضمام الأردن سوف يكون من أكبر دول المجلس وبتركيبة سكانية متعددة الطوائف والأجناس والأعراق تحتاج الى منظومة خدمات حقوقية مختلفة عن دول الخليج .

ثالثاً- هنالك تحديات تتعلق بالمنظومة الاقتصادية والقانونية لدول المجلس والأردن، فهنالك اتفاقيات دولية وقعها الأردن قد تحتاج لمراجعة لضمان عدم تضاربها مع مصالح المجلس أو آليات عمله، أضف الى ذلك اتفاقية السلام الأردنية الاسرائيلية وما يشمله الانضمام من تقارب ضمني بين دول المجلس واسرائيل، مما قد يشكل ضغوطاً على أنظمة الحكم الخليجية في بلادها،الا أن طبيعة الاتفاقيات وأسلوب الأردن في التعاطي معها قد يخفف من حدة هذا الطرح.

رابعاً - أن الانضمام أو عدم الأنضمام بذاته لا يحدد العلاقة مع دول الخليج والتي تعود الى عقود طويلة من التعاون الأمني والسياسي والإقتصادي لمواجهة الأخطار الاقليمية والدولية المشتركة، أي أن العلاقة مع دول الخليج الشقيقة علاقة استراتيجية متأطرة ولها ضوابطها وبروتوكولاتها التي تستطيع أن تقوم محل الانضمام اذا راى القادة بأن الانضمام لا يخدم الأردن والدول الخليجية معاً.

(1) الشرعة , عطاالله ,عوائق انضمام الاردن لمجلس التعاون الخليجي ,مقال منشورفي وكالة عمون الاخبارية , بتاريخ 24-12-2011

http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=105947

يتضح أن للأردن دوراً ايجابياً مع دول مجلس التعاون الخليجي يتجاوز مفهوم التكتل السياسي والجغرافي المبني على تبادل واضح للمصالح إلى مفهوم شراكة طويلة الأمد المبنية على التاريخ والمستقبل المشترك، وبالتالي فإنه على الأردن ودول المجلس تركيز العمل على تفعيل الاتفاقيات الموجودة على كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والتي تشكل بحد ذاتها اطاراً هيكلياً قد يساعد في المستقبل للانتقال بشكل أسرع الى الوحدة والذي ترنو اليه شعوب المنطقة بشكل أساسي.

إن النظرة الخليجية، تنبع من أن دول مجلس التعاون الخليجي عبارة عن تجمع غني مغلق لدول تتشابه فيها الظروف الاقتصادية والجغرافية والسياسية والاجتماعية، وهذا الواقع ربما يتشابه مع واقع المملكة الأردنية الهاشمية بما يتعلق بالنواحي الاجتماعية ،من حيث العادات والتقاليد وقيم المجتمع والنواحي السياسية من حيث نظام الحكم، لكنه يختلف اختلافاً كبيراً بما يتعلق بالنواحي الاقتصادية، حيث أن الأردن يعاني من عجز كبير في الميزانية وارتفاع في الدين الخارجي والفقر والبطالة ،هذا إضافة إلى الإمكانيات المحدودة في الموارد الطبيعية واعتماده على المساعدات المالية الخارجية والحوالات المالية من الأردنيين العاملين في الخارج.

لقد أصبح أي أردني يعرف تماماً أن هناك خلافاً بين دول مجلس التعاون بشأن هذا الانضمام فمنهم المؤيد بشدة مثل السعودية ،ومنهم المعارض ، فنحن جميعاً نعلم بأن المبادرة كانت برغبة صادقة من خادم الحرمين الشريفين وأيدها قادة المجلس في وقتها، لكن الظروف تغيرت في فترة قصيرة فهناك المحللون الاقتصاديون والمستشارون والخبراء الذين تعالت أصواتهم ومطالباتهم ، بأهمية الرجوع عن هذا القرار وأوضحوا لصناع القرار في بعض دول مجلس التعاون الخليجي مخاطر الانضمام وخصوصاً من الناحية الاقتصادية، وبذلك فان المعارضين في تزايد في ظل الأوضاع الراهنة.

هذا وقد أشار رئيس الوزراء البحريني خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة كرد على مسألة انضمام الأردن مجلس التعاون الخليجي، حيث اشار إلى أن الأردن بلد ناجح وبنى مجتمع مثقف ومتطور، وأشار إلى أن مسألة انضمام الأردن لمجلس التعاون كانت منذ البداية مسألة إقامة شراكة وليست انضمام ، وتحدث أن مسألة العضوية لم تكن مطروحة وذلك لسبب مهم ألا وهو أن مجلس التعاون لم يصل إلى استكمال مؤسساته كلها وأعماله كلها ، مشيراً في حديثه أن مجلس التعاون يلعب دوراً مهماً

في المنطقة،وان اضافة أي أعضاء جدد سيزيد الضغط على المجلس ولن يستطيع القيام بعمله في المنطقة ، وإذا أثقل بمسؤليات أخرى أو عضويات جديدة فلن تكون من مصلحة العضو،وفي ختام حديثه أشار إلى أن مسألة العضوية ليست مهمة والمهم هو مسألة العلاقة التاريخية التي تربط دول الخليج بالأردن .(1)

يدل حديث رئيس الوزراء البحريني على أن دول الخليج منذ البداية كانت تتطلع للأردن كبلد استراتيجي من الناحية العسكرية والأمنية وشريك استراتيجي كونها تشكل حاجزاً أمنياً بين دول الخليج وإسرائيل ولعل رفض انضمام الأردن بالإضافة إلى العبء الإقتصادي هو خوف دول الخليج من أن تصبح من أحد دول الجوار لإسرائيل وأن تكون إحدى دول المواجهة مع إسرائيل .

وفي مقابلة على قناة العربية في برنامج وجه الصحافة لداؤود الشريان ، اشارت ابتسام الكتبي استاذة العلوم السياسية في جامعة الامارات ، إلى أن المجتمع الخليجي رفض عضوية الأردن تخوفاً من مشاركة الأردن لثروات الخليج، وأن دخول الأردن كعضو في مجلس التعاون ستفتح العضوية الباب لعمالة زائدة ، وذكرت أن كلاً من الأردن والمغرب لديها النخب والأحزاب على عكس معظم دول المجلس وأن هذه النظم والأحزاب ناشطة في البلدين ولابد من دراسة مثل هذه الأمور لمعرفة مدى تأثيرها على المجتمع الخليجي وخصوصاً أنه مجتمع محافظ ،كما طالبت دول الخليج في التفكير بمدى تأثير التطور السياسي والإجتماعي في هذه الدول، وهل درست هذه الأمور دراسة كاملة، مطالبة بالتراجع عن هذه الخطوة وإعادة طرحها بأسلوب جديد .(2)

واشار في نفس البرنامج الكاتب الكويتي عبدالله شايجي إلى أن هنالك خطوة أخرى غير فكرة العضوية للأردن في المجلس للاستفادة من الخبرات العسكرية والأمنية ، كمعاملتها كحليف رئيسي من خارج مجلس التعاون الخليجي.(3)

---

(1) لقاء وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن احمد بن محمد ال خليفة , بتاريخ 24-12- 2012 , الساعة 3:14

http://www.youtube.com/watch?v=YAPLNaJDHDE

(2) انضمام الاردن لمجلس التعاون الخليجي ,برنامج الصحافة , قناة العربية , بتاريخ 12-5-2011

http://www.youtube.com/watch?v=qhRLuih9j-k

(3)نفس المصدر

عند تحليل ما روي من هذين الضيفين ترى الباحثة أن دول المجلس ترى في انضمام الأردن ووجود العمالة لديه سيعمل على وجود قلقلة بسبب مزاحمة شباب الخليج في الحصول على وظائف، وأيضاً ترى على أن فكرة دعوة كل من الأردن والمغرب كانت عبارة عن هدف يسعى لتخويف ايران ، بسبب وضع مصر المزدوج ووضع سوريا المجهول وان هذا الخطر لن تواجه دول الخليج لوحدها وان لها حلفاء عرب غير الولايات المتحدة.

فالأردن يعرف المزايا الإيجابية لانضمامه إلى الإطار الخليجي، فالطرفان الأردني والخليجي ليسا غريبين عن بعضهما البعض، والحقب الماضية شهدت تبادلا للمصالح، ودول الخليج قدمت للأردن عشرات المليارت كمنح طوال العقود الماضية، ولا يمكننا في الأردن أن ننسى الدور الخليجي المعزز لاستقرار الأردن, كذلك فتحت أسواقها للعمال الأردنيين لسنوات طويلة، والأردن أسهم بشكل كبير في بناء المؤسسات المدنية والعسكرية للدول الخليجية، وما زال يقدم خدمات أمنية ويدرب أفراد الجيوش، ويتواجد الأردنيون بكثرة في المؤسسات الحكومية والوزارات في دول مجلس التعاون الخليجي. وأننا كأردنيين لانجد فروقات كبيرة في طبيعتنا الاجتماعية والمجتمعات الخليجية، كما لدينا ثقافة وعادات مشتركة وأواصر اجتماعية.

وأن حجم المزايا الأقتصادية والسياسية للأنضمام كما ترى الباحثة يعتمد على مدى حصول الأردن على العضوية الكاملة في مجلس التعاون الخليجي، بحيث يتساوى الأردن مع بقية دول مجلس التعاون في الحقوق والواجبات، وأن يقوم الأردن بالتكيف مع متطلبات الأنضمام، وأن يتقدم الأردن بطلب إستضافة أحد مؤسسات مجلس التعاون الخليجي لتعزيز مكانة الأردن في مجلس التعاون الخليجي، كما أن على الأردن التوافق مع دول مجلس التعاون الخليجي على كيفية التعامل مع المسائل المشتركة مثل القضية الفلسطينية والأمن القومي واسرائيل، فالنظرة الواقعية الى للعلاقة التي تربط ما بين الاردن ودول الخليج فانها على حد التعبير تبعد شبح الإحباط من الناحية الاقتصادية ، فدول الخليج على ثرائها لديها مشاكل اقتصادية داخلية، وإن الانضمام الى مجلس التعاون الخليجي يوفر فرصة غير مسبوقة للأردن للتركيز على الاستثمارات في القوى البشرية، وتعزيز القدرات التنافسية الأردنية عن طريق تشجيع واجتذاب الاستثمارات الخليجية للأردن.

كما انه لا يمكن لأية دولة الدخول في علاقة طويلة الأجل مع أخرى الا في حال تأكد الجانبين من وجود مصلحة لكل منهما مع الآخر، وبالتالي فإن انضمام الأردن لمجلس التعاون الخليجي فيه مصلحة مشتركة،وهناك ايجابيات للطرفين ايضاً من هذا الانضمام، فنحن كدولة عربية محاطون بأربع جهات مليئة بالأزمات، ولا يمكن ان نكون معزولين عن العالم فنحن نحتاج الى مجموعة ننضم لها، وحتما الانضمام الى دول الخليج يشكل لنا خطوة مهمة وضرورية، ولربما حللها البعض أن الأردن يحاول تعويض خسارته الاقتصادية نتيجة للأزمة السورية وما قبلها العراقية ، من خلال الحصول على أسواق تسمح المنتج الأردني وهذه الاسواق ستكون كما حللها البعض سوق الخليج.

لايمكن لايي احد في الاردن ان ينكر الوضع الإقتصادي الأردني خلال أعوام الربيع العربي ، فازداد الدين العام والمديونية الى الضعف ، ورغم ما قدمه بعض الأشقاء من مساعدات للأردن، فإنها لم ترتقي إلى الحد المطلوب أمام ضعف الاقتصاد الأردني وزيادة الدين العام، ولربما كان هنالك سبب آخر لرفض الأردن كعضو في مجلس التعاون آلا وهو تخوف وقلق الخليجيين من انتقال عدوى الحراك الشعبي الاصلاحي من الاردن الى دول الخليج ، فالأردن يواجه مشكلة في العمالة وارتفاع فاتورة النفط والغاز، وهناك آمال أردنية بأن تساعد العضوية في بعض التكاليف، مشيراً في الوقت ذاته إلى العلاقات التاريخية القوية بين المملكة ودول المجلس.

انه كما للأردن مصلحة في الانضمام من الناحية الاقتصادية، فلدول الخليج فائدة كذلك من الناحية الأمنية ، فان مصلحة دول الخليج هو العيش والبقاء بأمان أمام تهديدات إيران خصوصاً بموضوعها النووي والذي ما فتأت إسرائيل تهدد دوما بمهاجمة إيران ورد إيران المتوقع على إسرائيل وعلى دول المنطقة،ومن هنا نجد انه في حال وافقت دول المجلس على عضوية الأردن فهذا يدل أنه حتى دول المجلس التعاون تنظر إلى مصلحة دولها ولا يهمها ، رغم أن انضمام الأردن إلى مجلس التعاون سيفيده كثيرا، حيث يوجد مخزون ضخم من العقول والأيدي العاملة، يمكن أن يسد عجزاً كبيراً تعاني منه الدول الخليجية في هذا المضمار.

لذلك فإن بعض الأطراف الخليجية في دول مجلس التعاون ترى بعض التحديات في دخول الأردن كعضو من الأعضاء ولكن السؤال هنا هو ما المشكلة ؟ وان كانت المشكلة الاقتصادية الأردنية أحد الأساب الرئيسية، وهذا ما دعى الى ان تقدم المملكة العربية السعودية الى تعويض الاردن من عدم دخوله كعضو من اعضاء مجلس التعاون مساعدة تقدر بخمس مليارات دولار كمساعدات اضافية للاردن ، فمن وجهة نظر الباحثة كان من الممكن حل مثل هذه المشكلة مع الأخذ بالاعتبار الثراء الطائل للدول الخليجية ان تقوم بشراء جزء من الديون الاردنية وتعويضها بمبلغ تستطيع من خلالها سد العجز المالي .

هذا وقد اشارت صحيفة القبس الكويتية أسباب رفض الكويت لإنضمام الأردن مبينة ان هنالك عدد من الاسباب التي تمنع الانضمام وتاتي الاسباب كما يلي :- (1)

أولاً- عدم القدرة على اقامة نقاش حقيقي داخل المجلس وعلى مستوى القمة لحسم الامور، مبينة ان كل دولة من دول الاعضاء قد اتجهت الى جمهورها لتعزيز وجهة نظرها في الموضوع على غير معرفة من موقفها حول ما يدور حول الحفاظ على هوية المجلس وخصوصيته .

ثانيا - تولد شبهة الاستعانة بدعم خارجي، ومن دول ملكية، للدفاع عن أوضاع داخلية بمواجهة موجة إصلاحية تجتاح العالم العربي، كأن المطلوب إقامة جبهة من دول الحكم الوراثي بمواجهة التغيير، مع أن المطلوب من دول المجلس أقل بكثير من الدول الأخرى، كونها دولا منتجة للنفط، ولا أحد يخاطر بأزمات فيها و لأن أوضاع المواطن الخليجي الاقتصادية أفضل بكثير من غيره، ولأن أبواب الإصلاح لم تسد نهائياً.

ثالثا- افتقاد مجلس التعاون للآليات الحقيقية للبحث ، من الأمانة العامة الى المجلس الاستشاري مروراً بالمجلس الوزاري، حيث تبين أن كل هذه الهيئات لا أهمة لها ولا مبادرة سوى مناقشة قضايا تفصيلية تحيلها القمة إليها، وبالتالي، لا تستطيع تقديم رؤى أو مشاريع لتطوير المجلس من الناحية العملية.

رابعاً - هي غياب الرأي العام الخليجي عن القرار الحقيقي داخل المجلس، وآخر مظاهر هذا الغياب خبر دعوة الأردن والمغرب للانضمام إليه.

وسيكون انضمام الأردن الذي يملك أقوى شبكة أمنية في العالم العربي، مفيداً جداً لبلدان دول المجلس التي يتولى في بعضها آلاف المتقاعدين العسكريين الأردنيين مناصب مهمة في الجيش والقوى الأمنية وحصلوا على الجنسية، وقد أدان الأردن التدخل الإيراني في الخليج، خصوصاً بعد أحداث الشغب في البحرين .

---

(1) القبس الكويتية توضح اسباب معارضتها انضمام الاردن للمجلس (الخليجي) , نشرتها وكالة عمون الاخبارية , 16-5- 2011

http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleNO=87552

أن الانضمام لمجلس التعاون الخليجي ,مفيد اقتصادياً وسيئ سياسياً، كون الاردن سيضطر الى تقديم تنازلات سياسية, فانضمام الأردن سيؤثر سياسياً عليه من خلال التخوف من تباطئ عملية الاصلاح السياسي إلى جانب تحمل الأردن أعباء أمنية إقليمية نتيجة لانضمامه لمجلس التعاون الخليجي خصوصا بعد إدخاله في قوات درع الجزيرة لاحياء منظومة دفاع خليجي مشترك ومده بالخبرات والقدرات العسكرية , لمواجهة احتمال المواجهة مع إيران، يضاف إلى ذلك احتمال فتور العلاقة مع سورية والعراق بعد انضمام الأردن لمجلس التعاون الخليجي انسجاماً مع مواقف دول الخليج من البلدين.

لقد أثارت بعض المواقع الاجتماعية ان هنالك علاقة في مابين انضمام الأردن والحرب في سورية فقد ذكرأن انضمام الاردن لمجلس التعاون له استحقاقات أمنية وسياسية ،لذلك جاءت السيناريوهات ان الاردن مقبلا على تمدد وتوسع بالمساحة والامكانيات الاقتصادية من خلال دمج الضفة الغربية كحل نهائي للقضية الفلسطينية , حيث سيطلق على هذا التوحد اسم المملكة المتحدة , وهنالك سيناريو دعى الى تمدد الاردن لاستقطاب المناطق الواقعة في جنوب سوريا " منطقة سهل حوران " في حال سقوط نظام الاسد.(1) فالذي يراد في هذه السيناريوهات ان تكون الاردن دولة قوية وعظمى تستطيع ان تكون كحلقة وصل وسياج أمني بين دول الخليج والجانب الاسرائيلي ، لكي تواجه ايران وتستطيع حماية الأنظمة الخليجية .

ان الاعتراض هو حق كل دولة وهو لا يغضب أي أردني ، فانضمام اي دولة لهذا المجلس سيكلف هذه الدول الكثير من الأموال ويحتاج الى ترتيبات واجراءات عديدة ، لدعم اقتصاد الاردن المتأكل، في ظروف اقتصادية صعبة يمر بها العالم وليست دول الخليج ،كما أن دول الخليج تعاني من مشاكل اقتصادية، و تعاني ايضاً من نسبة في البطالة وهذا يدركه كل خليجي ، لذلك إن انضمام الأردن والمغرب الغارقتين في البطالة بالاضافة الى الفساد الذي كلنا ندركه ونعلمه بالأردن سيثقل كاهل هذه الدول .

---

(1) علاقة انضمام الاردن للخليجي مرتبطة بالحرب على سوريا , مقال نشرته موقع جفرا نيوز , تاريخ 1-4-2013

http://www.jfranews.com/home.php/assets/images/assets/news_gallery/more-58640-1-D8%A9

فعندما طرحت مشكلة اليونان في المجموعة الاوربية فهم على حق ، لذلك لا بد نحن كأردنيين أن نبدد خوفهم من خلال مفاوضيين أكفاء وملفات كاملة تحتوي على المنافع لهذه الدول في حال انضمامنا، فكفاءة وخبرة ومهارة العمالة الأردنية والتي يدركها الخليجيين لا تحتاج الى شرح كبير بفوائدها ، وخاصة اذا أخذ عامل الحضارة والثقافة والعادات المتشابهة ودورها في استقرار الخليج ،على المدى البعيد ، نحن ندرك أن الأردن فقيربموارده المالية لكنه غني بموارده البشرية.

فلقد أصبح احياء فكرة انضمام الأردن ضمن دول مجلس التعاون الخليجي فكرة مسيطرة على ضمائر كل المواطنين من هذه الدول ، لقد مرت فترة زمنية وهذه الفكرة تظهر وتختفي واليوم أصبحت ضرورة ملحة ، فنحن الاردنيين نتمنى على القادة في السعودية والخليج والاردن السرعة في احياء مجلس التعاون الخليجي الجديد لمصلحة كل الاطراف ,ولننظر الى ما يدور من حولنا في بلاد الشام ووادي النيل والمغرب العربي ،فاذا ما تحقق مجلس التعاون الخليجي الجديد فالكل سيستفيد، فالظروف مهيئة بشرياً وايدولوجياً ومالياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً في احياء الفكرة، حرصاً على هذه المنطقة من المخاطر التي تحف بها من كل جانب والتي ان تحققت هذه الفكرة سيكون مجلس التعاون الخليجي المتضمن الأردن قوة مؤثرة في سياسة ورسم مستقبل المنطقة ,ونحن ندرك أن الأردن فقير بموارده المالية ولكنه غتي بموارده البشرية المدربة وان دول الخليج بحاجة ماسة لمثل هذه الخبرات والكفاءات على المدى البعيد.(1)

ان تخوف دول مجلس التعاون هو تخوف مشروع، وهذا يعني ان دول الخليج لا تستطيع ضم دولة تعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية وخاصة اننا لا زلنا نعاني من اضطرابات في كل المناطق الأردنية والحلول السياسية بطيئة بعض الشيء ،بالاضافة الى أهم ملف يجعل دول الخليج تفكر قبل قبول الاردن كعضو من اعضاء المجلس ، هو ملف الفساد والبطء بمحاربته، فاذا اردنا ان نسرع في انضمامنا الى مجلس التعاون , لا بد ان نعالج الملفات المتعلقة بموضوعي الحريات والفساد, فاذا تمت المعالجة واتخذت القرارات كما أراد الملك عبدالله الثاني ، سينفرج الأمر والاقتصاد سيتحسن وعندها لا مبرر لأية تخوفات من قبل أية دولة خليجية لانضمامنا، بل سنجد كل الترحيب من هذه الدول.

---

(1) الغانم , رشاد الساعد ,وداعا مجلس التعاون , مقال نشرته صحيفة السوسنة الاردنية , بتاريخ 18-12-2013

http://assawsana.com/portal/pages.php?newsid=110369

فاذا كان الخليج يمتلك ثروات هائلة من المال والنفط فان الاردن كما ترى الباحثة دولة في مستوى دول النفط ، فالصخر الزيتي والنفط والغاز والذهب موجود في الأردن ،حتى أن الأردن من أغنى دول المنطقة في اليورانيوم اضافة الى المناخ والسياحة والزراعة، وهم يشكلون أكبر واهم جالية مقيمة في مجلس التعاون الخليجي ، كما ان جاليات من من دول مجلس التعاون الخليجي تجد من الاردن ومن سياسة الاردن مناخاً طيباً للاستثمار والاقامة والسياحة والعلاج وملاذاً آمناً للاقامة على مدار السنة وان استثمار اموال الخليج في استغلال النفط والذهب واليورانيوم الاردني قوة واعدة.

فإن الهوية العربية بمعناها البسيط والعملي تستوعب الأردن ودول الخليج، بقدر ما تحقق مصالحهما, وذلك كله لا يقلل من حجم العقبات السياسية والاقتصادية، فالربيع العربي تحول تاريخي ، أوجد حساسيات واستقطابات داخل البلد الواحد، فكيف على صعيد علاقات الدول الخارجية, ، فقد شكل الربيع العربي حافزا من باب تحالف الملكيات، مع الاخذ بعين الاعتبار التباين الكبير في موقف كل دولة خليجية على حدة في التعامل مع الربيع العربي، داخليا وخارجيا.

واخيرا تريد الباحثة التنبيه لأمر، هو أنه ما كتب من تجاوزات كرد على رفض انضمام الاردن لمجلس التعاون ، هو رأي يعبرعن صاحبه ولا يمثل رأي أغلبية الأردنيين، فالتجاوزات والتجريحات في بعض الاحيان والتي طالت دول الخليج كانت تخرج عن سياق الأخلاق والأعراف الاردنية ، كمحاولة من البعض تشويه العلاقة الأردنية الخليجية ، فنحن في الأردن نقدر كل جهد ايجابي من قبل دول الخليج، وان علاقتنا بدول الخليج هي علاقة قوية.

الخلاصة :-

في ختام الحديث في هذا الفصل نرى ونؤكد على أهمية العلاقات الأردنية الخليجية وأنها علاقات قديمة وتاريخية ، على الرغم بما مرت به هذه العلاقة من أزمات ، ولاشك أن لمنطقة الخليج العربية أهميتها الاستراتيجية المستمدة من حقائقها الجغرافية وامكانياتها الاقتصادية،قد ظن البعض أن علاقات الأردن بدول مجلس التعاون الخليجي هي تلك العلاقة التي اعقبت دعوة الأردن للانضمام لمجلس التعاون ، فعلى العكس تماماً فعلاقة الأردن بدول الخليج هي علاقات ممتدة عبرالاجيال ، وامتازت على الدوام بالقوة حتى وصفت بعض الأحيان بانها علاقة عضوية ،فان تلك العلاقة المتميزة و كانت على الدوام ترعاها المصلحة المشتركة والنظرة الحكيمة لجلالة الملك عبدالله الثاني واشقائه قادة دول المجلس , وهي تتحرك دوما الى الامام محققة المزيد من الانجازات والمصالح المشتركة .

وعلى الجانب الاخر للعلاقات المتميزة وبناء على تلك العلاقات قدم الأردن طلباً للانضمام لمجلس التعاون مستنداً في ذلك على قوة العلاقات التي تجمع الأردن بدول الخليج ، فقد عمل الأردن خلال السنوات الماضية العديد من المحاولات ليقنع دول الخليج لتحقيق هذه الهدف الاستراتيجي، وقد تأرجحت هذه المساعي نتيجة للظروف الاقليمية.

فقد مثّل انضمام الأردن إلى دول مجلس التعاون الخليجي فرصةً كبيرة لتحقيق أمن واستقرار دولة تواجه عجزًا قياسياً في ميزانيتها وارتفاعاً في الدّيْن الخارجي، وتشهد تضاعفا في معدّلات البطالة، كما تعاني من جيوب فقر ، إضافة إلى كونها محاطةً بدول تعيش اضطرابات مثلما هي الحال في فلسطين وسوريا والعراق،من ناحية أخرى، تشكّل إسرائيل تهديدًا خطيرا غير معلن, صحيح أنّ الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي لن يقضيَ على جميع هذه المشاكل، إلاّ أنّه قد يُساهم في حلّ بعضها.

أمّا بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، فقد أثبت الأردن أنّه شريك يعتمد عليه في تأمين حدود المملكة العربية السعودية الشماليّة، وبالتالي، قدّم مساهمة في تحقيق الأهداف الأمنيّة للدّول الخليجية الأخرى، ولاسيّما في ما يتعلّق بمراقبته الفعّالة لعمليات الارهاب وتهريب المخدرات نحو هذه الدول.

ونتيجة لعمليّة إعادة التّموضع الاستراتيجي التي جاءت أساساً رداً على التغيرات الإقليمية والمحلية، وجد مجلس التّعاون الخليجي نفسه مضطراً لإعادة تشكيل نفسه ,واضافة إلى قائمة أعضائه المملكتين المتبقيّتيْن في العالم العربي: الأردن والمغرب,وهما البلدان اللذان كانا قد باشرا رسمياً عمليّات الإصلاح

السّياسي, وعلى الجانب الاخر، تتيح القواسم المشترَكة بين النظامين الأردني والمغربي وأنظمة دول مجلس التّعاون الخليجي تشكيل تكتل موسع , يمثّل قوة لا يستهان بها، سواء داخل الجامعة العربيّة أو مقابل الدول العربية الأخرى وهي جمهوريات ما بعد الثّورات، والتي من المرجح أن تحرز تقدما كبيرا في مسارها باتّجاه الديمقراطيات الفاعلة.

ولربما كان السبب الاهم في تاجيل اجراءات انضمام الاردن لمجلس التعاون الخليجي تاتي بالاسباب التالية:

1- نتيجة للصعوبات الاقتصادية التي يواجها الاردن وارتفاع الديون الخارجية والمديونية

2- تخوف الخليج من عمل الاعباء الاقتصادية الاردنية , واستنزاف امولها في سداد ديون الاردن والاصلاحات الاقتصادية

3- التخوف من الحركات الاسلامية التي اصبحت في السنتين الاخيرتين تلعب دور مهم في الوطن العربي .

4- التخوف من مقاسمة الاردن لثروات الخليج واستقطاب العمالة الاردنية مما يعني زيادة معدلات البطالة في دول الخليج .

الخاتمة: النتائج والتوصيات

الخاتمة

بعد الاجابة على سؤال الدراسة الرئيسي (ماهي معوقات انضمام الاردن لمجلس التعاون لدول الخليج العربي), والاسئلة الفرعية , لا بد لنا من عرض الملاحظات التالية :

اولا: العلاقة بين الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي ليست حديثة العهد وانما هي علاقة قديمة تعود الى بدايات التأسيس لتلك الدول الخليجية , حيث كان الاردن من اوائل الدول العربية التي ابدت حالة من التعاون والتنسيق معها , وحتى الاعتراف بها كوحدة سياسية مستقلة , ولقد ساهم الاردن بوضع البنية الاساسية لتلك الدول في بداية نشأتها على كافة الاصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والامنية , حتى اصبحت قادرة على اثبات نفسها وادارتها ,بعد ذلك ظهرت لدى دول الخليج بما يعرف بثورة النفط لتنتقل نقلة نوعية كاملة الى عالم الحداثة والتطور والتقدم والازدهار العمراني , حتى تجاوزت الدول العربية في تقدمها واصبحت من الدول الرفاهية ودخل الفرد فيها تجاوز معدلات دخول الافراد في الدول العربية وحتى بعض الدول الغربية .

من هنا اصبحت الاردن بحاجة لسياسة خارجية اكثر تفعيلا تجاه دول مجلس التعاون الخليجي , لان واقع الاردن السياسي لا يحتمل ان يكون في حالة من العزلة في ظل ظروفه السياسية والاقتصادية الصعبة , وكذلك كون الاردن يقع بين دول تعيش حالة من الفوضى والاضطراب , وعدم الاستقرار ففلسطين واسرائيل من الغرب , والعراق من الشرق , وكذلك حالة دول مجلس التعاون نتيجة الوجود الايراني من الجهة الشرقية الذي يعتب التهديد الحقيقي للخليج العربي .

ثانيا : خلال فترة التسعينات بعد اجتياح العراق للكويت , اصبحت العلاقات بين الاردن ودول المجلس تشوبها حالة من الفتور بسبب اختلاف المواقف العربية , بحيث اعتبرت هذه الفترة حالة انفصام في العلاقات الاردنية الخليجية , وبعدها جاءت احداث الحادي عشر من سبتمبر لتعتبر نقطة تحول اخرى اثرت على واقع العلاقات الدولية وانتقال جديد في تغيير سلوكيات الدول وتعاملها مع بعضها البعض , بحيث انقسم العالم الى قسمين اما مع محاربة الارهاب واتباع جميع توجهات الولايات المتحدة او ضدها ومع الارهاب , وبعدها تحولت انظار العالم الى احتلال الولايات المتحدة للعراق بدافع التخلص من الارهاب والنظام السلطوي , مما فرض العديد من الالتزامات على دول المنطقة في مواجهته والتصدي له.

ثالثا : لقد لعبت هذه الاحداث الدولية دورا كبيرا في واقع العلاقات , وقد تاثرت دول مجلس التعاون والاردن بهذا الواقع السياسي , وطبقا لتلك الاحداث فقد كان لابد من من الاردن ودول المجلس العمل على توثيق علاقاتهما , والعمل لمواجهة التحديات والظروف السياسية والاقتصادية بمزيد من التقارب والتعاون في مختلف الميادين , فعلاقة الاردن بدول المجلس على المستويات كافة امتازت على الدوام بالقوة والتوازن فقد انتهج الاردن سياسة متوازنة تجاه علاقاته مع دول المجلس , واما ما يتعلق بعلاقته الاقتصادية وصفت بانها علاقة عضوية , فحين تنتعش اقتصادات دول المجلس تنتعش اقتصاد الاردن , كما انها علاقة امتدت لاجيال من خلال الالاف من الايدي العاملة في دول الخليج التي اسست لقيام نهضة اقتصادية كبيرة, فقد قدمت السواعد الاردنية كل خبراتها وكفائتها في خدمة الاشقاء الخليجيين , وقد كانت الاردن على الدوام المكان الاكثر استقرارا لاستثمارات دول الخليج وذلك نتيجة لطبيعة استقرار الاردن سياسيا واقتصاديا .

رابعا : يعيش العالم العربي في الوقت الحالي ما يسمى بالربيع العربي , والاردن في ظل تاثير الربيع العربي يواجه تصعيد امني وضغوط سياسية واقتصادية خطيرة , اضافة الى العجز المالي وارتفاع المديونية , بالاضافة الى التحدي الرئيسي وهي مشكلة الطاقة حيث ادت الى رفع سعر الغاز المورد للاردن , وهذا ما شكل تهديدا لاستقرار الاردن ومستقبل دولته والتي من الممكن ان تنتقل تلك التاثيرات الى دول الخليج العربي و المنطقة باكملها , ونتيجة لتلك الظروف الصعبة التي يمر بها الاردن كان لابد من دول الخليج ان تقدم مساعدة اضافية للاردن من خلال الدعم المادي للاردن فنتيجة للثورة السورية واعقابها استقبلت الاردن اكثر من نصف مليون لاجئ سوري مما زاد عليها الضغط في تقديم الخدمات الصحية والاقتصادية لهم ,لذا تطلب من دول الخليج تقديم حزمة من المساعدات كون الاردن قريب من منطقة الخليج وكونه يشكل عمق استراتيجي وخط دفاع اول ضد اسرائيل .

خامسا : تمثل طبيعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي الجغرافية , وتشابه انظمتها وضروفها الاقتصادية وترابطها الاجتماعي وطبيعة التحديات التي تواجهها , المقومات الضرورية لقيام مجلس التعاون , ومن هذا المنطلق اجتمع وزراء خارجية الدول الست الاعضاء والمتمثلة بالسعودية والامارات والكويت وعمان وقطر والبحرين ,في الرياض وجاء نص البيان الذي صدر عن هذا الاجتماع وهو الاتفاق على انشاء مجلس للتعاون بين دول الخليج وتكوين امانة عامة لهذ الهدف وعقد الاجتماعات الدورية للوصول الى الغايات المرجوة من هذا المجلس , حيث استطاع المجلس تحقيق العديد من الانجازات على المستويات السياسية والاقتصادية , ولاننسى ان مجلس التعاون الخليجي قد لعب دور كبير في احداث الربيع العربي وفي مناطق الربيع العربي من خلال تقديم المساعدات المادية

والاسلحة , ولاننسى انه على الرغم من ان مجلس التعاون احسن حالا واكثر تماسكا وحضورا الا ان الربيع العربي قد اثر في ملف الامن الخليجي وكشف عن مواطن الضعف في المعادلة الامنية , وعلى الجانب الاخر اظهرت الملكيات الوراثية في دول الخليج قدرة على البقاء والاستقرار ضد رياح التغيير , ولكي تبقى قادرة على صد رياح التغيير يتطلب من دول الخليج استيعاب رسالة الربيع العربي من خلال جعل الديمقراطية كأولوية والعمل على تأكيد الحريات المدنية والسياسية بالطريقة المعتدلة .

سادسا : فعلى الجانب الاخر من العلاقات المتميزة التي تجمع الاردن بدول مجلس التعاون وبناءا على تلك العلاقات قدم الاردن طلبا للانضمام لمجلس التعاون مستندا في ذلك على العلاقات القوية والمتميزة التي تجمع دول المجلس بالاردن , وعلى الرغم من ترحيب دول المجلس بهذا الطلب الا ان المسألة بقيت متأرجحة دون اي تقدم ولربما عاد ذلك نتيجة للظروف الاقليمية التي يعيش فيها الوطن العربي وتذبذب الاقتصاد الاردني ورفع مستوى العجز في االمديونية الاردنية , فاذا استبعدنا تلك الظروف نرى ان الاردن شريك استراتيجي للدول الخليج فالاردن يمثل فرصة كبيرة لتحقيق امن واستقرار دول المجلس وانه شريك يعتمد عليه في تامين حدود وخط دفاع اول ضد الخطر الاسرائيلي .
هذا وقد وصفت هذه الخطوة بانها محاولة لاعادة تشكيل التحالفات بالمنطقة بعد انهياربعض الانظمة العربية , وان السلطات الجديدة تحاول فتح قنوات دبلوماسية جديدة مع ايران . كما ان عدم انضمام الاردن لمجلس التعاون الخليجي يتبث ان كل النظريات حول دور امني للاردن في الخليج او دور عسكري نظريات صحيحة لان العلاقات الامنية والعسكرية قائمة اساسا, ولربما في الوقت الحالي اتعكس التجاوب مع هذا الطلب الى مساعدات مالية , فهذا امر يشكر لهم على وقوفهم الى جانب الاردن في جميع الازمات والظروف .

فسيناريوهات مستقبل العلاقات بين الاردن ودولمجلس التعاون تؤكده المعطيات الحالية لواقع العلاقات بين الطرفين والتي تتبنى بالتطور الايجابي في الميادين المختلفة وضمن الظروف المحيطة بالشرق الاوسط .
اولا : التطور في العلاقات السياسية , وذلك من خلال التقارب في التوجهات والمواقف المشتركة بخصوص القضايا الاقليمية والدولية التي تمس مصالح الطرفين بشكل عام , والقضايا العربية بشكل خاص

ثانيا : -اما الجانب الاقتصادي وهو الجانب الاشمل حيث يوجد توجهات مشتركة للعمل الاقتصادي من اجل مواجهة التحديات الاقتصادية الكبرى المتمثلة بموضوع اسعار النفط والكهرباء ونقص المياه ,

والتوجه نحو انفتاح اقتصادي من ناحية الاستثمار , حيث تعتبر الاردن الارض الخصبة للاستثمارات , فوجود مؤسسة تشجيع الاستثمار الاردنية التي عملت على وضع انظمة تسهل على المستثمر غير الاردني الاستثمار في الاردن , والجهود التي يبذلها الملك عبدالله في هذه النطاق كذلك ان احتمالية تطور العلاقات الاردنية الخليجية تاتي بسبب وجود خامات بشرية اردنية قادرة على استثمار سوق العمل الخليجي وتلبية احتياجاته , كونها خامات مدربة ومؤهلة ومناسبة لاسواق العمل الخليجية .

ثالثا : -اما التحديات الامنية فهنالك توجهات نحوحل النزاعات الاقليمية بالطرق السلمية , وبالتالي التقارب نحو عقد اتفاقيات تعاون استراتيجية بين الاردن ودول الخليج , والتوجه نحو فكرة عمل اتفاقية دفاع مشترك . فالتوسع في التعاون الامني اصبح ضروريا في ظل الظروف المحيطة . فمن ناحية دول الخليج هنالك التواجد الايراني والذي اصبح يلعب دور مهم في ظل الربيع العربي والتدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج , وكذلك الخطر الاسرائيلي من الطرف الاخر , فلابد من ان يكون الاردن قويا ببنيته الداخلية على المستوى السياسي والاقتصادي وكذلك قويا في علاقاته الدولية ووحدته الوطنية , فكل ذلك يصب في في صميم مصلحة العلاقاة بين الاردن ودول مجلس التعاون .

الاستنتاجات : -

من خلال تساؤل الدراسة عن ماهية المعوقات التي تحول دون انضمام الاردن لمجلس ؟ والتي تم دراستها بموضوعية من خلال هذه الدراسة توصل الباحث الى مايلي :

اولا - ان العلاقات الاردنية الخليجية ليست علاقات قائمة فقط على الدعم الاقتصادي والمادي , انما هي علاقات قائمة على الوحدة والاخوة والتعاون من اجل مواجهة التحديات الاقليمية والعربية ,وان الاردن انتهج سياسة متوازنة تجاه علاقاته مع دول المجلس ,وان العلاقات الاردنية – الخليجية علاقات عميقة ومتبادلة , ترعاها قادة دول المجلس والملك عبدالله الثاني بن الحسين .

ثانيا - شكل مجلس التعاون الخليجي منذ نشاته عام 1981م وحتى الوقت الحاضر , اطارا قويا للتعاون والتكامل بين الدول الخليجية , حيث استطاعت هذه الدول الاعضاء في المجلس تحقيق العديد من الانجازات في سبيل تعزيز حالة التعاون فيما بينها في العديد من المجالات سياسيا واقتصاديا وعسكريا و وان هنالك العديد من المحفزات والدوافع التي تدفع باتجاه قيام اتحاد خليجي ومن اهمها التوازن الاستراتيجي في المنطقة , وحاجاتها الى كيان قوي قادر على التعامل مع متغيرات البيئة الاستراتيجية .

ثالثا - فرضت الحاجة لمواجهة التحديات الامنية الداخلية والاقليمية الناتجة على مايسمى الربيع العربي وعجز المديونية على الاردن ضرورة رفع طلب الانضمام الى مجلس التعاون الخليجي , حيث يشكل عامل التقارب الجغرافي والديني والعرقي والثقافي بين شعوب دول الخليج والاردن احد اهم العوامل التي دفعت الاردن لطلب الانضمام لمجلس التعاون الخليجي .

رابعا : المعوقات الحقيقية لانضمام اليمن الى المجلس تعتبر اقتصادية , حيث اتضح من خلال الاطلاع على دور النفط والصعوبات الاقتصادية التي تواجه الاردن وخصوصا ما يتعلق با الاجئيين السوريين والنفقات المتبعة عليهم , وكذلك الاختلاف بين معدلات دخل الفرد من الناتج القومي , وكل هذه العوامل كانت اهم العوائق التي حالت دون دخوله كعضو في المجلس .

خامسا :- ان فرصة انضمام الاردن لدول مجلس التعاون يعتبر فرصة كبيرة لتحقيق امن واستقرار دولة تعاني من عجز قياسي في ميزانيتها , وتضاعف معدلات البطالة , اضافة الى كونها محيطة بدول تعيش اضطرابات , ولكن في حال عدم الانضمام فهذا لن ولم يؤثر على هذه العلاقة القوية والمتميزة فهي ليس علاقات ولدت منذ لحظة طلب الانضمام انما هي وليدة اجيال واجيال .

سادسا :- اتضح لنا من خلال دراسة النتائج المتوقعة لانضمام الاردن الى المجلس بأن الفوائد من انضمام الاردن الى المجلس متكافئة , حيث تم الوصل الى نتيجة مفادها ان الثروات الكامنة في الاراضي الاردنية (اليورانيوم , والصخر الزيتي ,والفوسفات) يمكن لها ان تحقق فوائد لدول المجلس اذا ما تحقق التكامل الاقتصادي بين الاردن ودول المجلس , بالاضافة الى ان الاردن بموقعهاالاستراتيجي وقوتها السكانية يمكن ان تكون شريكا مهما في الحفاظ على امن المنطقة , هذا بالاضافة الى اهمية ما تشكله الاردن من قوة اقليمية سياسية حيث ستعطي للمجلس قوة من حيث الوزن السياسي للمجلس على المستوى الاقليمي والدولي .

سابعا : تستنتج الباحثة من خلال هذه الدراسة صدق الفرضية هي ان العامل الاقتصادي كان السبب الرئيسي في تاجيل او عدم انضمام اردن للمجلس , فمن خلال تحليل الدراسات والتقارير استنتجت ان دول المجلس تخوفت من حمل العبء الاقتصادي والمديونية الخارجية من الاردن , بالاظافة الى عوامل ثانوية احرى تتعلق بالتخوف من علو اصوات الحراكات في الاردن المطالبة بالاصلاحات السياسية والاقتصادية من انتقالها الى دول الخليج ,ومزاحمة العمالة الاردنية للعمالة الخليجية مما سيؤدي من رفع نسب البطالة في دول الخليج .

اخيرا توصل الباحث من خلال المعطيات السابقة في الدراسة الى ان العلاقة النهائية بين الاردن والمجلس تتضح خلال سيناريوهين للعلاقة بين الاردن والمجلس وهما العضوية الكاملة او العضوية غير الكاملة . وما يتضح هو الاتجاه نحو الخيار الثاني وهو الاتجاه نحو العضوية الغير كاملة .

التوصيات :

استنادا الى هذه الاستنتاجات حول العلاقات الاردنية – الخليجي فان الدراسة ترى بان هنالك مجموعة من التوصيات التي يجدر العمل بها من قبل صناع القرار السياسي في الاردن والمتمثلة في :

اولا :- على الاردن ودول المجلس توثيق العلاقات الثنائية بينهما في المرحلة القادمة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والامنية , بما يعمق من أوجه التشابه بين الاردن ودول المجلس , ويعمل على تضييق اوجه الاختلاف بينهما لاسيما في الجانب الاقتصادي

ثانيا :- فيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية وتوسيع التبادل التجاري كان لا بد من اتباع عدد من الاجراءات من خلال مايلي :-

1- الاستفادة من التجارب المشتركة للاردن ودول الخليج في بعض المجالات كالاعمال المصرفية والتدريب المهني وغيرها من المجالات , والعمل على تشجيع وتسهيل اقامة المعارض الوطنية وتنظيم اللقاءات الدورية بين المستثمرين ورجال الاعمال بين الجانبين .

2- العمل على تعزيز الاستثمارات السياحية المشتركة بين ا لاردن ودول الخليج كأنشاء المنتجعات والفنادق والقرى السياحية , وتوسيع افاق التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص وتوحيد المواصفات والمقاييس

ثالثا: يجب على دول الخليج فتح اسواق العمل امام العمالة الاردنية واطلاق برامج تهدف الى زيادة الاستثمارات , ويتعين على الحكومة العمل على ادخال المزيد من الشفافية والوضوح , وبذل جهود جادة لمكافحة الفساد واجراء اصلاحات سياسية وادارية تهدف الى تحسين البنية الاقتصادية وتحقيق الرفاه الاجتماعي للشعب الاردني .

رابعا : على المملكة الاردنية الهاشمية الاهتمام باوجه الاختلاف بين الاردن ودول المجلس من حيث التشريعات والقوانين , مع العمل على تغييرها بما يتفق والنظام الاساسي والاتفاقيات الموجودة بين كلا الطرفين .

والاردن وخلال الثلاث اعوام الماضية (2010 -2012) عاش ضغوطات كبيرة نتيجة لوقوعه تحت تأثير الربيع العربي وعجز الميزانية, حيث يواجه ضغوطات سياسية وامنية , وان هذه الازمة لا يمكن تجاوزها من دون مساعدة خارجية ومساعدة خليجية ,و هذا يتطلب من الحكومة الاردنية والخليجية الاسراع في تقديم المنح الخليجية الاردنية من خلال حزمة من المشاريع , ويجب ان تمتد هذه المساعدات الخليجة بموجب اتفاق جماعي بين جميع دول الخليج وان تقدم ضمن اطار زمني محدد .

خامسا : اما ما يتعلق بموضوع انضمام الارن لمجلس التعاون الخليجي وفالمطلوب من كلا الجانبين الاردني و الخليجي ما يلي :

1- على الحكومة الاردنية الاسراع في عمليات الاصلاح الاقتصادي والتخفيف من عبء المديونية والديون الخارجية من خلال القضاء على الفساد الادراي والمالي , والبحث عن طرق ومشاريع تسهم من الحد من العجز في المديونية .

2- على دول الخليج دعم الاردن ماليا من خلال شراء بعض الديون الخارجية الاردنية .

3-على الحكومة الاردنية والاردنيين اجمع العمل معا نحو تبديد خوف الخليجيين من فكرة انضمام الاردن وتقاسمه ثرواته من خلال عقد العديد من اللقاءات والتشاورات من خلال مفاوضين اكفاء وزج العديد من الملفات التي تحوي على المنافع لهذه الدول في حال انضمامنا .

قائمة المراجع

اولا :- الكتب العربية

1- ابو دية , سعد ,(2002), **العلاقات بين الامارات والاردن** , الامارات العربية المتحدة ,مركز زايد للتنسيق والمتابعة

2- اسماعيل , محمد صادق ,(2010) , **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**, ط1, القاهرة , دار العلوم

3- ابو طالب , عبد الرحيم , (1995), **ازمة العراق والكويت** , القاهرة , مكتبة النهضة

4-- ابوزيد , احمد ,(2010), م**ؤتمر كيف تتحرك الدلو الصغرى " الدبلوماسية الاردنية نحو حرب الخليج انموذجا"** , الجامعة الهاشمية , الاردن, 1- 2 كانون الثاني .

5- الخصاونة , صالح ,(1991), **التعاون الخليجي في ميادين التنية** ,لجنة تاريخ الاردن , الاردن ,

6-- الحضرمي , عمر,(2000), **البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية السعودية**,ط1, عمان , دار الفتح

7- الحضرمي , عمر ,(2003) , **العلاقات الاردنية السعودية**, ط1, عمان , دار المجدلاوي

8- العيدروس , محمد ,(1996) , **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر** , القاهرة , دار الفكر العربي

9- البستكي , نصره ,(2003), **امن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق**, ط1, بيروت , المؤسسة العربية للدراسات والبحوث الاستراتيجية

10- الرميحي , محمد غانم , (1983),**الخليج ليس نفطا : دراسة في اشكالية التنمية والوحدة** , ط1, الكويت , كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع

11-المديني , توفيق ,(2010) **, الربيع العربي الى اين ؟ افق جديدة للتغير الديمقراطي** ,ط1, بيروت مركز دراسات الوحدة العربية

12- الحروب , خالد ,(2012), **قطروالربيع العربي** , مكتبة الشرق الاوسط , بيروت , مؤسسة هيرتشل بول

13- الشهابي , عمر هشام ,(2013), **الخليج 2013 الثابت والمتحول** , الكويت , مركز الخليج لسياسات التنمية

14- - العيسى , شملان , (2002), **العلاقات الاردنية- الكويتية في السياسة الخارجية الاردنية ودول مجلس التعاون الخليج**, عمان , منشورات الجمعية الاردنية للعلوم السياسية

15- الكتاب الابيض ,(1991) , **الاردن وازمة الخليج اب 1990اذار1991**, عمان

16- بن صميخ , علي ,(2003**), مجلس التعاون الخليجي : ازمات الحاضر وتحديات المستقبل ,** القاهرة , مكتبة المدبولي

17- بشارة , عبداله يعقوب ,(1988) , **التعاون الاقليمي خطوة على طريق الوحدة العربية " الدولة القطرية وامكانيات قيام دولة الوحدة العربية**

18 - درويش, سائد ,(1992), **الكتاب الابيض والموقف العربي من ازمة الخليج** ,الاردن , دانة للنشر والتوزيع

19- رجب , يحيى ,(1989), **الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر**, ط1, الكويت ,دار العروبة

20- رجب , يحيى , (1983) **, مجلس التعاون لدول الخليج العربية – رؤية مستقبلية** , ط1, الكويت ,مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع

21- زهر الدين , لينا ,(2011), **الجزيرة ليست نهاية المشوار** ,ط1, بيروت دار بيسان للنشر

22-عبيدات , خالد ,(2002), **العلاقات الاردنية – القطرية في السياسة الخارجية الاردنية ودول مجلس التعاون الخليجي**, عمان ,منشورات الجمعية الاردنية للعلوم السياسية

23- عبيد , نايف علي ,(2002) , **مجلس التعاون الخليجي من التعاون الى التكامل** , ط1, بيروت مركز الوحدة للدراسات العربية

24- عبد الرزاق, محمد الطائي ,(2012) , **المنتدى الاستراتيجي الخليجي لامريكي خطوة متقدمة** في تعزيز العلاقات الخليجية الامريكية , مركز الدراسات الاقليمية , جامعة الموصل .

25 – عبدالله , عبد الخالق ,(2012**), انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي** , المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات .

26- قطيشات , ياسر ,(2000) , **السياسة الخارجية المصرية تجاه ازمة الخليج الثانية** , عمان, دار الكندي

27- قطيشات , ياسر ,(2009) , العلاقات السياسية الاردنية –العربية في ظل متغيرات النظام الاقليمي العربي " من ايدلوجيا القومية الى النزعة القطرية ", 1954-2004

28- مشاقبة , امين ,(2002) , محرر **(السياسة الخارجية الاردنية ودول مجلس التعاون الخليجي)**, عمان , دارومكتبة الحامد للنشر والتوزيع

29- مشاقبة , امين ,(1999) , **النظم السياسية الاردنية والمسيرة الديمقراطية** , عمان, دارومكتبة الحامد , عمان

30 – محافظة , علي ,(2002) , **العلاقات الاردنية-الكويتية في السياسة الخارجية الاردنية ودول مجلس التعاون الخليجي,** الاردن ,منشورات الجمعية الاردنية للعلوم السياسية

31- محافظة , علي ,(2001), **الديمقراطية المقيدة : حالة الاردن 1989-1999**,بيروت مركز دراسات الوحدة العربية

32- مومني , احمد عقلة , (1988), **الحرب العراقية الايرانية** , الاردن ,مركز الدراسات الاستراتيجية , الجامعة الاردنية

33- مرهون , عبد الجليل زيد,(1997) , **امن الخليج بعد الحرب الباردة** , بيروت ,دار النهار للنشر والتوزيع

34- مقلد , صبري اسماعيل , (1986) , **الصراع الامريكي : السوفياتي حول الشرق الاوسط** ,ط1, الكويت , دار السلاسل للنشر

35- هياجنة, عدنان ,(2006) , **العلاقاة الاردنية الخليجية الواقع والمستقبل :1980-2004 ,** ط1, الامارات العربية المتحدة , مركز الخليج للابحاث

36 – دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية ,**العلاقات الاقتصادية بين الاردن ودول مجلس التعاون الخليجية ,(2006)**, عمان, الاردن

37- الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي,(2002) **, مجلس التعاون لدول الخليج العربية عشرون عاما من الانجازات** , الرياض , السعودية

38- مركز الدراسات والاستراتيجيات للجامعة الاردنية ,**استطلاع للراي حول حكومة السيد معروف البخيت بعد مرور مئة يوم على تشكيلها** , (2011), الاردن

39- جمعية الحقوق المدنية والسياسية (حسم), **بيان منظمة الحسم : تتحمل السلطات السعودية المسئولية كاملة عن تردي الحالة الصحية للناشط محمد بن صالح البجادي .**

40- مركز الراي للدراسات ,**دول مجلس التعاون الخليجي والاهتمام بالتعاون العسكري والدفاع المشترك(2011)**, مركز الرأي للدراسات , الاردن

41- سفارة الامارات العربية المتحدة , **العلاقة الثنائية : العلاقات بين دولة الامارات والاردن**

42- مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ,**مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربي** , (1989), سلسلة محاضرات الامارات .

43- مجلس التعاون لدول الخليج العربي , **البيان الصادر عن اللقاء التشاوري الثالث عشر لمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ,(2011)**, الرياض , 10 مايو

ثانيا :- الدوريات والمجلات العربية

1- درادكة , فتحي محمد ,(2012) , **العلاقة السعودية الاردنية في عهد الملك سعود بن عبد العزيز ال سعود** , مجلة الدارة , العدد2

2- مسعد , نيفين ,(2008) , **معضلة العلاقات العربية – الايرانية منذ احتلال العراق 2008**, مجلة الدراسات الفلسطينية , المجلد, 19,العدد 74-75

3- الربيعي , فلاح ,(2009), **ظاهرة التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية** , مجلة اراء حول الخليج , العدد63

4- سلامة , معتز , **الاجراءات المسبقة لتجنب الثورات الشعبية في الخليج** , مجلة السياسة الدولية الالكترونية

5 – القويز , عبدالله ابن ابراهيم ,(2013) , **الاثار الاقتصادية للربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي " اقتصاديات الازمة** , مجلة المجلة " مجلة العرب الدولية", العدد 1853

6- فرحاوي , فؤاد ,(2011**), تحالف الملكيات : دوافع مجلس التعاون الخليجي لضم المغرب والاردن** ,مجلة السياسات الدولية , المجلد 46, العدد 185

7- فخرو , علي محمد ,(2011), **انعكاسات التحركات العربية من اجل الديمقراطية على البحرين** , مجلة الحوار المتمدن , العدد 3399.

8- التقرير الاقتصادي , **الاقتصاد العالمي رهن الديون الامريكية والاروبية "تقرير الاقتصاد السعودي "** ,(2012) ,مركز البحوث والدراسات , عدد 19

9- الخروبي , منصف , (2012) , **عمان : الكن المنسي من الربيع العربي** , مركز دراسات وابحاث العرب , العدد 9122

10 – فخرو , علي محمد , (2012) **تحويل مجلس التعاون الخليجي الى اتحاد خليجي**,مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت , العدد 402

11- عبدالله , ثناء فؤاد ,(1990) , **الاردن وازمة الاختيار الصعب** , مجلة السياسة الدولية , العدد 102

12- ارشيدات , عبد الفتاح ,(1993), **السياسة الخارجية الاردنية تجاه ازمة الخليج** , المجلة العربية للدراسات الدولية

13- عبد العظيم , صلاح ,(2007) , **مجلس التعاون الخليجي بعد ربع قرن : اجواء النشأة وتحديات الحاضر**, مجلة اراء حول الخليج , العدد 30

14- البحارنة , حسين محمد ,(1993) , **مجلس التعاون ودوره الرائد في تحقيق الوحدة الخليجية , الندوة العلمية الرابعة " دول مجلس التعاون الخليجي ووحدة التاريخ والمصير** , مجلة الدراسات الخليج والجزيرة العربية , المجلد الثاني

ثالثا:- الرسائل الجامعية

1- خماس , عدي ,(2011), **الاحتلال الامريكي للعراق واثره على العلاقات العراقية- الاردنية 2003-2010**, رسالة ماجستير منشورة , جامعة الشرق الاوسط , عمان , الاردن

2- العرود , راكز ,(2007) , **السياسة الخارجية الاردنية تجاه دول مجلس التعاون في عهد الملك عبدالله الثاني 1999-2006 ,الامارات العربية انموذجا**, رسالة ماجستير منشورة , الجامعة الاردنية , عمان , الاردن .

3- العنزي , ناصر حماد عقيل , (2008) , **مجلس التعاون الخليجي والتحديات الامنية العربية 1990-2006**, رسالة ماجستير منشورة , الجامعة الاردنية , عمان , الاردن .

4- الشمري , عبد المحسن لافي ,(2011) , **مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة 2011-2012**, رسالة ماجستير منشورة , جامعة الشرق الاوسط , الاردن , عمان .

5- المطيري , وضحة ذيبان , (2010-2011) , **دور دول مجلس التعاون الخليجي في حفظ امن منطقة الخليج , 2003-2010**, رسالة ماجستير منشورة , جامعة الشرق الاوسط , عمان , الاردن .

6- جمعة , خالد حسين,(2008) , **العلاقات السياسية والاقتصادية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل النظام الدولي الجديد** , رسالة ماجستير غير منشورة , الجامعة الاردنية , عمان , الاردن

-7 الفلاحات , سامي ,(2005), **العلاقات السياسية الاردنية الخليجية من عام 1990-2004**, رسالة ماجستيرغير منشورة ,الجامعة الاردنية , عمان , الاردن

8- حسان , هيثم حسن ,(2003), **السياسة الخارجية الاردنية تجاه العراق 1990-1998**, رسالة ماجستير غيرمنشورة , الجامعة الاردنية , عمان , الاردن

9-ا لرعود , عبد اللطيف ,(1999), **الاثار السياسية لحرب الخليج الثانية على المملكة الاردنية الهاشمية** , رسالة دكتوراة غير منشورة , جامعة ام درمان , السودان

10- البكر , مخلد ,(2001), **العلاقات السياسية الاردنية المصرية 1981-1999**, رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , الجامعة الاردنية , عمان

11- العمران ,عامر ,(2010) , **شروط المساعدات البريطانية الامريكية العربية للاردن من 1952-2009 دراسة مقارنة** ,رسالة ماجستير غير منشورة , الجامعة الاردنية , الاردن, عمان

12- التل , نبيل يوسف , (2003) , **العلاقات السياسية الامريكية 1990-2000,** رسالة ماجستير , قسم الدراسات العليا , المعهد الدبلوماسي الاردني

13- المقبل, صلاح ,(2006) , **العلاقات الاردنية- السعودية 1999-2005**, رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة مؤتة , الكرك , الاردن

رابعا :- المواقع الالكترونية

1- موقع جلالة الملك عبدالله الثاني www.kingabdullah.jo
2- موقع وزارة الصناعة والتجارة www.mit.gov.com
3- موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي www.mop.gov.jo
موقع الحقيقة الدولية www.factjo.com
4-موقع المقال www.almaqal.com
5- موقع مجلس التعاون الخليجي www.gcc.sg.org
6- موقع الجمعية الاردنية- ابوظبي www.josad.com
7- وكالة عمون الاخبارية www.ammonnews.net
8- موقع جفرا نيوزwww.jarfanews.com.
9- موقع هيل نيوز www.heilnews.com
10- وكالة جلعاد الاخبارية www.jalaad.com
11- موقع خبرني www.khabrni.com
12- موقع الصحفي www.sahafi.jo
13- اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي www.fgcc.org
14- جريدة الاتحاد الاماراتية www.allittihad.ae
15- جريدة ايلاف الالكترونية www.elaph.com
16- دائرة الاحصاءات العامة /www.dos.gov.jo
17 – صحيفة النهار اللبنانية /http://www.annahar.com
18- جريدة وطن نيو www.waten newz.com
19- صحيفة اخر خبر الالكترونية www,akherkhabar.com
20- www. Youtub.com
21- موقع القنطرة www.ar.qantara.com

خامسا:الصحف

1- جريدة الدستور الاردنية
2- جريدة الرأي الاردنية
3- صحيفة السوسنة الاردنية
4- صحيفة القدس العربي
5- جريدة السبيل الاردنية
6- جريدة القبس الكويتية

سادسا : المراجع الاجنبية :

1- Lasensky,scott(,2003),Jordan and Iraq-between cooperation and united statets institute of peace, Washington,178 crisis-,

2-Sager, Abdulaziz,(2013), Jordan Between Economic crisis and the GCC Responses,Gulf ResearchCenter,23january.

3-Sullivan.michalel.(2003) , theories of international relations,transtition vs persistence,new York,palgrave macmillan

4- sullivian.Pull,(1999), Globalization: trad and Investment in Egybt, Jordan and Syria since 1980, arab Studies Quarterly

5- Gawdat,Bahgat,(2003), The New middle east; The Gulf monarchies and Israel, The Joournal pf social and Studie

OBSTACLES TO JORDAN'S ACCESSION TOTHE GULF COOPERATION COUNCIL

(GCC)

By

Yasmeen mohammad al-afishat

Supervisor

Dr. Mohammad khair Aiadat

ABSTRACT

This study aimed to find out the obstacles that have prevented the entry of Jordan as a member of the Gulf Cooperation Council , and through research into the causes and conditions and the characteristics of Jordan's accession to the GCC , which was Todhaha through meetings that brought together the two parties , Baaattabar that there are common factors between the two parties , then was touched on the most important obstacles that have prevented the entry of Jordan as a member of the GCC , where the economic factor was considered one of the most important reasons .

.

The importance of the study in the search for obstacles to Jordan 's accession to the Gulf Cooperation Council , is to learn the most important reasons that called for Jordan to submit an application to join the Council , and look at the pros and cons of accession , and look at the views of both sides on the issue of accession. The importance of the study as one of the early studies that looked at the impediments to join Jordan and the analysis and description of the most important reasons that prevented Jordan from entering Cooperation Council , which was the most important economic factor , the fact that Jordan is suffering from economic crises recurring They pushed him to search for a partner is trying to alleviate the crisis.
Using the analytical approach and descriptive . Study has shown that the relations between Jordan - Gulf List on the basis of a cooperative , not

competitive , and that these relations are not relations based only on economic support and material , but are relationships based on unity and brotherhood and cooperation so as to meet the challenges of regional and Arab , and Jordan pursued a balanced policy towards its relations with GCC countries , and the relations of Jordan - Gulf deep relationships and reciprocal , sponsored by the GCC leaders and King Abdullah II bin Al-Hussein.

Came the message that he has imposed the need to address the security challenges of internal and regional generated on the so-called Arab Spring and the inability of the debt to Jordan need to raise the request to join the Gulf Cooperation Council, which is a factor of convergence geographical, religious, ethnic and cultural cooperation between the peoples of the Gulf states and Jordan, one of the main factors that prompted Jordan to request to join the Council GCC.

The study found that the chance of joining Jordan to the GCC is a great opportunity to achieve security and stability of a country suffering from record deficits in its budget, doubled unemployment, in addition to being the surrounding countries live disorders, but in case not to join, it will not affect this relationship is strong and distinctive, it relations is not born from the moment of request to join but are the result of generations and generations .